مركز الجزيرة للدراسات
ALJAZEERA CENTER FOR STUDIES

الفاعلون غير الرسميين في اليمن
أسباب التشكل وسبل المعالجة

مركز الجزيرة للدراسات

- سلسلة التقارير المعمقة 3-

- أبريل / نيسان 2010 -

شبكة الجزيرة
ALJAZEERA NETWORK

مركز الجزيرة للدراسات
ص. ب. 23123 – الدوحة، قطر
هاتف: 4930181 974+
فاكس: 4831346 974+
بريد إلكتروني: jcforstudies@aljazeera.net

Al Jazeera Centre For Studies
PO BOX 23123 – Doha, Qatar
Tel: +974 4930181
Fax: +974 4831346
E-mail:jcforstudies@aljazeera.net

المساهمون في إعداد التقرير المعمق

فؤاد الصلاحي

عبدالله الفقيه

عادل الشرجبي

عبد الكريم الخيواني

محمد علي أبو بكر السقاف

إشراف قسم البحوث والدراسات

تحرير: شفيق شقير

جميع الحقوق محفوظة لمركز الجزيرة للدراسات

الآراء الواردة في التقرير لا تعبر بالضرورة عن رأي المركز

فهرس

مقدمة المحرر.....**صفحة 6**

المجتمع والنظام السياسي في اليمن **فؤاد الصلاحي** 8

طبيعة المجتمع اليمني (قبليا ومذهبيا) 8

بنية السلطة ووظيفتها 10

الأزمات والعيوب التي ولدت مع الدولة الحديثة 11

العصبية التي تعتمد عليها السلطة 13

الشرائح المتضررة والمستفيدة من السلطة 14

موقع اليمن الجيو إستراتيجي وتأثيره في علاقات اليمن 17

خاتمة 18

الاقتصاد السياسي ودوره في تشكيل الجماعات الفاعلة **عبدالله الفقيه** **21**

جذور الاقتصاد الريعي 22

تطور الاقتصاد الريعي 24

أزمة الاقتصاد الريعي 26

النتائج السياسية 31

دور الريع في الصراعات العنيفة 33

خاتمة 36

القبيلة فاعل غير رسمي	**عادل الشرجبي**	**39**
توجهات الفاعلين القبليين		39
الدولة المهجنة.. تماهي الحدود بين القبيلة والدولة		40
المؤسسات الوسيطة بين الدولة والقبيلة		45
الفاعلون القبليون وبقية الفاعلين غير الرسميين		49
مستقبل دور القبيلة		52
خاتمة		53
الحركة الحوثية فاعل غير رسمي	**عبد الكريم الخيواني**	**55**
نشأة الحركة الحوثية		55
أهداف الحوثي المؤسس		56
الحوثية وبقية الفاعلين غير الرسميين		57
موقف السلطة من الحوثية		58
حدود الفعل الحوثي غير الرسمي		59
الحرب مع السلطة		61
مستقبل الحوثية		63
خاتمة		63
الحراك الجنوبي فاعل غير رسمي	**محمد علي أبو بكر السقاف**	**65**
تجاهل الوحدة للموروث وللاتفاقيات السابقة		66
الحرب ومطلب فك الارتباط		69
القضية الجنوبية والحراك في مواجهة السلطة والدولة		72
الحراك الجنوبي وبقية الفاعلين غير الرسميين		80
خاتمة		81

القاعدة فاعل غير رسمي **محمد سيف حيدر** **83**

الخلفية وسياقات الظهور 83

القاعدة وبقية الفاعلين غير الرسميين 86

حدود القدرة على التكيف والعمل 88

البنية التنظيمية ودوائر الحركة والتأثير 90

تهديد القاعدة لسلطة الدولة اليمنية 94

خاتمة 96

استنتاجات وخلاصات المحرر **99**

المقدمة

تطورت أدوار بعض الجماعات الفاعلة في اليمن وأصبحت لها القدرة إما على منافسة الدولة في بعض الأدوار المنوطة بها، أو الاضطلاع بوظائف من المفترض أن تكون حكرا على الدولة دون سواها، وتتميز هذه الجماعات المنظمة بالقوة والقدرة على عرقلة النظام وإعاقة عمله أو على المشاركة معه في تقاسم السلطة والنفوذ فضلا عن التسبب في تآكل هذه السلطة أو انقسام البلد نفسه.

ويندرج تحت هذا الوصف وبدرجات متفاوتة الحراك الجنوبي والحركة الحوثية والتكتلات القبلية إضافة إلى تنظيم القاعدة، وهي المقصودة في هذا التقرير حصرا عند إطلاق وصف "الفاعلين غير الرسميين" في اليمن، وذلك بغض النظر عن أي نقاش قد يثور حول أبعاد ودلالات هذا المصطلح وحقيقة استعمالاته في سياقات أخرى.

وتوخيا للدقة أفرد كل فاعل من هؤلاء بالبحث والتحليل، للوقوف عند الأسباب والعوامل التي أنتجته، وتحديد نوعية ومقدار الفعل الذي يمارسه في الحياة السياسية، خاصة خارج الأطر الدستورية ومؤسسات الدولة، باعتبار أن عملية إنتاج الفاعلين غير الرسميين لا تتم ضمن الأطر القانونية في مؤسسات الدولة، بل خارجها من خلال محددات القوة ونسيج العلاقات خارج بنية الدولة ومؤسساتها، بل يكون ذلك بمغالبة الدولة وتحديها.

وقد شكلت دراسة الأزمات والعيوب التي تعتري النظام السياسي والاقتصادي مدخلا أساسيا لهذا التقرير، سواء تلك التي لازمت الكيان اليمني الحديث الموحد منذ ولادته وظلت حاضرة فيه، أو تلك التي طرأت عليه بسبب سياساته أو طريقة إدارته للدولة سياسيا واقتصاديا.

ويهدف التقرير المعمق فيما يهدف إلى الكشف عن الأسباب المولدة للأزمات في اليمن، وتحديدا تلك المتصلة بالجماعات الفاعلة غير الرسمية وطريقة تفاعلها مع الواقع اليمني المعقد، مع إدراك أن هذه الأزمات وما تنتجه من جماعات مسلحة هي عبارة عن توليفة مركبة تجمع بين الجهوية والقبلية والمذهبية، ويعيش أغلبها تحت مظلة نظام يبدو –من منظارها- منافسا لها على السلطة والثروة، إضافة إلى كون اليمن يعيش في محيط جغرافي وسياسي يتقاطع مع طموحات ومخاوف إقليمية وربما دولية تتجاوز الواقع اليمني المحلي.

وتحقيقا لهذه الغاية، اختير الكتّاب على أساس التخصص والاطلاع أو القرب الشديد من هذه الجهات الفاعلة ما أمكن، وذلك بهدف الاقتراب أكثر من منظورها الخاص الذي يقيم من خلاله دورها "غير الرسمي"، مع الحرص الشديد على تحقيق أكبر درجة ممكنة من الحياد والموضوعية. كما أضيفت استنتاجات وخلاصات في نهاية هذا التقرير تبرز السمات الأساسية التي تعطي لهؤلاء الفاعلين القدرة على الاستمرار التي ستكون محل اختبار في حال حصول تغيير جذري في الواقع اليمني.

ومما يزيد في أهمية هذا التقرير المعمق عن الفاعلين غير الرسميين، الذي نبسطه بين يدي القارئ أن اليمن يشهد بداية انطلاق مرحلة جديدة مع ولادة الثورة الشعبية الأخيرة التي أدت فيها بعض هذه القوى غير الرسمية دورا نشيطا، في حين التزم بعضها خطاب الثورة أو أرجأ الصدع بمطالبه الخاصة مؤثرا انتظار النتائج التي سيتمخض عنها هذا الحراك الشعبي لتدلي بدلوها وفق الواقع الجديد الذي لا يزال طور التشكل.

وبهذا تزداد أهمية هذا التقرير المعمق عن الفاعلين غير الرسميين في اليمن خاصة وأن اليمن يشهد بداية انطلاق مرحلة جديدة بولادة الثورة الشعبية الأخيرة، والتي تجلت أول تغييراتها بالتزام معظم الجهات الفاعلة غير الرسمية فيها خطاب الثورة أو بتقديمه على خطابها، سواء بالتأييد أو الامتناع عن الصدع بمطالبها الخاصة في هذه المرحلة مؤثرة انتظار النتائج لتدلي بدلوها وفق الواقع الجديد الذي لا يزال طور التشكل.

شفيق شقير

المجتمع والنظام السياسي في اليمن

فؤاد الصلاحي*

- طبيعة المجتمع اليمني، قبليا ومذهبيا
- بنية السلطة ووظيفتها
- الأزمات والعيوب التي ولدت مع الدولة الحديثة
- العصبية التي تعتمد عليها السلطة
- الشرائح المتضررة والمستفيدة من السلطة
- موقع اليمن الجيو إستراتيجي وتأثيره في علاقات اليمن
- خاتمة

إن مفتاح الفهم للفاعلين غير الرسميين يكمن في عملية إعادة إنتاج القوى اللاعبة ضمن عملية صراع لا تحتكم للدستور والأطر القانونية ضمن مؤسسات الدولة، بل من خلال محددات القوة والعلاقات خارج بنية الدولة ومؤسساتها. ويتجلى ذلك بوضوح في القبيلة، حيث لا تكمن قوة البنى القبلية في ذاتية القبيلة واستعصائها على التحديث والإدماج ضمن كيان الدولة، بل من خلال عملية الصراع السياسي التي تسعى القوة المتصارعة من خلالها -خاصة الحزب الحاكم- إلى إعادة إنتاج القبيلة ومنظومتها الثقافية للاستقواء بها، وجعلها السند الاجتماعي لها. وفي المقابل هناك ضعف شديد في بنية المجتمع المدني وأطره المؤسسية الحديثة، بل هناك إضعاف له انطلاقا من عدم تلاقي مصالحه مع مصالح القوى المهيمنة سياسيا وقبليا.

وهكذا، فبقدر ما تستند النخب السياسية إلى سند قبلي فإنها تضعف من قدر الدولة ومؤسساتها وتحط من هيبتها، الأمر الذي ترتب عليه ولسنوات طوال تقوية المجتمع القبلي وإضعاف لمرتكزات الدولة ومؤسساتها. وهنا فقط ظهر الفاعلون غير الرسميين في المشهد السياسي ضمن عمليات صراع عنيفة تعددت أطرافها ودعواتها ومرجعياتها، ليصبح اليمن دولة فاشلة غير قادرة على فرض وجودها الرمزي والمادي في آن واحد.

طبيعة المجتمع اليمني قبليا ومذهبيا

اليمن كما تعرفه الكثير من المنظمات الدولية ومراكز الأبحاث مجتمع تقليدي دخل مسار التحديث متأخرا، تبرز فيه القبيلة والعشيرة كبنى اجتماعية فاعلة ومقررة وليست مجرد تشكيلات تنتمي إلى الماضي. فبنية القبيلة الاجتماعية تشكل السمة المميزة للتركيب الاجتماعي، وفاعليتها لا ترتبط بالسلوك الفردي فحسب بل بالسلوك الجمعي أيضا وضمن مجالات الفعل السياسي والاجتماعي. وتعد الأسرة الممتدة هي القاعدة العريضة التي تتكون منها القبيلة، وتشكل الرابطة القبلية العامل الرئيس والأكثر أهميه في البناء القبلي خاصة في مناطق الشمال والشمال الشرقي من البلاد.

* أستاذ علم الاجتماع السياسي

وتتسم العلاقات الاجتماعية في كل من تهامة وتعز وإب وعدن (مناطق الجنوب والوسط والساحل) بالطابع الفلاحي والفردي المعتمد على أساس الارتباط بالأراضي الزراعية والاندماج في إطار السلطة الإدارية والسياسية للدولة المركزية. فالبناء الاجتماعي في هذه المناطق يرتكز على عامل الارتباط والاشتراك في المكان أكثر مما يجمع بينها عامل النسب، أي يرتكز على التنظيم الإداري والإقامة وما يرتبط بها من عمليات الاتصال وتنمية المصالح المشتركة (1).

عامة يمكن القول إن المجتمع اليمنى يتصف بتعدد البنى القبلية والعصبوية الفاعلة التي تناقض نظام الدولة وضوابطها المدنية، في حين نجد أن شكل نظام الحكم ونصوصه الدستورية والقانونية لا تتحكم أو توجه العقل السياسي للمجتمع اليمني، بل لا يزال هذا العقل محكوما بقوة الموروث الاجتماعي وثقافته. واللافت أن تعدد البنى القبلية يتقاطع مع التصنيف المذهبي والتواجد الجغرافي إلى حد كبير، فهناك ثلاثة اتحادات قبلية (حاشد وبكيل ومذحج) تمثل الكيانات القبلية الكبيرة في اليمن، أبرزها قبيلة حاشد التي ينتمي إليها رئيس الجمهورية وغالبية القادة العسكريين.

واليمن بلد شبه متجانس مذهبيا، حيث يسود فيها مذهبان اثنان تقاربا تاريخيا في الكثير من رؤاهما الدينية وتعايشا دون صراعات عدا فترات محدودة، وغالبية السكان هم من أتباع المذهب السني الذين يقدرون بنسبة تقترب من 70%، ويتركزون في المناطق الجنوبية والساحلية والهضاب الوسطى (2)، وهناك أتباع المذهب الزيدي الذين تقدر نسبتهم بما يقرب من 30%، تعيش غالبيتهم في المناطق الشمالية. وهناك أيضا أقليتان إحداهما الطائفة الإسماعيلية القليلة العدد التي تصنف كجزء من الشيعة، والأخرى هي اليهودية ولا يتجاوز عدد أفرادها المئات، بعد أن هاجر غالبيتهم إلى إسرائيل في نهاية الأربعينيات من القرن الماضي ضمن خطة منظمة لتهجيرهم.

وعامة لا توجد مشكلات بين أفراد المجتمع على أساس خلفيتهم القبلية والمذهبية إلا في أوقات الأزمات، حيث تبرز بعض العصبيات لدى البعض استنادا إلى مرجعياتهم، كما هو الحال مع الأزمات السياسية والاقتصادية الراهنة، حيث شاعت أحاديث مع تفشي البطالة والفقر عن الوساطة والمحسوبية وتوفير فرص العمل وفق العلاقات القبلية والمذهبية، دون النظر إلى المؤهلات والكفاءة.

وقد بدأت علامات التبرم تظهر على بعض أبناء القبائل من استحواذ قبيلة حاشد على النصيب الأكبر من السلطة والثروة، ودفع ذلك بأبناء قبيلة "بكيل" لتأسيس تجمع قبلي لهم ضمن إطار تنظيمي رفعوا فيه شعار المساواة مع قبيلة حاشد، كما ظهرت في الوقت نفسه دعوات لإعادة التجمعات القبلية في بعض مناطق الجنوب. وهذا فضلا عن تحدث أبناء الجنوب عن إقصائهم من فرص العمل ومن المناصب السياسية.

بنية السلطة ووظيفتها

اليمن دولة عربية إسلامية ذات نظام جمهوري، أعلن في الشمال عام 1962 عقب قيام ثورة 26 سبتمبر، وأعلن في الجنوب عام 1967 في جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية بعد تحقيق الاستقلال من الاستعمار البريطاني، وكلاهما اندمجا في دولة واحدة في 22 مايو/أيار 1990 وفق عملية توحد سلمي بين كيانين سياسيين.

هكذا ظهرت الجمهورية اليمنية التي يبلغ عدد سكانها حوالي 23 مليونا تتوزع البلاد على 21 محافظة يتوزع فيها السكان جغرافيا على أربعة مستويات، المناطق الجبلية والهضاب والساحل ومناطق البدو، إضافة إلى الجزر البحرية.

ووفقا للدستور يقوم النظام السياسي للجمهورية على التعددية السياسية والحزبية تتوزع السلطات فيه على ثلاث: السلطة التنفيذية ممثلة برئيس الجمهورية ومجلس الوزراء، ثم السلطة التشريعية وأخيرا السلطة القضائية، مع الفصل بينها وظيفيا. غير أن واقع الممارسة يعكس سيطرة كاملة للسلطة التنفيذية لرئيس الجمهورية على بقية السلطات، حيث يحظى الرئيس بصلاحيات واسعة تفتقد معه السلطات الأخرى لأي دور فاعل ومستقل.

والجدير بالذكر أن التوسع في صلاحيات رئيس الجمهورية جاء عقب الحرب الأهلية في صيف العام 1994، حيث عمد الفريق المنتصر إلى إجراء تعديلات دستورية واسعة لم تحظ بإجماع القوى السياسية في البلاد. ووفقا للدستور ينتخب الرئيس من خلال عملية تنافسية لدورتين انتخابيتين فقط كل منهما سبع سنوات وفقا للدستور المعدل عام 2001.

وواقع الأمر أن سلطة الرئيس هي النافذة دون اعتراض من السلطات الأخرى التي تكتفي بدور التابع والمنفذ لسياسات وقرارات ورغبات الرئيس، فمجلس الوزراء ليس سوى سكرتارية تنفذ أوامر الرئيس، أما السلطة القضائية فهي غير مستقلة، لأن قيادتها تعينها السلطة التنفيذية. وكذلك الحال مع السلطة التشريعية التي ينتمي

غالبيـة أعضـائها للحـزب الحـاكم، مـع وجـود أقليـة مـن المعارضـين والمسـتقلين لا تحظـى بـأي دور فاعـل فـي البرلمان، لتتم بذلك سيطرة الرئيس عبر الحزب الحاكم على مختلف السلطات الرئيسية في الدولة.

الأزمات والعيوب التي ولدت مع الدولة الحديثة

لعبت الدولة في اليمن دورا إيجابيا في مختلف عمليات التحديث التي شـهدها المجتمـع، خاصـة فـي مجـالي التعليم والبنـى التحتيـة. غيـر أنهـا ومنـذ بداياتها الأولـى فـي الستينيات ارتبطـت الأزمـات بهـا وتراكمـت تـدريجيا حتـى أصبحت "الأزمة" سمة تميزها ولم تعد قادرة على تجاوزها أو إدارتها.

ويبدو أن النظـام السياسـي اليمنـي، خاصـة فـي السـنوات العشـرين الأخيـرة، بـدأ يتعـايش مـع هـذه الأزمـات ويعيـد إنتاجها، في حين مـا فتئت مؤسسـات الدولـة تنتقل من ضـعف إلـى ضـعف، بسـبب الفسـاد والرشـوة والمحسـوبية ونفوذ مشايخ القبيلة وكبار قادة الجهاز الإداري، ونفوذ قادة الجيش والأمن، لتؤكد جميعها أن الدولة في اليمن منذ تشكلها الحديث والمعاصر لم تقم علـى أسـاس المواطنـة وسيادة القـانون بـل كانـت ترتبط بشـخوص النافذين فيهـا علـى أسـاس قبلـي ومـذهبي، الأمـر الـذي أفـرغ الدولـة مـن مضـمونها المعلـن فـي أهـداف الثـورة وفـي نصـوص الدستور. (3).

وبذا أصبح الصـراع على السلطة والنفوذ وإقصـاء الآخرين وإضـعاف تمثيلهم السياسـي سمة تميز المشـهد السياسـي العام، انطلاقا من أن من يصل إلى السلطة بـأي وسيلة يحكم سيطرته علـى الثـروة والمجتمـع. وهـذا إن دل علـى شيء فإنه يدل على أن الدولة لـم تعد تعبـر عن كل المواطنين وأنهـا لا تمثلهم بقدر تعبيرهـا وتمثيلهـا لمجموعـة مسيطرة علـى السلطة والثـروة تميل لعقد تحالفـات مـع مجموعـات أخـرى مـن مختلـف المنـاطق اليمنيـة لتعزيـز سيطرتها فقط، في حين تقدم ذلك على أنه مشاركة في الحكم، وهذا غير صحيح البتة.

فالدولـة اليمنيـة التـي رفعـت شـعار المسـاواة والحريـة واعتمـاد القـانون لـم تعكـس شـعاراتها هـذه فـي أدائهـا أو فـي خطابها السياسي، بل ظلت الفجوة تتسـع دومـا بـين خطـاب سياسـي يتضـمن الكثيـر مـن المثاليـات وواقـع يعـاني أصحابه من التمييز والإقصاء، لتزداد بذلك الفجوة وتنعدم الثقة بين المجتمع والنظـام، الأمـر الـذي ترتـب عليـه ظهور حالة من الاغتراب السياسي (إحساس الأفراد بأن النظام لا يمثلهم ولا يعبر عنهم) تجلت بعمليات إحياء للجهوية والمنطقية والمذهبية بل والدعوة إلى فك الارتباط بين الشمال والجنوب.

في هذا السياق يمكن القول إن مجمل الأزمات والعيوب التي ترافقت مع النظام السياسي شكلت مؤشرات قياسية اعتمدت في التحليل السياسي وتوصيف الدولة في اليمن بأنها دولة فاشلة، باعتبار أن الدولة لم تنجح في وظيفتها الإنمائية، ولم تحقق الاستقرار السياسي والأمني، وتعددت الحروب داخلها مثل الحرب مع الحوثيين، والحروب بين القبائل نفسها، أو بين القبائل والدولة، إضافة إلى ضعف دور القضاء، وتفشي الفساد في كل دواليب الحياة.

ومن أهم عيوب وأزمات الدولة في اليمن أنها لا تتعامل مع المواطنين مباشرة من خلال مؤسسات الدولة المدنية والقضائية والخدمية، بل من خلال واسطة المشايخ، مما عظم من دور هؤلاء في مقابل تقزيم أدوار مؤسسات الدولة، وبدلا من أن يسود القانون ساد التحايل عليه وإضعافه من خلال أوامر عليا ضمن سلسلة من الاستثناءات التي أصبحت قاعدة في التعامل اليومي، وبدلا من اعتماد منظور ثقافي يبلور خطاب الدولة وفلسفتها وفق رؤية حديثة، تم إعادة إنتاج منظومة الثقافة القبلية وتعظيم قيمتها ضد ثقافة الدولة.

وهنا أقول بكلمة واحدة، إن النظام السياسي في اليمن اعتمد سياسات أضعفت مرتكزات الدولة الحديثة وغيبت منظومتها الثقافية. وفي هذا الصدد يرى بعض الكتاب الغربيين أن المؤسسات السياسية الحديثة في اليمن قامت على البنى التقليدية التي عملت بدورها على إعاقة التقدم السياسي والاجتماعي، وأن القبائل اليمنية التي تعبر عن البنية الاجتماعية التقليدية استطاعت أن تبسط نفوذها على الحكومة وأن تردد مصطلحات وقيما حديثة كانت حكرا على الدولة (4). وذلك يعني في دلالته أن القبيلة كمؤسسة اجتماعية تقليدية تسمح للتحولات السياسية الحديثة بأن تأخذ مكانها، لكنها لا تتيح لهذه التحولات أن تتجذر وتتمأسس في الواقع وفق شروطها الخاصة، وهذا الأمر يعكس النزعات الذاتية للقيادات التقليدية وبعض القيادات الحديثة التي تنقاد لنزعاتها التسلطية، حتى تمادت في نزعاتها إلى حد القول بعدم جاهزية اليمن للديمقراطية.

العصبية التي تعتمد عليها السلطة

ظهرت في المراحل السابقة من بناء الدولة في اليمن نخب تعتمد خطابا سياسيا يبشر بالمواطنة ودولة القانون والتنمية، وكان هؤلاء خليطا من مجموعات عسكرية ومدنية أخذت مشروعيتها من دورها في بناء الدولة وحماية منجزات الثورة، لهذالم تسع للارتباط العصبوي ونسج مفاصل السلطة حول عصبيتها، بل كان النضال الرومانسي هو ملمحها الأساسي (هذا الأمر ينطبق على النخبة في الشمال والجنوب حتى منتصف السبعينيات). ثم أخذت العصبية تعزز حضورها في الحقبة التالية منذ بداية الثمانينيات إلى أن ترسخت أكثر مع دولة الوحدة، حيث أحكم الرئيس علي عبد الله صالح -مع مجموعات من أسرته وقبيلته من خلال مواقع عسكرية وأمنية

وإدارية- سيطرته على دوائر صنع القرار وترك مساحات محدودة لآخرين تم إشراكهم على أساس أنه تمثيل سياسي واسع، والحقيقة أن هؤلاء هم جزء من تركيبة سياسية تعتمد التحالف مع شركاء آخرين ضمن مسار محدد يقرره الرئيس، الناظم الأساسي للتحالف ومساره العام والخاص.

فقبيلة حاشد التي ينتمي إليها الرئيس يتعزز دورها من خلال نخب مختارة وفق محددات الولاء للرئيس، ويعملون وفق منطق الطاعة مقابل الحصول على امتيازات مادية واجتماعية وسياسية، وهنا يتم إعادة إنتاج القبيلة وتعظيم دورها وفاعليتها، وتعميم منظومتها الثقافية بزعم أصالتها وتعبيرها الحقيقي عن المجتمع اليمني.

وهذا أمر مجانب للصواب، وهو تعميم لنموذج مصغر لا يمثل اليمن الذي تتعدد فيه التكوينات القبلية والعشائرية وتختلف في الكثير من ملامحها الأنثروبولوجية ثقافيا وبنائيا، الأمر الذي يجعل التعميم لنموذج قبلي من باب تكريس زعامة قبيلة وسيطرتها سياسيا، وإجبار الآخرين على الانضواء تحت زعامة هذه القبيلة ضمن عملية احتواء وإدماج (5).

والحقيقة أن السلطة اليمنية تتشكل من تحالف رموز عسكرية وقبلية وتجارية ورجال دين، تتداخل في بنية اجتماعية واحدة من خلال الجذور القبلية والمذهبية التي تشمل العسكر والقبيلة والتجار حيث غالبيتهم من قبيلة حاشد. وانضم إليها آخرون من قبيلة بكيل ومن محافظات تعز وعدن وحضرموت وتهامة وفقا لتداخل المصالح - ووفق علاقات المصاهرة المنظور إليها قصديا من زاوية سياسية- والتزاما بل وتسليما بقيادة وزعامة الرئيس لهذا التحالف، انطلاقا من كونه رئيس الدولة ورئيس الحزب الحاكم والقائد العام للقوات المسلحة.

هذه العصبية الحاكمة في العقود الثلاثة الأخيرة شكلت ولأول مرة في تاريخ اليمن ما يمكن أن نسميه احتكار القبيلة "لمنصب الرئيس وقيادة المؤسسات العسكرية"، حتى ظن البعض أنه قد وقر في وعي المجتمع وقناعاته التسليم بحاشدية الرئاسة ومذهبيتها. ولكن على العكس من ذلك أصبح الأمر محل نقد في مختلف الصحف الحزبية والخاصة، مما يعني تشكل وعي مضاد لهذا الاحتكار السياسي ومن ثم الدعوة إلى فك الارتباط بين منصب الرئاسة ومرجعيته القبلية والمذهبية. وأكثر أوجه النقد والتعبير السياسي المباشر رفضا لهذا الاحتكار جاءت من خلال الحراك الجنوبي مع العلم أن الحزب الاشتراكي كان قد سبق في توجيه هذا النقد عام 1994.

الشرائح المتضررة والمستفيدة من السلطة

إن تزايد اندماج اليمن في النظام الاقتصادي الرأسمالي العالمي وتغلغل مفردات هذا النظام في المجتمع نتج عنه تخلخل في التركز الجغرافي للسكان واهتزاز البناء الاجتماعي التقليدي، فمع اتساع السوق الوطنية المستوردة وتزايد حجم الهجرة من الريف ومع تزايد عمليات التحديث والتنمية التي قادتها الدولة في العقود الأربعة الماضية ترتب علي جميعها ظهور ثلاثة مستويات من الحراك الاجتماعي: الحراك الجغرافي (التنقل السكاني) والحراك المهني (الاشتغال بأعمال ومهن جديدة)، والحراك التعليمي (من خلال المدارس والجامعات والبعثات الخارجية).

ولما كان تغلغل العلاقات الرأسمالية الحديثة من ركائز نشأة الطبقات الحديثة وتبلورها، فهذا التغلغل لم يكن شاملا ولم تصاحبه تغييرات جذرية في القاعدة المعرفية والعلمية والتكنولوجية، ولم تتسع القاعدة الإنتاجية الاقتصادية. لكن يمكن القول بوجود طبقة وسطى حديثة وبداية واضحة لطبقة عاملة (طبقة في طور التكوين) في بداية مستوياتها التكوينية والتشكل البنائي الحديث، كما لا يمكن القول بوجود طبقة رأسمالية بل هناك "بيوتات" تسمي نفسها رجال الأعمال أو القطاع الخاص (6).

ومع ذلك يمكن الإشارة بوضوح إلى الطبقة الوسطى التي تتبنى وتطرح أفكارا جديدة عن الليبرالية والإصلاح السياسي والاقتصادي وبناء الديمقراطية والمجتمع المدني، ومنها تشكلت التنظيمات الحزبية بمختلف أيدلوجياتها (القومية والاشتراكية والإسلامية)، والتنظيمات الجمعوية (نقابات وجمعيات ومنظمات) بل وقادت النضال الوطني ضد الاستعمار في الجنوب وضد الإمامة في الشمال، والكثير من موظفي الدولة مدنيين وعسكريين هم من أبناء هذه الطبقة.

أما الفئات المهيمنة في قمة السلم الاجتماعي الاقتصادي والسياسي فهي امتداد حديث للبنى القبلية في إطار تحالف بينها مع رموز القوى الحديثة، وفي هذا السياق ظهر إعادة تحالف بين العناصر المتبقية من القوى التقليدية مع السلطة السياسية في الدولة وبعض كبار القطاع الخاص، وهنا ظلت الدولة متحكمة في المجتمع من خلال تحكمها المنفرد بالاقتصاد مع تغيير في الممارسات والتحالفات (7).

فالمشايخ كقوة تقليدية تم دعم نفوذها القبلي والاجتماعي بالنفوذ السياسي في مؤسسات الدولة الرسمية وتم دعم نفوذها الاقتصادي من قبل الدولة من خلال العطاء المادي الكبير (الدعم بشكل شركات وتوكيلات تجارية).

وهنا يمكن القول إن الاستفادة اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا من الدولة يكون عن طريق التنظيمات التقليدية العصبوية والعلاقات الشخصية والقرابية والمصالح المتبادلة، خاصة أن الدولة بما تملكه من الريع النفطي وغيره يجعلها القوة الرئيسة في توزيع الثروة والمنح والامتيازات والعقارات والخدمات والوظائف الكبيرة في جهازها الإداري.

وهنا تزايدت عملية التداخل والترابط بين النخب الاجتماعية التقليدية والنخب الحديثة (السياسية والعسكرية ورجال الأعمال)، فالعائلات التجارية -القطاع الخاص- تعتمد على الدولة من حيث حصولها على عقود التوريد وبناء المنشآت والمقاولات والتوكيلات التجارية، (أى أنه من خلال الدولة والارتباط بها ظهرت مجموعات تجارية كبيرة) هنا يظهر بوضوح الخلل الكبير في توزيع الثروة والدخل وما يولده من مشكلات اجتماعية عميقة ومتعددة، أهمها ظهور تمييز معلن بين المواطنين (من خلال الوظائف المدنية والعسكرية والأمنية والدعم الاقتصادي والسياسي والخدمي) يتم الحديث عنه علنا بل وأصبح مجال للحديث العام في مختلف الصحف خصوصا الخاصة والحزبية. فى هذا السياق تتفوق المعايير التقليدية على المعايير الحديثة في تحديد مكانة الفرد اجتماعيا وتحديد دوره السياسي والاقتصادي.

صفوة القول أن الدولة اليمنية في سعيها إلى التحديث والتنمية –كانت ولا تزال- تعتمد آليات تقليدية بل وتعيد إنتاج البنى والثقافة التقليدية، وهى في ذلك تزاحم عمليات التحديث أو تشوهها. وهنا تبرز أهم معوقات بناء الدولة اليمنية الحديثة وأهم إشكالات الاندماج الاجتماعي.

فالاحتكار العصبوي للسلطة والثروة تكمن دلالاته في التعبير عن غياب دولة العموم التي تسمح بتداول المواقع والمراتب والمنافع بشكل قانوني، هنا يغيب التوازن الاجتماعي ويضعف الاندماج الوطني. وهذا الأخير يصبح مشكلة اجتماعية وسياسية في آن واحد تبرز بوضوح عندما يصبح للتمايز الاجتماعي والعصبوي وجود سياسي واقتصادي مميز.

فالتمايز السياسي يصبح وسيلة لتحقيق المصالح الاقتصادية والاجتماعية للبعض ضد مصالح البعض الآخر أو على حسابها أو بالانتقاص منها، فالدولة اليمنية حاليا بما تملكه من ريع اقتصادي وقوة مادية تتدخل بشكل مباشر وغير مباشر في المسار الاقتصادي بهدف إعادة تشكيل علاقات القوة وخلق توازنات بين الجماعات التجارية والاقتصادية الناشئة وفقا لأصولها الاجتماعية والمذهبية.

إضافة إلى ذلك فإن عدم تكافؤ الفرص واستمرار الرشوة والفساد وبالتالي انسداد فرص العمل وزيادة معدلات العاطلين والفقراء وتزايد حجم الحرمان البشري لغالبية أفراد المجتمع، يتولد عنه تزايد الوعي تدريجيا بعدم المواطنة المتساوية وضعف الاندماج الاجتماعي وصولا إلى الإحساس بالاغتراب عن النظام السياسي (عن الدولة)، حيث يحس الأفراد والجماعات بأن النظام السياسي الحاكم يعمل ضد مصالحهم ومن ثم فهو لا يمثلهم ولا يعبر عن أهدافهم. والحال هذه يمكن القول إن غالبية أفراد المجتمع اليمني والطبقة الوسطى خصوصا هم الخاسرون من سياسات النظام القائم، والقبيلة كأفراد ومنظومة بنيوية هي الأكثر حظا من هذا النظام (8).

موقع اليمن الجيو إستراتيجي وتأثيره في علاقات اليمن

يتميز اليمن بفارقتين أساسيتين على المستوى الجيوإستراتيجي، فهو يتبوأ مكانا جغرافيا هاما يشكل مفتاحا لأهم بوابات البحر الأحمر حيث مرور ناقلات النفط الدولية وحيث موقع اليمن بالنسبة للمخزون النفطي العالمي في جزيرة العرب ودول الخليج. ويتميز اليمن أيضا بكثافة سكانية تشكلا ثقلا ديموغرافيا يمكن توظيفه إنمائيا وأمنيا في إطار تعزيز الاستقرار السياسي في اليمن ودول الخليج.

وبالطبع لن تأتي قيمة الجغرافيا السياسية لليمن تلقائيا من خلال الجغرافيا فحسب، بل من خلال التوظيف السياسي الواعي لهذه الجغرافيا، وهو الأمر الغائب في السياسة اليمنية التي لم تستطع التوظيف الأمثل لهاتين الميزتين: الجغرافيا والديموغرافيا معا. ويتركز اهتمام النظام بدلا من ذلك على تعزيز سيطرته على السلطة وطموحاته المتعلقة بها.

وتشكل الجغرافيا السياسية لليمن مفتاحا هاما لحل الأزمات الداخلية سياسيا واقتصاديا، في حال قيام نظام ديمقراطي مدني يستمد مشروعية من انتخابات حرة ونزيهة ويدرك بوعي أنماط العلاقات والتفاعلات الإقليمية والدولية وفق أجندة وطنية تدعم سياسات إنمائية في الداخل وحضورا إيجابيا في الخارج.

ومن ثم فإن الانفتاح على العالم المحيط باليمن إقليميا ودوليا لا بد له من استثمار مفيد وإيجابي لجغرافية المكان من خلال الممرات البحرية والجزر المتعددة والمتنوعة ومن خلال التوظيف الأمثل للسكان في هذه المشاريع الاستثمارية عبر منهج الشراكة مع الخارج الإقليمي والدولي.

فإذا كانت اليمن قد اصطفت مع أمريكا في محاربة الإرهاب الذي استوطن اليمن عبر تنظيم القاعدة فإن هذا الاصطفاف يمكن توظيفه إنمائيا لصالح عموم المجتمع وليس النخبة الحاكمة فقط، ولما كانت جغرافيا اليمن قد شكلت ملاذا آمنا لتنظيم القاعدة بحيث عمل على إعادة تنظيم صفوفه داخل اليمن، وهو تنظيم موحد لمجموعات السعودية واليمن من أفراد القاعدة، فإن سهولة الانتقال للأفراد والمجموعات من اليمن إلى دول الخليج والصومال والقرن الأفريقي كل ذلك يتطلب إعادة رسم تصور إستراتيجي لتوظيف أمثل للجغرافيا وفق منطق البناء الإنمائي في الداخل اليمني في إطار إستراتيجيات إقليمية ودولية تندمج اليمن في إطارها وفق رؤية وطنية تتمحور على التنمية في الداخل والحضور الإيجابي في الخارج.
وذلك يتطلب إعادة بناء النظام السياسي وهيكلته ليكون ممثلا للشعب وديمقراطيا في اختيار حكامه، وهو ما تتسع فيه مسارات الشراكة سياسيا واقتصاديا في الداخل ومع الخارج. غير أن العلاقات غير المستقرة مع دول الخليج لم تسمح بتدفق الاستثمارات إلى اليمن ولم تستطع اليمن تسويق جغرافيتها، فالجزر غالبيتها غير مأهولة بالسكان ولا توجد استفادة منها اقتصاديا ولا تم تسويق الموانئ اليمنية ضمن شركات دولية في إدارة الموانئ البحرية، وفوق هذا كله لم تستثمر الظروف الأمنية والسياسية المرتبطة بالإرهاب والقرصنة في خليج عدن ليوظف ذلك بما يعود بالنفع على اليمن دولة ومجتمعا.

الجدير بالذكر أن التنظيمات الإرهابية -القاعدة مثلا- كان لديها الإدراك الواعي لجغرافيا اليمن وتوظيفها لمشاريعها المدمرة لليمن وللمصالح الغربية، فخلال سنوات قليلة ووفق تزايد الضربات الأمريكية على تنظيم القاعدة في أفغانستان والعراق تم إقرار اليمن مكانا وملاذا آمنا يتم فيه الاستفادة من جغرافيا وعرة وسهولة طرق المواصلات البرية والبحرية والاستفادة من المحيط القبلي ومنظومته الثقافية، الأمر الذي اكتشفته الإدارة الأمريكية متأخرة بعد أن وجهت إلى مصالحها عدد من الضربات انطلاقا من قاعدة اليمن.

كما أن حركات التمرد الحوثية في شمال اليمن استندت في نشاطها العسكري والسياسي على إدراكها الواعي لطبيعة المكان وامتداداته الجبلية والساحلية وعلى تركيبة المجتمع القبلية وعصبويتها. ومن هنا ظهر الفاعلون غير الرسميين في سياق بيئة اجتماعية وجغرافية أدركوا إمكانات الاستفادة منها وتوظيفها لصالح نشاطهم السياسي والعسكري ومنازعة الدولة وظيفتها وحضورها في المجتمع.

خاتمة

عموما، تمر الدولة في اليمن بأزمة شاملة لكل مكوناتها وأبنيتها نتيجة لنظام سياسي أضعف مرتكزاتها المؤسسية والقانونية بل والرمزية أيضا، وأعاد إنتاج البنى العصبوية –في شكل جماعات لها انتماءات غير وطنية تشكل مرجعية لأفراد المجتمع- وفق عملية احتكار صادر بموجبها السلطة والثروة وأقصى عنهما غالبية المجتمع. وفي المقابل عمل هذا النظام على تعظيم المنافع لمجموعات متحالفة وفق أطر قبلية ومصلحية، وهو ما أثار وعيا ناقدا للسلطة واهتزازا في وعي الأفراد بمفهوم الدولة والوحدة، بل وأطلق مراجعة لهذين المفهومين لإعادة تحديد دلالاتهما في إطار تقديم رؤى تغييرية للنظام وآلياته الإجرائية.

في هذا السياق ظهرت المجموعات غير الرسمية لتبرز فاعليتها السياسية والعسكرية بل ولتتحدى النظام وتفرض وجودها على أرض الواقع، ومن ذلك جماعة الحوثي وتنظيم القاعدة والحراك الجنوبي، زد على ذلك فاعلية المجتمع المدني ومظاهراته المتعددة والمتنوعة التي كانت تتم دون إذن مسبق كما يشترط قانون المظاهرات والمسيرات.

إن اليمن في حاجة الى إعادة هيكلة نظامه السياسي برمته، تغييرا في المؤسسات وآليات عملها، وتغييرا في الخطاب السياسي وفلسفة الدولة، وتغييرا في الشخوص الحاكمة، وهذا التغيير يتطلب حراكا شعبيا واسع المدى لا يبدو أن القوى المجتمعية أصبحت في حالة وعي وإدراك له.

ولكن ما هو ممكن ومتاح إجراء عملية إصلاح واسعة تدرجية تعتمد الحوار مع كل رموز المشهد السياسي في الداخل والخارج، وإعادة النظر في السياسات الاقتصادية وضرورة اعتماد رؤية اجتماعية موجهة للسياسات الاقتصادية للتخفيف من أزمات الفقر والبطالة.

وإذا أرادت الدولة اليمنية أن تكون وطنية فعليها التخلص من الطبيعة الجهوية واعتماد مبدأ المواطنة محددا للحقوق والواجبات، وتأسيسا على ذلك يكون الهدف والغاية اعتماد مفهوم الدولة المدنية كإطار عام ناظم للمجتمع بغية الخروج من منطق القبيلة والعشيرة والطائفة.

وهنا ستكون وظيفة الدولة الإنماء وليست الجباية، وستكون الدولة تعبيرا عن المشترك الوطني العام لا تمثيلا لمرجعية قبلية ومذهبية، ولتحقيق الاستقرار السياسي لا بد من تفعيل الدستور والقانون واعتماد سياسات تحظى

بإجماع وطني، بما في ذلك سياسات التنسيق الأمني والعسكري مع أمريكا ودول الجوار، وهنا لا بد من رؤية واعية لطبيعة الجغرافيا التي تستند عليها الدولة واستثمارها إقليميا ودوليا في إطار الشراكة السياسية والاقتصادية والأمنية مع الآخرين، عربا وأجانب.

المراجع والهوامش

1. فؤاد الصلاحى، ثلاثية الدولة والقبيلة والمجتمع المدني، مركز المعلومات/2001/ص 38-42.
2. انظر دراستنا بعنوان "التحديات الاجتماعية التي تواجه اليمن في عشر سنوات 2006-2015" صحيفة القدس العربي- لندن-24 ،25 أكتوبر 2006.
3. انظر في ذلك للمقارنة مع دراستنا المعنونة "القبيلة اليمنية .. إعادة إنتاج اجتماعي وتموضع سياسي" دراسة قدمت إلى مؤتمر القبيلة والعشيرة في الوطن العربي، عمان –الأردن، فبراير/شباط 2009.
4. انظر ما تناوله الكتاب والباحثون الغربيون ومنهم : مايكل هدسون، التحولات السياسية فى اليمن -بحوث ودراسات غربية 90-94، المعهد الأمريكي للدراسات اليمنية، صنعاء 1995، ص 195-209
5. انظر في ذلك : رودو كناكيس، القبيلة الزعيمة في اليمن في كتاب ديتلف نيلسون "التاريخ العربي القديم" ترجمة فؤاد حسنين، دار المعارف- القاهرة 1958.
6. يمكن القول في اليمن بوجود بيوت أو أسر تجارية لها دور فاعل في هذا النشاط منذ بداية الستينيات وأخرى تشكلت مع حقبة الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي، ولكنها لا تشكل طبقة متكاملة ولا يمكن تسميتها برجوازية وطنية تستطيع أن تقود التحول الاقتصادي والإنمائي في اليمن بل هي تعيش وتزدهر من خلال دعم الدولة لها.
7. انظر للمقارنة في هذا الصدد مع: خلدون النقيب "الدولة والمجتمع في الخليج والجزيرة العربية" مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1988.
8. انظر للمقارنة في عملية إعادة التحول من الدولة إلى القبيلة بدلا من ترسيخ الدولة وتقليص القبيلة باعتبارها مؤسسة تقليدية يجب تجاوزها لبناء دولة مدنية حديثة، برهان غليون، نظام الطائفية من الدولة إلى القبيلة، المركز الثقافى العربى، بيروت1990.

الاقتصاد السياسي ودوره في تشكيل الجماعات الفاعلة

عبدالله الفقيه*

- جذور الاقتصاد الريعي
- تطور الاقتصاد الريعي
- أزمة الاقتصاد الريعي
- النتائج السياسية.
- دور الريع في الصراعات العنيفة
- خاتمة.

اتصف الاقتصاد اليمني سواء في الدولتين الشطريتين السابقتين على الوحدة أو في مرحلة ما بعد الوحدة حتى اليوم بكونه اقتصادا ريعيا. والمقصود بالاقتصاد الريعي "الاقتصاد الذي يعتمد في استمراره على موارد خارجية المصدر، سواء أكانت تلك الموارد عائدات تأتي من مبيعات النفط، أو من المساعدات الدولية، أو تحويلات المغتربين من أبناء الدولة، أو مزيجا من بعض أو كل هذه المصادر".(1)

ويمكن للموارد الخارجية بالطبع أن توجه إلى مجالات الاستثمار والإنتاج وخلق فرص العمل وأن تقود إلى تحول من "اقتصاد الريع" إلى "اقتصاد الإنتاج"، لكن الوضع في اليمن كما في معظم الدول العربية الأخرى مع تفاوت في الدرجة هو استمرار نموذج "الاقتصاد الريعي" الذي أفضى إلى نتائج على الصعيدين الاقتصادي والسياسي، أبرزها: هشاشة الدولة وافتقارها للقوة والشرعية، وتشجيع الجماعات غير الرسمية على التمرد عليها، وغياب الاستقرار على الصعد الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

ويقسم هذا التقرير إلى خمس نقاط، تستعرض الأولى والثانية جذور الاقتصاد الريعي وكيفية تطوره، وتركز الثالثة والرابعة على أزمة الاقتصاد الريعي ونتائجها السياسية، أما النقطة الأخيرة فتركز على الإصلاحات المطلوبة.

* أستاذ العلوم السياسية في جامعة صنعاء

جذور الاقتصاد الريعي

يمكن إرجاع جذور الاقتصاد الريعي السائد الآن في الجمهورية اليمنية إلى النموذج الاقتصادي الذي ساد في الدولتين اليمنيتين السابقتين على قيام الوحدة اليمنية، فقد اعتمد اقتصاد جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية أو جنوب اليمن في مرحلة ما بعد الاستقلال بشكل أساسي على الدعم السوفياتي الكبير، سواء أكان ذلك الدعم على شكل مساعدات ومعونات أو على شكل قروض. وارتكز اقتصاد الجمهورية العربية اليمنية أو اليمن الشمالي بشكل أساسي على الدعم الخليجي والغربي، وعائدات المغتربين اليمنيين في دول الخليج. وفي حين اتجه الدعم السوفياتي لجنوب اليمن إلى الدولة التي احتكرت وظائف الإنتاج والتوزيع، اتسمت العائدات الريعية في اقتصاد شمال اليمن بالتنوع، واتجه بعضها إلى الدولة وبعضها الآخر إلى المجتمع سواء كأفراد أو كتنظيمات اجتماعية.

وقد عزز الاقتصاد الريعي الذي ساد في شمال اليمن استقلال الدولة النسبي عن المجتمع واستقلال بعض الجماعات عن الدولة ولو نسبيا، فقد اعتمدت سلطات الدولة في شمال اليمن في استمراريتها على موارد مصدرها مستقل عن المواطنين وليس على موارد ينتجها مواطنوها كالضرائب مثلا. ووظفت تلك السلطات الموارد الخارجية في تقديم الخدمات المجانية وإن على نطاق محدود وفي خلق نظام لدعم السلع الأساسية، وفي شراء الولاء أو على الأقل الحياد السياسي من الجماعات الفاعلة. أما المجتمع بشكل عام، فقد وفرت له عائدات المغتربين مصدرا ريعيا جعله مستقلا نسبيا عن الدولة. وبالنسبة لدور الريع في تشكيل الجماعات الفاعلة فقد بدا واضحا بالنسبة للجماعات التالية:

1- **قبيلتا حاشد وبكيل:** أدى الدعم المادي السعودي لمشايخ قبيلة حاشد، خصوصا الشيخ عبد الله بن حسين الأحمر، ولمشايخ قبيلة بكيل إلى تمتع شيوخ القبائل بمصدر مالي ثابت كفل لتلك القبائل الاستقلال النسبي عن سلطات الدولة والعمل موازنا لها، وقد لعبت تلك القبائل كقوى محافظة بطبيعتها على ضمان عدم وصول الجماعات القومية واليسارية التي تراها السعودية تهديدا لها إلى السلطة.

وظهر دور تلك القوى موازنا للدولة واضحا عند صعود الرئيس إبراهيم الحمدي* إلى السلطة (1974-1977)، حيث عارضت تلك القبائل سياساته التحديثية، ومنها سعيه إلى التقارب مع جنوب اليمن الذي كانت تهيمن عليه الماركسية، ومحاولته لإبعاد شيوخ قبائل حاشد وبكيل عن مواقع الدولة سواء المدنية أو العسكرية.

ومن المهم الإشارة هنا إلى أن شيوخ حاشد وبكيل كانوا يحصلون على الريع من الدولة حتى في عهد الإمامة مقابل ولائهم السياسي.

وفي حين شهد جنوب اليمن في مرحلة ما بعد الاستقلال تصفية للفئات الإقطاعية من مشايخ وسلاطين التي كانت تتلقى الريع من الحكومة البريطانية، فإن سقوط الإمامة في شمال اليمن والحرب التي تلت بين الجمهوريين والملكيين قد عملت على تعزيز استقلال القبائل وتعزيز قوتها العسكرية. وكما احتاج الأئمة إلى شراء ولاء القبائل، اتبع الرؤساء الجمهوريون المتعاقبون نفس السياسة. وكان الرئيس الحمدي هو الوحيد في تاريخ اليمن الشمالي الذي حاول تهميش دور القبيلة وعدم شراء ولائها، وقد دفع حياته ثمنا لتلك السياسة.

2. **الجماعات الدينية السنية:** دعمت السعودية الجماعات الوهابية أو تلك القريبة من الوهابية في اليمن، وذلك بغرض توسيع رقعة التيار، لاحتواء كل من الشيوعية في جنوب اليمن، والفكر الزيدي القريب من الشيعة في شمال اليمن. وكانت جماعة الإخوان المسلمين أبرز الجماعات التي استفادت من الدعم السعودي، سواء بشكل مباشر أو بشكل غير مباشر من خلال الدعم السعودي لما كان يسمى بالمعاهد العلمية التي كانت تخضع لسيطرة الإخوان.

3. **الجماعات اليسارية:** ظهرت في وسط اليمن في سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي خاصة في محافظات إب وتعز جماعات يسارية انتظمت فيما عرف بـ"الجبهة الوطنية"، وقد استفادت تلك الجماعات من الدعم الذي كانت تتلقاه من النظام الشيوعي في جنوب اليمن، ودخلت في حرب مع النظام في الشمال وسعت إلى إحداث تغير سياسي واجتماعي سريع عن طريق التخلص من القوى التقليدية الموالية للنظام، وقد تمكن النظام في شمال اليمن عن طريق التحالف مع القوى التقليدية بشقيها القبلي والديني، وبفضل الدعم السعودي ونتيجة لتوقف دعم النظام في الجنوب لها، من القضاء على تلك الجماعات.

4. **الأحزاب القومية الصغيرة:** عرف اليمن في شماله وجنوبه منذ النصف الأول من القرن العشرين مختلف التكوينات القومية من بعثية وناصرية وغيرها، ومع أنه تم حظر التعدد الحزبي في اليمن بشماله وجنوبه في سبعينيات وثمانينيات القرن العشرين، ظلت الأحزاب القومية تعمل تحت الأرض مستفيدة من دعم دول مثل

مصر والعراق وسوريا وليبيا. ومثلت هذه الأحزاب كل على حدة أو بالتحالف بينها جزءا من القوى المتصارعة على السلطة، وهو الصراع الذي قاد في بعض الحالات إلى مصادمات عنيفة.

ويمكن النظر إلى عملية تحقيق الوحدة اليمنية على أنها نتجت جزئيا على الأقل عن تقلبات الاقتصاد الريعي في الدولتين الشطريتين، فقد أدى توقف الاتحاد السوفياتي عن تقديم المعونات الكبيرة لجنوب اليمن إلى وضع الدولة الجنوبية في مأزق حرج. أما في الشمال فقد واجهت الدولة تراجعا في الموارد الريعية نتيجة لعاملين على الأقل، تحالف الرئيس علي عبد الله صالح مع الرئيس صدام حسين في عقد الثمانينيات، وهو ما قوبل بفتور كبير انعكس على حجم المساعدات المقدمة لشمال اليمن من دول الخليج خصوصا السعودية والكويت، وحدوث تحول في بنية سوق العمل الخليجي أثر سلبا على فرص التوظف المتاحة للعمالة اليمنية غير الماهرة في معظمها وبالتالي على حجم تحويلاتها السنوية.

تطور الاقتصاد الريعي

واجهت الوحدة اليمنية بعد قيامها مباشرة في 22 مايو/أيار 1990 أزمة اقتصادية كبيرة بسبب تقلبات الاقتصاد الريعي، فقد أدى الموقف اليمني الذي فهم على أنه مساند للرئيس العراقي صدام حسين في غزوه للكويت إلى عدة نتائج على الصعيد الاقتصادي. من جهة قامت الحكومة السعودية بطرد مئات الآلاف من العمال اليمنيين، وهو ما أدى إلى فقد اليمن لتحويلاتهم السنوية، ومن جهة ثانية توقفت المعونات الخارجية لليمن سواء تلك التي كانت تقدم من دول الخليج أو من الدول الغربية.

وشهدت اليمن في السنوات الأربع الأولى لقيام الوحدة صراعا سياسيا بين النخبة التي كانت تحكم الجنوب وتلك التي كانت تحكم الشمال، ولم يكن ذلك الصراع في أسبابه ومسارات تطوره بمعزل عن الاقتصاد الريعي للبلاد، فقد اتهمت النخبة الشمالية نظيرتها الجنوبية بالسعي إلى الانفصال لتستأثر وحدها بعائدات الاكتشافات النفطية التي ظهرت بعد قيام الوحدة في جنوب اليمن وبدأت عملية استخراجها. كما اتهمتها أيضا قبل وأثناء الحرب الأهلية بتلقي دعم خارجي لشراء الأسلحة والتمرد على الشرعية. وبرزت دولة الكويت متهما رئيسا، حيث أرادت وفقا للاتهامات الانتقام من موقف صنعاء المؤيد للرئيس العراقي في غزوه للكويت، وقد انتهت تلك الحرب بانتصار النخبة الشمالية على النخبة الجنوبية.

وقد تبلور الاقتصاد الريعي في الجمهورية اليمنية في أعقاب حرب العام 1994 الأهلية واضحا من خلال نمو نسبة مساهمة قطاع الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بمساهمة قطاعات الصناعة والزراعة والبناء والتشييد، وكذلك من خلال معدلات النمو المحققة في تلك القطاعات. وبينما بلغت إيرادات اليمن من النفط في العام 1995 حوالي مليار دولار بلغت عام 2003 حوالي 3.7 مليارات أو ما يعادل 70% من عائدات الحكومة. ويساهم النفط بحوالي 30% من الدخل المحلي الإجمالي، في حين يوظف أقل من 1% من قوة العمل بينما يساهم القطاع الزراعي بـ20% فقط من الناتج المحلي الصافي في الوقت الذي يوظف 54% من قوة العمل.(2)

ويعكس التباين في حجم مساهمة القطاعين الزراعي والنفطي في الدخل المحلي الإجمالي مقارنة بحجم العمالة صغر القاعدة السكانية المستفيدة من عمليات استخراج النفط من جهة والطبيعة الريعية لهذا المورد من جهة أخرى، حيث لا تعكس عائداته ومساهمته في الدخل المحلي الجهد المبذول في إنتاجه.

وتراوحت مساهمة قطاع النفط والغاز بين 66% و68% من جملة الموارد الذاتية للموازنة العامة للدولة في السنوات من 2000 إلى 2004 ومثلت أيضا حوالي 64% إلى 65% من الموارد العامة للدولة. وبلغت مساهمة النفط 62% من الإيرادات الذاتية للدولة في العام 2006.(3) أما الضرائب فقد شكلت المصدر الثاني من حيث الأهمية، وقد بلغت مساهمتها حوالي 22% من إجمالي الإيرادات العامة للدولة في الفترة من 2000 إلى 2004. وبلغت مساهمة الإيرادات الضريبية، التي تعاني من تخلف أساليب الجباية والتحصيل وعدم كفاية الإدارة الضريبية وانتشار ظاهرة التهريب والتهرب الضريبي(4)، 23% في موازنة العام 2006(5).

أزمة الاقتصاد الريعي

يمكن النظر إلى الأزمة المركبة التي تواجه اليمن اليوم على أنها جزئيا على الأقل تعبير عن نتائج ومضاعفات وتقلبات الاقتصاد الريعي وعن قرب انهيار هذا النموذج الاقتصادي بسبب استنزاف الموارد التي تشكل مصدرا للريع من جهة، وتراجع الدعم الخارجي من جهة أخرى. ويتمثل مأزق الاقتصاد الريعي في اليمن في التالي:

1- ضعف النمو الاقتصادي

بلغ معدل النمو الاقتصادي في اليمن 5.5% في الفترة من 1990 إلى 2000، وهو ما يمكن ترجمته إلى معدل نمو سنوي بمقدار 1.5% في نصيب الفرد من الدخل السنوي بعد أخذ عامل الزيادة السكانية في الاعتبار(6). وقد تحقق ذلك النمو في تلك الفترة نتيجة تراكم عنصري العمل ورأس المال وليس نتيجة تحسن في نمو الإنتاجية(7). ويبين الجدول التالي معدل نمو مساهمة القطاع غير النفطي مقارنة بمعدل نمو القطاع النفطي في الفترة من 2001 إلى 2006. والواضح أن معدل النمو، إذا ما أخذ معدل النمو السكاني الذي لا يقل عن 3% في الاعتبار، لا يختلف كثيرا عما تحقق في العقد السابق.

معدل نمو مساهمة القطاع غير النفطي في الدخل المحلي الإجمالي 2001-2006						
2006	2005	2004	2003	2002	2001	
3.9	**3.8**	**2.6**	**3.1**	**3.9**	**4.6**	نمو الناتج المحلي الإجمالي
-6.3	**-0.9**	**-6.9**	**-1.8**	**0.4**	**1.3**	النفطي
5.4	**4.5**	**4.1**	**4**	**4.6**	**5.2**	غير النفطي
Source: **World Bank, Yemen Economic Updates, Spring 2006, 3** URL: **http://siteresources.worldbank.org/INTYEMEN/Resources/310077-1098870168865/YEU-Spring06.pdf**						

وتعد اليمن الدولة الأفقر ليس فقط في العالم العربي ولكن أيضا في الشرق الأوسط وفي العالم أجمع إذا استثنيت منطقة جنوب الصحراء الأفريقية. ووفقا لمؤشرات البنك الدولي فإن معدل دخل الفرد السنوي للفرد في اليمن بلغ 1060 دولارا في العام 2009. وتقدر نسبة البطالة في اليمن بحوالي 40% بينما يرتفع المعدل بين الشباب ليصل إلى أكثر من 50%. ويعيش أكثر من نصف اليمنيين تحت خط الفقر بينما يعاني قرابة النصف من الأمية الأبجدية(8).

ويعزو الدكتور سيف العسلي وزير المالية السابق سبب الفشل في تحقيق النمو الاقتصادي بالإشارة إلى ضعف المؤسسات الاقتصادية، وهو ضعف يجعلها تتبنى سياسات اقتصادية ضعيفة وتهمل سياسات النمو الاقتصادي

القوية(9). كما أن تلك المؤسسات الضعيفة، حسب العسلي، تؤدي إلى توزيع غير فعال للموارد العامة، بحيث يتم إنفاق معظم الموارد على أنشطة غير إنتاجية وبشكل لا يساعد على تحقيق النمو الاقتصادي(10).

ويعزو العسلي ضعف المؤسسات المسؤولة عن إدارة الاقتصاد إلى عوامل سياسية، حيث يقوم الفرع التنفيذي بإضعاف تلك المؤسسات عنوة، وذلك عن طريق: صياغة القوانين بطريقة غامضة بهدف منع تلك المؤسسات من استخدام النصوص القانونية لتعزيز استقلالها، والعمل على إثارة الخلافات داخل المؤسسات، وخلق التنافس بين القيادات المختلفة، والعمل على نقل القيادات بسرعة قبل أن تتمكن من بناء قواعد لها، وتعدد المؤسسات التي تقوم بنفس الوظيفة وتنازع الاختصاص بينها، وتشجيع الفساد في مؤسسات الدولة بما يجعل القيادات تخضع تماما ويمكن تغييرها في أي لحظة ... إلخ(11).

وواضح أن توفر الريع مصدرا للدخل للخزينة العامة يغنيها عن فرض الضرائب هو الذي يشجع السلطة الحاكمة على المضي في تلك السياسات التي تكرس هشاشة الدولة. كما يشجعها أيضا على الجمع بين السياسة والتجارة طالما غابت المساءلة، وعلى الإصرار على التعيين من أعلى بما يترتب على ذلك التعيين من غياب الحافز لتوظيف الموارد العامة بشكل فعال يمكن أن يعزز التنمية.

2- تراجع أسعار النفط

تعاني اليمن التي شهدت طفرة في عائدات النفط في السنوات 2001-2007 تراجعا كبيرا في إنتاج النفط من جهة وفي أسعاره من جهة أخرى، وهو ما خلق ضغوطا على الاحتياطي النقدي للبلاد، خاصة أن عائدات النفط تمثل 90% من عائدات الصادرات و70% من الإيرادات المالية(12). وقد أدت هذه التطورات إلى تنامي عجز الموازنة في اليمن في السنتين الأخيرتين. واضطرت الحكومة اليمنية في منتصف العام 2010 وبعد أن فقد الريال قرابة 30% من قيمته أمام الدولار خلال بضعة أيام إلى التدخل للمحافظة على سعره، وهو ما ساهم بين عوامل أخرى في انخفاض احتياطي البلاد من النقد الأجنبي من 7.1 مليارات دولار مع نهاية 2009 إلى قرابة 6 مليارات دولار بنهاية 2010.

ويغطي الاحتياطي النقدي الحالي حسب بعض التقديرات حاجات البلاد من الواردات لثمانية أشهر فقط(13). وإذا كان النظام القائم قد وظف عائدات الريع في شراء الولاءات وتقديم بعض الخدمات، فإن تراجع العائدات

الريعية مضافا إليه تراكمات عوامل أخرى مثل سيطرة قلة صغيرة على السلطة والثروة وغياب المؤسسات التمثيلية الفعالة يؤدي إلى احتدام الصراع حول الموارد وسعي الجماعات الفاعلة غير الرسمية للإطاحة بالجماعة المسيطرة على الدولة.

3- نفاد المخزون من النفط

تراجع إنتاج النفط في اليمن من 410 آلاف برميل في اليوم في العام 2004 إلى 320 ألف برميل في العام 2007، ثم إلى 300 ألف برميل في العام 2008(14). وتوقع تقرير صادر عن صندوق النقد الدولي مع نهاية العقد الماضي أن ينفد مخزون النفط في اليمن خلال 20 سنة، وهو ما يستدعي العمل على تخفيض عجز الموازنة غير النفطية(15).

وتشير دراسة أعدتها منظمة النقد الدولية إلى أنه بقسمة الاحتياطي النفطي على معدل الإنتاج السنوي والمقدر بـ146 مليون برميل سنويا فإن الكميات الموجودة من النفط ستنفد خلال خمس سنوات فقط (أعدت الدراسة في العام 2004) وخلال عشر سنوات إذا ما أضيفت الكميات المحتمل وجودها. وتخلص الدراسة إلى وجود ثلاثة سيناريوات:

السيناريو الأول: في حالة تقدير النفاد بناء على الاحتياطي الموجود، وفي هذه الحالة فإن إنتاج النفط سينخفض بمقدار 90% بحلول العام 2016.

السيناريو الثاني: في حالة إضافة الكميات التي يمكن أن تكتشف في المستقبل، وفي هذه الحالة تقدر الدراسة انخفاض النفط بمقدار 60% بحلول العام 2016.

السيناريو الثالث: الاحتمال الواقعي الذي يعتمد على الاحتمال الأول مع أخذ تجارب الدول الأخرى في الاعتبار، وبموجب هذا السيناريو ستنفد كميات النفط تماما بحلول العام 2018. ورغم أن اليمن بدأت في تصدير الغاز مع نهاية العام 2010 فإن الاتفاقات المبرمة بين الحكومة اليمنية والشركات المنفذة قد شابها كما يبدو الكثير من الفساد، مما يجعل الريع الذي يمكن أن تحصل عليه الدولة اليمنية ضئيلا جدا.

4: تدني الدعم الدولي

يتصف الدعم الدولي لليمن بالانخفاض مقارنة ببعض الدول النامية الأخرى، وذلك لثلاثة أسباب على الأقل، السبب الأول يتمثل في السياسة الخارجية التي لا تراعي مصالح اليمنيين كما تبدت في الموقف اليمني من الغزو العراقي للكويت، حيث أدار المسؤولون اليمنيون ظهورهم لمصالح شعوبهم التي كانت تتطلب الوقوف مع دول الخليج التي كانت تستضيف أكثر من مليوني يمني، وكانت تقدم لليمن المعونات السخية والقروض(16). وقد أدى الموقف اليمني من الغزو العراقي للكويت إلى توقف المعونات الخليجية، وهو ما أسهم في انخفاض عائدات اليمن من المعونات من مستواها في الثمانينيات من القرن الماضي الذي بلغ 18% من إجمالي العائدات إلى أقل من 2% في التسعينيات(17).

أما السبب الثاني فيتمثل في ضعف القدرة الاستيعابية وانخفاض أداء الحكومة، مما شكل عامل إحباط للمانحين والمقرضين، فالمجتمع الدولي ينظر إلى الحكومة اليمنية على أنها ضعيفة غير أمينة لا يمكن الاعتماد عليها وغير موثوقة(18). ويبين الجدول التالي تقييم البنك الدولي لأداء الحكومة اليمنية في الفترة من 1990 إلى 1998 ولأداء البنك في تعامله معها.

أداء الحكومة اليمنية وفقا لتقييم البنك الدولي

الفترة	النتائج	التطور المؤسسي	الاستدامة	أداء البنك	أداء الحكومة اليمنية
1995-1990	ضعيفة	هامشي	غير محتملة	ضعيف	ضعيف
1998-1996	مقبولة	متواضع	غير مؤكدة	مقبول	مقبول

Source: World Bank, Yemen Economic Updates, Spring 2006, 20

ويتمثل السبب الثالث في الفساد الذي فشلت الحكومة اليمنية في الحد منه حتى بعد إنشاء الهيئة العليا لمكافحة الفساد في العام 2007. ويبين الجدول التالي درجة الجمهورية اليمنية على مقياس الفساد في الفترة 2003-2010. ويقول خبراء البنك الدولي إن عدم قدرة هيئة مكافحة الفساد على تحقيق تقدم في مكافحته يرجع إلى الضعف المؤسسي وإلى احتمال اختطاف الدولة من قبل جماعات مصالح قوية(19).

درجة الجمهورية اليمنية على مؤشر قياس الفساد (وفقا لمنظمة الشفافية الدولية)	
السنة	الدرجة
2010	2.1
2009	2.2
2008	2.3
2007	2.5
2006	2.6
2005	2.7
2004	2.4
2003	2.6

وكانت المؤسسات المالية الدولية قد بدأت منذ سنوات ممارسة الضغوط على النظام اليمني للقيام بإصلاحات، وربطت استمرار الدعم بتنفيذ الإصلاحات المطلوبة. ولجأ البنك الدولي والاتحاد الأوروبي إلى تخفيض دعمهما لليمن. ومع أن المانحين التزموا في مؤتمر لندن بدعم اليمن بمبالغ تجاوزت الـ5 مليارات دولار، غير أن فشل الحكومة اليمنية في القيام بإصلاحات تحد من الفساد وترفع القدرة الاستيعابية قد حرم البلاد من تلك المعونات ولم يزد المستخدم منها حتى الآن عن 10%.

النتائج السياسية

تطور النظام السياسي في اليمن بشكل مواز لتطور الاقتصاد الريعي، ففي ثمانينيات القرن الماضي، وكان الريع ما زال مقتصرا على المعونات الخارجية وعائدات المغتربين، عمل الرئيس علي عبد الله صالح على جعل الجيش الذي تتوجه إليه معظم الموارد الريعية خاضعا لأسرته وأبناء قريته (سنحان)، لكن قطاعات

التجارة والأعمال الحرة والخدمة المدنية تركت لليمنيين عامة، وصحيح أن الفساد كان موجودا لكن في نطاق دائرة ضيقة جدا.

أما وقد تبلور نموذج الاقتصاد الريعي في الجمهورية اليمنية فإن أول إفرازاته تمثل في توجهات تركيز السلطة والثروة على خطوط أسرية وعشائرية وقبائلية ومناطقية. وامتدت عملية سنحنة الجيش إلى سنحنة للتجارة والمقاولات والنقل والاستثمارات والمواقع العامة ذات الصلة بما في ذلك المواقع المدنية.

وسرعان ما ظهر التوجه نحو تأبيد السلطة من خلال التعديلات الدستورية المتكررة، وتوريثها من خلال إعادة بناء الجيش والأجهزة المدنية بطريقة تجعل أبناء الرئيس وأنسابه وبعض المقربين منه هم المسيطرين على السلطة الفعلية في البلاد. وإذا كان الرئيس صالح بعد انتخابه رئيسا من قبل مجلس النواب في العام 1994 قد عين نائبا له فإنه لم يعين نائبا له بعد انتخابات 1999 وانتخابات 2006 تاركا نائبه يمارس اختصاصاته دون قرار تعيين، وذلك لقطع الطريق أمام تولي النائب للرئاسة ولو لفترة مؤقتة في حال حدوث شيء ما للرئيس.

وسرعان ما تطور النظام اليمني وفقا لروبرت بيروز إلى نوع من نظام حكم القلة هو "الكلبتوكراسي"، التي يعرفها بيروز بأنها "حكم اللصوص باللصوص وللصوص"، فقد تكونت، كما يقول بيروز، طبقة صغيرة من المشايخ والضباط ورجال الأعمال تتمتع بقيمها ودوافعها وثقافتها السياسية المختلفة عن قيم ودوافع المجتمع اليمني. وتمكن أفراد تلك الطبقة من خلال سيطرتهم على المواقع الحكومية التي يتدفق من خلالها الريع من الإثراء الشخصي على حساب التنمية والأهداف الأخرى.

وتمثل هشاشة الدولة الحديثة في اليمن، من وجهة نظر بيروز، سببا ونتيجة لظهور حكم القلة الذي يسيطر على اليمن، فغياب الدولة الحديثة مكن حكم القلة من التطور والحفاظ على السلطة ثم البدء بنقلها إلى الجيل الثاني من ذات الجماعة في عملية يمكن وصفها بـ"خصخصة الدولة"، وبدورها عملت تلك القلة على استخدام سلطتها في الدولة لمعارضة وإضعاف محاولات بناء الدولة وعلى نحو أخص تلك الجهود المتعلقة بإحلال "معيار الكفاءة" محل "معيار الولاء" ومحاربة الفساد(20).

ومن الواضح أن الريع قد لعب دورا ما في ظهور حكم القلة وفي إعاقة نمو الدولة وافتقارها إلى القدرة والشرعية. واتصفت مؤسسات الدولة اليمنية وما زالت بالضعف والعجز عن تقديم الخدمات الأساسية، وفي مقدمتها الأمن الداخلي والخارجي والتمثيل السياسي والرفاه، خصوصا عند حدوث الأزمات الاقتصادية.

ويتضح هذا العجز من خلال ضعف الدرجة التي تحققها اليمن على مقاييس الاستقرار السياسي، فعالية الحكومة، وجودة القواعد المنظمة، وسيادة القانون، والسيطرة على الفساد، والتمتع بالحقوق السياسية والمدنية، وحرية الصحافة، وقوة النظام السياسي.

وقد أدى اعتماد الدولة على الموارد الريعية إلى صرف النظر عن سياسة فرض الضرائب للحصول على الموارد بما تتضمنه الأخيرة من ضرورة التغلغل داخل المجتمع وتطوير جوانب الشرعية والقدرة. وحيث إن السيطرة على مؤسسات الدولة الهشة يعني السيطرة على الموارد فإن الصراع بين الأطراف المختلفة داخل وخارج الدولة قد اشتد وتحول مع منتصف العقد الأول من القرن الحادي والعشرين إلى صراع عنيف بعد حوالي عقد من الاستقرار النسبي.

دور الريع في الصراعات العنيفة

ساهم الاقتصاد الريعي بطرق مختلفة في ظهور أو على الأقل تقوية الجماعات غير الرسمية من جهة وفي ظهور الصراعات العنيفة التي تخوضها بعض تلك الجماعات مع الدولة إن جازت التسمية من جهة أخرى، فقد عمل الريع سواء أكان مصدره القابضين على السلطة أو الخارج في تقوية الجماعات غير الرسمية وتعزيز استقلالها عن السلطة. كما ساهم الريع كما سبقت الإشارة في تكريس هشاشة الدولة وفشلها في التوزيع العادل للثروة، وبالتالي تشجيع الجماعات غير الرسمية على التمرد عليها. وجاءت أزمة الاقتصاد الريعي بكل تفاصيلها وسياقاتها لتسهم بدورها في تحويل تلك الصراعات إلى صراعات مزمنة. ولا يستبعد أن يكون الريع المتدفق للدولة لدعمها في مواجهة تلك الصراعات قد مثل حافزا لها في إبقاء بعض تلك الصراعات دون حسم. ويتم هنا التركيز على دور الريع في ظهور وتطور التمرد الحوثي، والحراك الجنوبي والقاعدة والصراعات الأخرى.

1. التمرد الحوثي

ساهم الريع في ظهور "الشباب المؤمن" في بداية تسعينيات القرن الماضي كحركة إحيائية داخل المذهب الزيدي، فقد دعم الرئيس صالح جماعة الحوثي ماليا وسعى لدى الإيرانيين للحصول على دعم للجماعة، وذلك بهدف تقويتها ليوازن بها على الصعيد الداخلي تنامي دور حزب الإصلاح ومنافسيه على السلطة من بيت الأحمر في قبيلة حاشد، وليوازن بها على الصعيد الخارجي الضغوط السعودية ضد نظامه في مرحلة ما قبل ترسيم الحدود بين البلدين.

وساهم الريع كذلك مع عوامل أخرى في تحول الحركة إلى تمرد مسلح، فعندما نجح صالح في حل خلافاته الحدودية مع السعودية حاول إضعاف الجماعة وتفكيكها ودعم الجماعات السلفية المضادة لها، وقد ردت الجماعة باللجوء إلى توظيف العنف لمقاومة ما تقول إنه سلطة غير عادلة. وساهمت عوامل غير بعيدة عن أزمة الاقتصاد الريعي، مثل ضعف التنمية في اليمن عامة وفي محافظة صعدة خاصة وغياب العدالة في توزيع الثروة وارتفاع نسبة البطالة والأمية وضعف مؤسسات الدولة وغيرها في استمرار الجماعة وتوسعها جغرافيا واستقطاب المزيد من المناصرين.

وتذهب إحدى النظريات المفسرة لاستمرار الصراع إلى أن النظام اليمني ربما وجد في استمرار الحرب ضد الحوثي طريقة مقنعة للحصول على دعم سعودي كبير، كما أن أطرافا داخل الجيش اليمني أو في أوساط القبائل اليمنية ربما وجدت في استمرار التمرد طريقا مضمونا للحصول بشكل مستمر على تحويلات مالية كبيرة سواء من النظام أو من الحكومة السعودية.

2. الحراك الجنوبي

رغم أن الحراك الجنوبي كان وما زال ذا طابع سلمي فإن السياسات الأمنية التي وظفتها السلطة في احتواء الحراك قد قادت في السنوات الأربع الماضية إلى سقوط المئات من القتلى من المدنيين وأفراد الجيش والأمن على السواء، وقد لعب الاقتصاد الريعي دورا كبيرا في ظهور الحراك الجنوبي.

فالنهب الذي تعرضت له أراضي وممتلكات الدولة الجنوبية السابقة على الوحدة، وسيطرة المركز على عوائد النفط المستخرج من الجنوب، واحتكار أقارب الرئيس وأنسابه وأبناء قريته والمقربين منهم لفرص الاستثمار وعقود المقاولات العامة والمواقع القيادية في الدولة، وغياب الفرص السياسية والاقتصادية المتاحة للجنوبيين،

وتدهور الخدمات الأساسية التي كانت الدولة تقدمها لهم، مثلت كلها بين عوامل أخرى الأسباب المباشرة لظهور الحراك الجنوبي ولتطوره فيما بعد إلى حركة انفصالية.

ومع أن النظام اتبع في الجنوب سياسة توظيف بعض عوائد الريع في شراء الولاءات كما فعل في الشمال، فإن طبيعة المجتمع الجنوبي الذي تراجع فيه تأثير التراتبية الاجتماعية والقبيلة وعلاقات القرابة قد جعلت تأثير تلك السياسات محدودا.

كما لعب الاقتصاد الريعي، وما زال يلعب، دورا كبيرا في استمرار الحراك الجنوبي، فرغم الكثير من الغموض حول المصادر التي يحصل منها قادة الحراك على الأموال اللازمة لتنفيذ الأنشطة التي يقومون بها فإن الواضح أن هناك تدفقات مالية قد يكون مصدرها الداخل أو الخارج أو خليطا من ذا وذاك. وقد يكون مصدر الريع الخارجي المغتربين اليمنيين أو الشخصيات السياسية الجنوبية المنفية في الخارج أو حتى بعض الدول المجاورة وغير المجاورة.

3. القاعدة

ارتبط ظهور وتطور القاعدة في اليمن بالتدفقات الريعية سواء من الداخل أو من الخارج، ففي ظل تردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وجد الكثير من الشباب اليمني في ثمانينيات القرن الماضي في السفر إلى أفغانستان للجهاد، في ظل التمويل السعودي للمجاهدين، فرصة لحل مشاكلهم الاقتصادية من جهة وكسب الثواب من جهة أخرى.

واعتمدت تلك الجماعات بعد استقرارها في اليمن في عقد التسعينيات في بقائها على المرتبات والمخصصات التي قدمها لها النظام اليمني إما لشراء حالة السلم أو عرفانا بجودها في دعم النظام ضد خصومه وخصوصا في حرب العام 1994. أما في العقد الأول من القرن الواحد والعشرين فبدا واضحا أن الحكومة اليمنية تخصص اعتمادات لقادة بعض تلك الجماعات لمنعها من القيام ببعض العمليات من جهة ولتوظيفها سياسيا ضد خصومها سواء في الشمال أو في الجنوب كما يذهب الكثيرون من جهة أخرى. ويبدو أن نشاط القاعدة في النصف الثاني من العقد الأخير قد ارتبط جزئيا على الأقل بالريع. فإما أن هناك قادة جددا يسعون للحصول على حصة منه، أو أن القادة المخضرمين في التنظيم يضغطون على الحكومة للإيفاء بوعود لم تنفذ أو لاستعادة مخصصات قطعت عليهم.

وتعمل الصراعات الداخلية العنيفة، خصوصا التمرد الحوثي والحراك الجنوبي على استنزاف طاقات النظام وموارده، التي يفترض أن توجه نحو تحقيق الاستقرار والبناء الاقتصادي ومكافحة الفقر والسيطرة على حدود البلاد ومكافحة التهريب والقضاء على الجماعات الإرهابية. كما تعمل تلك الصراعات والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية على جعل اليمن بيئة خصبة لظهور ونمو وانتشار القاعدة.

ورغم أن النظام اليمني يتلقى الكثير من الدعم الخارجي المخصص لمحاربة القاعدة فإن الملاحظ أن حاجات النظام تجعله يوجه ذلك الدعم نحو الصراعات التي يخوضها مع الخصوم السياسيين أو نحو نشاطات مولدة للريع. وتبين البرقيات المرسلة من السفارة الأميركية في صنعاء التي سربها موقع ويكيليكس مع نهاية العام 2010 أن النظام اليمني وجه المعدات والتجهيزات التي حصل عليها والقوات التي دربت لمحاربة القاعدة إلى المجهود الحربي في صعدة.

كما قام النظام اليمني بتأجير زوارق حربية حصل عليها من الولايات المتحدة الأميركية بهدف تقوية خفر السواحل اليمني، بما عليها من جنود لشركات خاصة تقدم الخدمات الأمنية للشركات العابرة في خليج عدن مقابل عشرات الآلاف من الدولارات تدفعها كل سفينة(21).

ومن غير المستبعد، كما يذهب بعض المحللين، أن يكون النظام اليمني قد وجد في القاعدة مصدرا هاما من مصادر الريع والدعم السياسي، ففي ظل تنامي الأزمات السياسية والاقتصادية وتراجع الدعم الخارجي ربما وجد النظام في إبقاء حربه مع القاعدة مفتوحة إلى ما لا نهاية سياسة مثلى للحصول على دعم الولايات المتحدة والغرب والدول المجاورة.

4. أخرى

تنتشر في اليمن الصراعات القبلية وحوادث اختطاف السياح. أما الصراعات القبلية فتظهر مساهمة الريع فيها بوضوح من خلال توظيف النظام الحاكم للموارد في إذكاء الصراعات القبلية، وذلك كإستراتيجية للبقاء في السلطة بالحفاظ على مستوى معين من العداء والصراع بين تلك القبائل وضمان عدم اتحادها في مواجهة النظام. وأما اختطاف السياح فإن القبائل تمارسه بغرض الضغط على الحكومة المركزية للحصول على نصيبها من الموارد.

خاتمة

يتطلب تحقيق الاستقرار في اليمن الانتقال من نموذج الاقتصاد الريعي السائد، الذي يتصف بالتقلب وعدم القابلية للاستمرار، إلى نموذج الاقتصاد الإنتاجي. لكن مثل ذلك الانتقال لا يمكن أن يتحقق بمعزل عن القيام بإصلاحات سياسية عميقة سابقة ومصاحبة توزع السلطة رأسيا وأفقيا، وتفعل مبدأ الانتخابات الحرة والنزيهة والعادلة في اختيار الحكام ومبدأ الكفاءة كأساس للتعيين بدلا عن مبادئ القرابة والولاء السياسي والتوريث. وأما الجانب الاقتصادي، فإن الأولوية يجب أن تعطى للخطوات التالية:

1. إعادة هيكلة المؤسسات المعنية بإدارة الاقتصاد الوطني وتحديد أدوارها بوضوح واستقطاب الكفاءات لإدارتها وضمان درجة معقولة من الاستقلال السياسي لتلك المؤسسات.

2. تبني إستراتيجية تنموية تعطي الأولوية لمشاريع البنية الأساسية، خاصة تلك المتعلقة بالطرق والطاقة الكهربائية وحماية الملكية الخاصة وتحقيق الأمن والاستقرار والتخفيف من الفقر.

3. خصخصة المؤسسات الاقتصادية المملوكة للدولة، بما في ذلك شركة يمن موبايل للهاتف النقال، والمؤسسة الاقتصادية اليمنية، ومصانع الإسمنت، والبنوك التجارية، وغيرها، من خلال عملية شفافة ونزيهة.

4. تفعيل مؤسسات محاربة الفساد ومعاقبة الفاسدين وتطبيق مبادئ النزاهة والشفافية في إدارة الدولة لشؤونها.

المراجع والهوامش

-1

Iliya Harik, and Denis J. Sullivan, eds., Privatization and Liberalization in the Middle East. Bloomington, IN: Indiana University Press, 1992, 21.

-2

Arab Political Systems: Baseline Information and Reforms – Yemen, found at www.carnegieendowment.org/arabpoliticalsystems

3- "الكتل البرلمانية لأحزاب المعارضة والمستقلين..." الوحدوي، 3 يناير 3،2006

4- احمد سعيد الدهي، "قراءة في الموازنة العامة لعام 2005." صوت الشورى، 20 ديسمبر 2004، 8-9

5- "الكتل البرلمانية لأحزاب المعارضة والمستقلين..." الوحدوي، 3 يناير 2006، 3

-6

World Bank, Economic growth in the Republic of Yemen: sources, constraints, and potentials, Volume 1, 13/10/2002 (ISBN 0-8213-5210-5)

-7

World Bank, Economic growth in the Republic of Yemen: sources, constraints, and potentials, Volume 1, 13/10/2002 (ISBN 0-8213-5210-5)

8- قدر البنك الدولي معدل الفقر في اليمن في أواخر عام 2008 بـ35%. انظر:

World Bank, Yemen Economic Updates, Winter 2008, 3

-9

Saif M. Al-Asly, " Political Economy of Economic Growth Policies: the Case of Yemen Republic," 2

-10

Saif M. Al-Asly, " Political Reform and Economic Institutional Building: A Case Study of Budgetary Institutional Reform in Yemen," October 2003.

-11

Saif M. Al-Asly, " Political Reform and Economic Institutional Building: A Case Study of Budgetary Institutional Reform in Yemen," October 2003.

Ibid. -12

13- وكالة الأنباء الرسمية سبأ، "5.9 مليار دولار احتياطي اليمن من النقد الأجنبي بنهاية أكتوبر الماضي"، 24 يناير 2011.

-14

World Bank, Yemen Economic Updates, Spring 2009, 5

15- صندوق النقد الدولي، المساعدة الفنية المقدمة من الصندوق خلال السنوات المالية 1990-2003

-16

Saif M. Al-Asly, " Political Economy of Economic Growth Policies: the Case of Yemen Republic," 10

-17

World Bank, Yemen Economic Updates, Spring 2006, 5

-18

World Bank, Yemen Economic Updates, Spring 2006, 5

-19

World Bank, Yemen Economic Updates, Spring 2009, 11

-20

Burrowes, Robert D., "Yemen, Its Political Economy and the Effort against Terrorism," in Robert I. Rotberg, ed., Battling Terrorism in the Horn of Africa, Washington, DC: Brookings Institution Press/WPF, 2005

-21

See: Margaret Coker, "U. S. Military Aid Is Available for Hire in Yemen," The Wall Street Journal, Jan 4, 2011.

Burrowes, Robert D., "Yemen, Its Political Economy and the Effort against Terrorism," in Robert I. Rotberg, ed., Battling Terrorism in the Horn of Africa, Washington, DC: Brookings Institution Press/WPF, 2005

القبيلة فاعل غير رسمي في اليمن

عادل مجاهد الشرجبي*

- توجهات الفاعلين القبليين
- الدولة المهجنة.. تماهي الحدود بين القبيلة والدولة
- المؤسسات الوسيطة بين الدولة والقبيلة
- الفاعلون القبليون وبقية الفاعلين غير الرسميين
- مستقبل دور القبيلة
- خاتمة

يمكن القول من منظور إثني وثقافي إن كل اليمنيين ينتمون إلى قبائل، وجلهم إن لم يكن كلهم ينتمون إلى خمس قبائل عربية، هي: حمير ومذحج وكندة وحاشد وبكيل. ولكن عوامل اقتصادية وسياسية وثقافية واجتماعية أدت إلى إضعاف تأثير البنى والروابط والعلاقات القبلية بين السكان الذين ينتمون إلى قبائل حمير ومذحج وكندة، واستمر تأثيرها في أوساط المواطنين الذين ينتمون إلى قبيلتي حاشد وبكيل، اللتين يتركز وجودهما في المنطقة الممتدة من شمال مدينة صنعاء إلى الحدود الجنوبية للمملكة العربية السعودية، لذلك فإن الحديث عن الدور السياسي للقبائل وعن البنية القبلية عموما إنما يتركز على الحديث عن قبيلتي حاشد وبكيل، اللتين استطاع شيوخهما الاحتفاظ بقوة سياسية كبيرة وبأدوار سياسية هامة، يمارسونها من خلال البنى الرسمية حينا، ومن خلال البنى غير الرسمية أحيانا أخرى.

توجهات الفاعلين القبليين

يسعى الفاعلون القبليون إلى تحقيق مصالح ومنافع مادية مباشرة، سواء كانوا أفرادا أم نخبا وقيادات، حتى إن معظم الأعمال الاحتجاجية التي تقوم بها القبائل تكون في سبيل مطالب مادية مباشرة، أما القيادات القبلية فيمكن وصفها غالبا بأنها نخب من الباحثين عن الريع.

وفي ضوء هذه السمة الحاكمة لكل أفعال الفاعلين القبليين، يمكن تلخيص التوجهات العامة لهم في ما يلي:

- معظم القيادات القبلية تتبنى توجهات محافظة، لذلك هي تسعى دائما للارتباط بالنظام والحزب الحاكم أو بالأحزاب الإسلامية، ولا تتحالف مع الأحزاب السياسية الساعية إلى التغيير، القومية أو اليسارية أو الليبرالية،

* أستاذ علم الاجتماع السياسي بجامعة صنعاء

لاسيما أن النخبة الحاكمة هي التي تمتلك التصرف بالموارد العامة وإدارتها، وهي لا تعادي النظام إلا إذا بدأ هو بمعاداتها.

- القيادات القبلية لا تستقر على توجه محدد ومواقفها دائمة التغير، فكثير من شيوخ القبائل مثلا، حضروا مؤتمر قبائل بكيل العام الذي دعا إليه الشيخ أمين العكيمي في 7 نوفمبر/تشرين الثاني 2010، ثم حضروا في المقابل المؤتمر الذي دعا إليه ونظمه الشيخ ناجي بن عبد العزيز الشايف في اليوم التالي، والذي عقد في مواجهة الأول.

- تتحدد مواقف القيادات القبلية في حالات كثيرة وفقا لمبدأ عدو عدوي صديقي، فأثناء الحرب الجمهورية الملكية (سبتمبر/أيلول 1962- مارس/آذار 1970) حاربت معظم قبائل حاشد مع الجمهورية، ومعظم قبائل بكيل مع الملكية. وفي عقدي السبعينيات والثمانينيات من القرن العشرين (باستثناء فترة حكم العقيد إبراهيم الحمدي الممتدة بين يونيو/حزيران 1973 وأكتوبر/تشرين الأول 1977)، كانت حاشد مقربة من النظام، فيما كانت بكيل متعاطفة مع المعارضة السرية بل ومع الجنوب، وفي الأعوام الأربعة التي تلت توحيد شطري اليمن، كانت مواقف قبيلة حاشد أقرب إلى مواقف المؤتمر الشعبي العام، ومواقف قبيلة بكيل أقرب إلى مواقف الحزب الاشتراكي اليمني.

ومن المعروف أن شيوخ القبائل القوية سواء كانوا أعضاء في الحزب الحاكم أو في التجمع اليمني للإصلاح المعارض، يغلبون انتماءاتهم القبلية على انتماءاتهم الحزبية، وإذا تعارضت مصلحة القبيلة مع مصلحة الحزب، فإنهم ينحازون إلى مصلحة القبيلة.

الدولة المهجنة.. تماهي الحدود بين القبيلة والدولة

منذ وصول الرئيس علي عبد الله صالح إلى السلطة، تشكلت نخبة حاكمة نفعية لا تتبنى مشروعا وطنيا إنما تتبنى إستراتيجية بقاء، فعملت على بناء الدولة وتنظيم علاقتها بالمجتمع، وتشكيل النظام السياسي بما يؤهل الفاعلين غير الرسميين على حساب الفاعلين الرسميين، سواء على مستوى جهاز الدولة أو على مستوى المجتمع.

فعلى مستوى أجهزة الدولة لم يتم مأسسة السلطة السياسية فتم بناء دولة كالقبيلة، ولم يبن جيش قوي يحمي الديمقراطية بل بني جيش عائلي عوضا عن ذلك. وعلى مستوى علاقة الدولة بالمجتمع لم يستحدث نظام لتسهيل

شروط الوصول إلى مواقع السلطة، بل عملت السلطة على إضعاف كل ما سواها، من خلال التضييق على الحق في التنظيم واحتكار وسائل الإعلام.

دولة كالقبيلة

تم بناء الدولة بما يشبه القبيلة، حيث باتت موارد الدولة كما لو كانت مملوكة للنظام، فالسلطة في مؤسسات الدولة مخولة لأفراد وليس لمؤسسات أو فرق، وقد بنيت إدارة تقوم على تركيز السلطة موجهة بالأوامر لا إدارة موجهة بالأهداف، إدارة منظمة على أساس العلاقات الشخصية المباشرة، ونظمت عمليات الوصول إلى مواقع السلطة السياسية والإدارية على أساس المكانة الاجتماعية التقليدية الموروثة لا على أساس التنافس وتكافؤ الفرص، فباتت الدولة منظمة وفقا لتراتبية) تشبه التراتبية القبلية، فشيوخ القبائل وأبناؤهم يحتلون مواقع السلطة العليا، فيما أبناء القبائل والمواطنون العاديون يحتلون مواقع تنفيذية، فمن بين محافظي المحافظات الـ21 هناك على الأقل 17 محافظا من عائلات مشيخية.

ولم يتم بناء جيش قوي، وهو ما جعل الدولة بحاجة دائمة للاستعانة بالمليشيات القبلية أو ما يسمى بالجيش الشعبي، فقد استعان الجيش بالمليشيات القبلية في الحروب الست التي خاضها ضد جماعة الحوثي في الفترة بين 2004 و2010، واستعانت الحكومة بالمليشيات القبلية في محاربة القاعدة عام 2010، حيث أعلن محافظ شبوة في أكتوبر/تشرين الأول 2010 عن تشكيل فرق قبلية داعمة للجيش في مواجهة تنظيم القاعدة، على غرار الصحوات في العراق.

تم تصميم نظام انتخابي ملائم للبنى القبلية أكثر مما يلائم التنظيمات السياسية الحديثة، ويساهم في تكريس الوراثة في السلطة التشريعية، فقد أجريت الانتخابات التكميلية في 23 من الدوائر التي ينتمي نوابها للمؤتمر الشعبي، وقد أسفرت الانتخابات عن وراثة 18 دائرة: 11 دائرة ورثها أبناء النواب المتوفين، و3 دوائر ورثها الإخوة، و2 ورثهما أبناء الإخوة، و2 ورثهما قريب من العائلة المشيخية نفسها، أما الـ5 الباقية فلم تورث نتيجة خضوعها لتسويات لتقاسم السلطة بين العائلات المشيخية.

قسمت اليمن إلى 21 محافظة تضم حوالي 334 مديرية، ويتطابق التقسيم الإداري في المناطق الريفية مع البنى والعلاقات القبلية، فالكثير من الوحدات الإدارية (المديريات) تتطابق مع الوحدات القبلية، فمديريات عنس وسفيان وخولان وأرحب وهمدان وخارف والأزارق وعيال يزيد وعيال سريح وبني حشيش وبني مطر وبني

صريم وبني قيس وبني العوام، هي وحدات إدارية، وكذلك هي وحدات قبلية، وتتطابق حدودها الإدارية مع حدودها الاجتماعية القبلية، وتم تقسيم محافظة مأرب وفقا للانقسامات القبلية، فمديرية مأرب الوادي تكاد تكون ديارا لقبيلة، فالتسمية السائدة بين السكان لهذه المديرية هي وادي عبيدة، وتنقسم إلى ست تتطابق أسماؤها مع أسماء عشائر قبيلة عبيدة الست الرئيسية.

لم يتم تغلغل الدولة في المناطق الريفية، فلا زالت كثير من المناطق الريفية تفتقر لمؤسسات وأجهزة الدولة كالشرطة والمحاكم وغيرها، لذلك فإن 80% من القضايا في المناطق الريفية يتم التقاضي فيها أمام القضاء العرفي القبلي، وحتى في الحالات التي تم تأسيسها فقد تم تعيين مسؤولين ينتمون إلى النخب القبلية في مواقع السلطة واتخاذ القرار فيها، الأمر الذي أثر سلبا على قدرة الدولة على تحقيق الدمج الاجتماعي، فهؤلاء المسؤولون يمارسون معظم سلطاتهم بأساليب قبلية، فيتم تحكيم كبار المسؤولين الرسميين بمن فيهم وزراء وقضاة في الخلاف بين القبائل، بل إن رئيس الجمهورية تم تحكيمه في أكثر من قضية خلاف بين القبائل، وحكم شيوخ القبائل في قضايا الخلاف بين الدولة والقبائل.

تم اختيار نظام الانتخاب الفردي في الدوائر الصغيرة والفوز بالأغلبية المطلقة، وهو نظام انتخابي يلائم النخب التقليدية والتنظيمات القبلية أكثر مما يلائم النخب والقوى الاجتماعية الحديثة والتنظيمات السياسية، لاسيما أن تقسيم الدوائر الانتخابية التشريعية والمحلية تطابق مع التقسيم القبلي، ففاز شيوخ القبائل بمعظم مقاعد مجلس النواب وعضوية المجالس المحلية، وعندما تم التحول إلى انتخاب محافظي المحافظات عام 2008، اعتبر أعضاء المجالس المحلية هيئة ناخبة لانتخاب المحافظين، وهو ما أدى إلى أن 17 من محافظي المحافظات البالغ عددهم 21 محافظا ينتمون إلى عائلات من شيوخ القبائل.

حصرت سلطة اختيار شاغلي مواقع السلطة العليا في الجهاز الإداري للدولة وأعضاء السلك الدبلوماسي وفي الهيئات والمؤسسات والمصالح الحكومية بيد رئيس الدولة، لذلك فإن جل وكلاء المحافظات ووكلاء المحافظات المساعدين هم من شيوخ القبائل، أو من أبناء شيوخ القبائل.

قبيلة كالدولة

تمارس القبائل ما يشبه السيادة على أراضيها، ولا تتدخل الدولة حتى في الحالات التي تمارس فيها القبيلة ممارسات تتعارض مع القانون، ويتعامل النظام مع القبائل كما لو كانت تمثل دويلات مستقلة أو كما لو كانت

وحدات مرتبطة بنظام فدرالي، أو تقوم على تقاسم السلطة، فتختص الدولة بالسلطة في المدن والمناطق الحضرية، ويختص شيوخ القبائل بالسلطة في المناطق الريفية عموما والقبلية خصوصا.

تتمثل أهم ملامح إضفاء الطابع الرسمي على القبيلة فيما يلي:

لم تضع الدولة تشريعات تنظم تعبئة الموارد الطبيعية، كالمراعي والمياه والأرض، وبعض التشريعات تختص بالسكان الحضريين، فمثلا قانون العمل لا يخضع له العاملون في قطاع الزراعة التقليدية ولا العاملون في المشروعات العائلية، فضلا عن ذلك فإن الدولة فوضت سلطتها في المناطق القبلية لشيوخ القبائل الذين يفرضون على بعض الشركات -التي تمارس نشاطها في مناطقهم- توظيف بعض أبناء قبائلهم بغض النظر عن حاجات الشركة.

شهدت الطريق بين مأرب وصنعاء خلال العام 2009 فقط حوالي 58 حادث تقطع، أعاقت وصول الغاز المنقول من محافظة مأرب إلى العاصمة والمحافظات الأخرى عبر الناقلات، أدت إلى حدوث أزمات شديدة في العاصمة وفي مدن يمنية أخرى، وبعض هذه التقطعات تطالب بتوظيف أبناء القبائل سواء في الشركات النفطية أو في الجهاز الإداري للدولة، وتضطر الدولة للاستجابة لمطالب القبائل، لذلك حصلت محافظة مأرب على نصيب وافر من الوظائف التي اعتمدت عام 2009.

فوض قانون الإجراءات الجزائية شيوخ القبائل سلطة الضبط القضائي في المناطق القبلية، وفوضتهم التشريعات وظائف التوثيق والسجل المدني وغيرها من الوظائف، أما على مستوى الممارسة فإن شيوخ القبائل يمارسون هيمنة على الأجهزة الحكومية المحلية.

استطاعت القبائل في العقود الماضية جمع ترسانات كبيرة من الأسلحة، إلى درجة أن بعض القبائل اليمنية تمتلك أسلحة ثقيلة، مثل المدافع والرشاشات الثقيلة والمتوسطة والصواريخ، أما الأسلحة الصغيرة فإن مخزون القبائل منها، وفقا لبعض المصادر، يقارب خمسة أضعاف مخزون الدولة، وما يمتلكه شيوخ القبائل من أسلحة خفيفة يزيد قليلا عما تمتلكه الدولة، ومعظم هذه الأسلحة بيد قبائل حاشد وبكيل ومشايخها. وعندما وضع قانون تنظيم حمل السلاح لم يتدخل في شؤون القبيلة ولم يتطرق إلا لتنظيم حمل الأسلحة في المدن.

هناك على الأقل 12 سجنا خاصا يديرها شيوخ قبائل، ورغم معرفة الدولة بهذه السجون لم تتخذ أي إجراءات لإغلاقها ومحاسبة الشيوخ الذين يديرونها وفقا للقانون، بل على العكس فإن الدولة تقر بشكل غير مباشر بهذه السجون، فقد جاء في أحد الأحكام الصادرة عن إحدى المحاكم الرسمية اعتراف بأحد هذه السجون، حيث ورد فيه "أما بشأن ما يقوم به المتهم باعتباره شيخا من مشايخ تهامة من حبس وحجز حرية رعاياهم وأولادهم حسب تعبير أهل تهامة، فهو موروث اجتماعي بحاجة إلى معالجة موضوعية من الجهات المعنية، ولا يعفينا من الحكم بإدانة المتهم بهذا الشأن بمقتضى نص المادة 246 عقوبات مع وقف تنفيذ العقوبة بحدها الأدنى إلى أن تتم المعالجة التي أشرنا إليها بحيثيات هذا الحكم".

في مطلع العام 2008 هرب أبناء قريتي الصفة ورعاش في مديرية ذي سفال بمحافظة إب إلى العاصمة صنعاء، بسبب الاضطهاد الذي يعانونه من قبل أحد مشايخ القبائل، وتعسفه في فرض الزكاة والواجبات المالية الأخرى، وظلوا في مخيم في العاصمة صنعاء لمدة شهر، وقد خلص تقرير لجنة تقصي الحقائق التي شكلها مجلس النواب للتحقيق في هذه القضية، إلى أن معظم شكاوى المواطنين هي شكاوى صحيحة، ومع ذلك لم تتخذ الدولة أي إجراءات بحق الشيخ، وكلفت شيخا آخر للتوسط وحل المشكلة، وتكفلت الدولة بدفع تعويضات نقدية لهؤلاء المواطنين عن المصروفات التي تكلفوها أثناء وجودهم في العاصمة.

غالبا تقف الدولة محايدة ولا تتدخل في الحروب القبلية التي تقوم بين القبائل، فقد شهد العام الماضي حروبا بين القبائل حول المراعي والمياه، وأشهر الحروب القبلية التي شهدتها اليمن في العام الماضي الحرب بين قبيلتي الشملان وهمدان البكيليتين، والحرب بين قبيلة سفيان البكيلية وقبيلة العصيمات الحاشدية.

تنظر القبائل إلى أن لها حقا في الثروة، لذلك فإن حراك أبناء الصحراء الذي أعلن عن تأسيسه عام 2009، طالب بأن تخصص لمحافظات الصحراء 50% من عائدات النفط، لذلك فإن الدولة توكل للقبائل مهمة حراسة أنابيب النفط، كما تفرض القبائل على الشركات النفطية توظيف أفرادها.

المؤسسات الوسيطة بين الدولة والقبيلة

لا تتعامل الدولة مع أفراد القبائل مباشرة، بل تتعامل معهم عبر الشيوخ الذين منحوا سلطة كاملة على قبائلهم، وهناك مؤسسات وسيطة للتعامل مع القبائل، منها المؤسسات التالية:

مصلحة شؤون القبائل: أسس الرئيس علي عبد الله صالح في مطلع الثمانينيات جهازا لتنظيم توزيع الريع على النخب القبلية، سمي مصلحة شؤون القبائل، وأسس لها فروعا في كل المحافظات اليمنية، وهي مصلحة لا يوجد قانون ينظمها، وتدار وفقا لتعليمات شخصية مباشرة، لتقديم عطايا مالية شهرية منتظمة لشيوخ القبائل، وقد بلغ عدد الشيوخ المسجلين لديها حتى العام 2005 حوالي 399 شيخا، منهم 8 شيوخ مشايخ، و69 شيخ ضمان، و222 شيخا و100 شيخ محل أو عاقل.

منظمة دار السلام: أسست الحكومة عام 1997 دارا للتحكيم للتوسط والتحكيم في قضايا الثأر، وعوضا عن أن تقوم الحكومة بإنفاذ القانون في التعامل مع منفذي جرائم الاختطاف، تطلب من شيوخ القبائل التدخل في المفاوضات لإطلاق المختطفين، ففي العام 2009 أحيلت قضية اختطاف أحد كبار التجار في اليمن إلى هذه اللجنة، والتوسط بين الدولة والقوى القبلية التي تتمرد على الدولة.

الحزب الحاكم: بنى النظام الحزب الحاكم عام 1982 بشكل يتواءم مع البنى القبلية، وشكل الحزب الحاكم آلية مؤسسية لمأسسة البنى والعلاقات القبلية، تماما كما هو الحال في المؤتمرات الشعبية في ليبيا، فرؤساء فروع الحزب الحاكم في محافظات ومديريات الجمهورية جلهم من شيوخ القبائل، وصيغ قانون الانتخابات بما يتواءم مع البنى القبلية.

المؤتمرات والتحالفات القبلية

إن القيادات القبلية تتخذ قراراتها وترسم سياساتها عبر ما يسمى بالمؤتمرات القبلية، وهي مؤتمرات غير منظمة وفقا للتشريعات المنظمة لمنظمات المجتمع المدني، وذلك رغم أن بعضها أدى إلى تشكيل تنظيمات دائمة، درجت القبائل عندما تريد أن تعارض الدولة أو أن تساندها أو حتى تساند قوى خارجية، على تشكيل مؤتمرات قبلية، وقد كانت بكيل أكثر تشكيلا لمثل هذه المؤتمرات.

المؤتمرات القبلية

ارتبط الرئيس علي عبد الله صالح منذ وصوله إلى السلطة بعلاقة اعتماد متبادل بالشيخ عبد الله بن حسين الأحمر، فكانا يوصفان بأنهما "شيخ الرئيس ورئيس الشيخ"، لذلك كان شيوخ قبائل بكيل يشكون من التمييز ضدهم، وعقدوا قبل قيام الوحدة عددا من المؤتمرات للمطالبة بالمساواة بين القبائل في التمثيل في أجهزة الدولة،

وبالمساواة في تعامل النظام مع القبائل اليمنية، كان آخرها مؤتمر بكيل للسلم والإصلاح، الذي لعب الشيخ عرفج بن هضبان دورا رئيسا في انعقاده في مديرية "رغوان" بمحافظة مأرب عام 1989.

واستمرت خريطة توزيع القوة التي تشكلت قبل الوحدة في السنوات الخمس الأولى التي تلت قيام الوحدة عام 1990، وسعى شيوخ القبائل البكيلية إلى عقد مؤتمرات قبلية صنفت على أنها موالية للحزب الاشتراكي اليمني في مقابل المؤتمر الشعبي العام، فكان مؤتمر التلاحم الوطني الذي لعب دورا في عقده الشيخ أحمد عباد شريف (من القيادات العليا للحزب الاشتراكي اليمني) في ديسمبر/كانون الأول 1991، وخلص المؤتمر إلى عدد من القرارات التي تطالب بالمساواة بين القيادات القبلية، و"اعتبار كل الواجهات والشخصيات الاجتماعية في مستوى واحد وقدر واحد في المكانة والصلاحية والوجاهة". ومن هذه المؤتمرات أيضا مؤتمر سبأ للقبائل اليمنية عام 1993 الذي ترأسه الشيخ الغادر (أحد أهم مشايخ قبيلة خولان البكيلية)، وانعقد آخر في منطقة "ذنه" بني ضبيان بمحافظة مأرب، ومنها مؤتمر مجلس بكيل الذي ترأسه الشيخ محمد أبو لحوم (أحد أهم مشايخ قبيلة نهم البكيلية) عام 1994.

تحالف قبائل مأرب والجوف

في العام 1998 اتخذت الحكومة قرارا برفع أسعار المشتقات النفطية في إطار رفع الدعم عن الخدمات والسلع التي تنتجها أو تبيعها الدولة، فتحركت مظاهرات وأعمال احتجاجية في مختلف محافظات الجمهورية، بما فيها المحافظات القبلية، وقامت مظاهرات في بعض مناطق محافظتي مأرب والجوف، وقد قابلت الحكومة المظاهرات التي قامت في مناطق قبائل الجدعان في مأرب والجوف وبعض عشائر همدان في الجوف بعنف شديد وواجهتها عسكريا، وترتب على ذلك سقوط عدد من القتلى والجرحى، فتنادت قبائل مأرب والجوف لنصرة القبائل التي تمت المواجهة بينها وبين الدولة، فأوقفت الدولة الحملة العسكرية، فاجتمع شيوخ القبائل في بير مسعودة الواقعة على أرض قبيلة الجدعان البكيلية بمحافظة مأرب، وأعلنوا عن تأسيس تحالف قبائل مأرب الجوف، وضم قبائل بكيلية وأخرى مذحجية، وعين الشيخ علوي الباشا بن زبع أمينا عاما له.

حراك أبناء الصحراء

في منتصف يوليو/تموز 2009 أعلن عن تأسيس حراك أبناء الصحراء، وقد أيد مؤسسوه الحراك الجنوبي، وطالبوا بنظام فدرالي، وأن يتأسس إقليم يسمى إقليم الصحراء يضم خمس محافظات، هي: الجوف ومأرب وشبوة وحضرموت والمهرة، وأن يخصص 50% من عائدات النفط لهذا الإقليم، باعتباره الإقليم المنتج للنفط. ويلاحظ أن هذا ربما يشكل خلطا لأوراق الصراع السياسي في تلك الفترة، فعوضا عن مطالبة الحراك الجنوبي

بفك الروابط، طالب بإقليم فدرالي يضم ثلاث محافظات تنتمي إلى ما كان يسمى بجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية (الجنوب)، ومحافظتين تنتميان إلى ما كان يسمى بالجمهورية العربية اليمنية (الشمال).

مؤتمر التحالف الوطني

قبل انتخابات 1997 التشريعية مارس الرئيس علي عبد الله صالح ضغوطا على شيوخ القبائل للانسحاب من التجمع اليمني للإصلاح، واستعادة عضويتهم في الحزب الحاكم، وقد استجاب للضغوط عدد من شيوخ القبائل، لكن رئيس التجمع اليمني للإصلاح الشيخ عبد الله بن حسين الأحمر لم يلب دعوته، وإن كان قد اضطر في انتخابات عام 2003 لأن يترشح مستقلا، فبدأ الرئيس بمحاولة إضعاف سلطته الاجتماعية في إطار قبيلة حاشد، وتعظيم قوة شيوخ آخرين، في المقابل بدأ أولاد الشيخ عبد الله بن حسين الأحمر في اتخاذ مواقف معارضة للرئيس، فدعموا في الانتخابات الرئاسية التي انعقدت في سبتمبر/أيلول 2006 مرشح اللقاء المشترك المنافس للرئيس علي عبد الله صالح، وبدأ الشيخ حسين عبد الله بن حسين الأحمر في التحضير لتأسيس مجلس التضامن الوطني. وعقد مؤتمره التأسيسي في 29 يوليو/تموز 2007، وحضره عدد كبير من شيوخ القبائل ومن أعضاء مجلس النواب ومن الأكاديميين.

صديق صديقي صديقي

تعمل القيادات القبلية وفقا لمبدأ صديق صديقي صديقي وعدو عدوي صديقي، فرغم أن جل المؤتمرات والتحالفات القبلية التي تشكلت في العقدين الماضيين تأسست على قاعدة مواجهة النظام، فإن معظم شيوخ القبائل الذين شكلوها يرتبطون بعلاقات صداقة ومصالح بالعائلة الحاكمة في المملكة العربية السعودية، لذلك أعادوا صياغة علاقتهم بالنظام اليمني في ضوء العداوة المشتركة بجميع هذه المكونات بما يسمى بجماعة الحوثي، التي تشكل عدوا مشتركا للمملكة العربية السعودية والنظام في اليمن، وبالتالي كان موقفهم من الحوثي هو خدمة للمملكة العربية السعودية.

- في 23 أغسطس/آب 2010 اندلعت مواجهات مسلحة بين مسلحين تابعين للشيخ حسين الأحمر ومسلحين من جماعة الحوثي في مدينة حوث، ودعا الشيخ حسين الأحمر لاجتماع موسع لشيوخ قبيلة حاشد في 6 أكتوبر/تشرين الأول 2010، ووقعت في الاجتماع وثيقة جاء فيها "في حالة اكتشاف أي فرد من أفراد القبيلة يحاول الانتماء أو المناصرة أو نشر أفكار المتمردين يعد ذلك اعتداء على القبيلة وعلى كل فرد في قبائل حاشد وعلى جميع قبائل حاشد الاستنفار الكامل بعتادها وعدتها لصد الاعتداءات مهما كلف الأمر من التضحيات".

- في يونيو/حزيران 2009 قدم مجلس التضامن الوطني مبادرة جاءت خطوطها العامة متوائمة مع توجهات الرئيس علي عبد الله صالح لتوصيف الأزمة في الجنوب، ومع رؤيته لحلها، فاقترحت إقامة حكم محلي كامل الصلاحيات، وإعادة النظر في تنظيم المؤسسات العسكرية والأمنية على أسس وطنية لا على أسس حزبية أو قبلية، واستقلالية القضاء وجعله مهيمنا على جميع المؤسسات، والكشف عن تقرير هلال-باصره، الذي حدد أهم ناهبي الأراضي، وإحالة الفاسدين للقضاء لينالوا جزاءهم، وإنصاف المتقاعدين العسكريين والمدنيين في المحافظات الجنوبية ومساواتهم في بقية المحافظات.

- في 18 يناير/كانون الثاني 2011 قدم مجلس التضامن الوطني مبادرة تقوم على إيقاف المهاترات الإعلامية والخطابات غير المسؤولة والعودة إلى طاولة الحوار الوطني الشامل. ويشارك فيه جميع الأطراف اليمنية ومنها قادة المعارضة السياسية في الخارج وقوى الحراك السلمي في المحافظات الجنوبية وقادة الفعاليات السياسية والمدنية دون استثناء لأي طرف من أجل الاتفاق على الآلية والمبادئ العامة للحوار. وطالب المؤتمر الشعبي العام بإيقاف الإجراءات الأحادية بشأن الانتخابات النيابية والتعديلات الدستورية حتى تطرح على طاولة الحوار والاتفاق على مشروع دستور يكون بوابة للحل الشامل للقضايا السياسية الخلافية خاصة تلك المتعلقة بالقضية الجنوبية وإصلاح النظام السياسي والانتخابي، على أن تبقى اللجنة العليا للانتخابات الحالية قائمة حتى يتم الاستفتاء على مشروع التعديلات الدستورية المتوافق عليها.

- في 2 نوفمبر/تشرين الثاني 2011، وقبل المهرجان الذي دعا إليه اللقاء المشترك في صنعاء بيوم واحد دعت القيادة المشتركة لمجلس بكيل العام للسلم والإصلاح كل القوى السياسية إلى تجنيب البلاد مخاطر فتنة قد لا تعرف نهايتها، وذلك بالإسراع نحو الحوار الوطني الجاد بحضور كل القوى السياسية بما فيها الحوثيون والحراك الجنوبي. وطالب الحزب الحاكم والمعارضة بوقف التجمعات والمسيرات والمناكفات الإعلامية وكل ما يؤدي إلى التصعيد والشقاق والتهيئة لانخراط مختلف الأطراف في حوار وطني شامل.

- في 5 نوفمبر/تشرين الثاني 2009 دان الشيخ علي محمد العجي الأمين العام المساعد لمجلس تحالف قبائل مأرب والجوف حادث جبل الدخان الذي أودى بحياة جنديين سعوديين وجرح 11 آخرين بنيران مسلحين حوثيين.

- في 28 يناير/كانون الثاني 2011 دعا الشيخ علي القبلي نمران رئيس المجلس الأعلى لتحالف قبائل مأرب والجوف إلى تأجيل الانتخابات والعودة إلى الحوار حتى يخرج الجميع بوفاق وطني يخدم اليمن والمصلحة

العامة، وهو ما يبدو أنه جاء في إطار التمهيد للمبادرة التي طرحها رئيس الجمهورية فيما بعد وأعلن فيها تجميد الإجراءات التمهيدية للانتخابات التشريعية، ودعا فيها للحوار.

الفاعلون القبليون وبقية الفاعلين غير الرسميين

تسعى التنظيمات القبلية إلى الحصول على منافع مادية فردية مباشرة، وبالتالي تختلف أهدافها عن أهداف الفاعلين غير الرسميين الأيديولوجيين ولاسيما الذين يتبنون أيديولوجيا دينية كتنظيم القاعدة أو جماعة الحوثي، وتختلف مطالبها عن مطالب الفاعلين غير الرسميين المدنيين، كالحراك الجنوبي الذي يسعى إلى وضع حلول جماعية للمشكلات الاجتماعية كالبطالة وانتشار الأمراض وتدهور التعليم، من خلال برامج سياسية تقوم على وضع حلول للبطالة وتحسين المؤسسات الصحية والتعليمية وضمان استقلال القضاء، فمطالب الفاعلين القبليين هي غالبا مطالب فردية وأحيانا جمعية تتعلق بعائلة أو عشيرة أو قبيلة، ويميلون إلى التعبير عنها باستخدام وسائل عنيفة، كاختطاف السائحين والرعايا الأجانب أو المواطنين اليمنيين، أو قطع الطرقات، وتتركز بشكل أساسي على مطالب مادية مباشرة، مثل المطالبة بتوفير وظائف لأشخاص محددين، أو المطالبة بالإفراج عن سجين محدد، أو المطالبة بتنفيذ حكم قضائي محدد، مع ذلك تأثرت البنى القبلية بالفاعلين غير الرسميين الآخرين وأثرت فيهم.

تنظيم القاعدة

توفر الجماعات القبلية الحماية للأفراد الذين ينتمون إليها، بغض النظر عن توجهاتهم السياسية، فعندما كانت الدولة تتمتع بالقوة والقدرة في محافظة شبوة، لم توفر قبيلة بلحارث الحماية لأبي علي الحارثي المتهم بالمشاركة في تفجير المدمرة الأميركية كول عام 2001، وهو ما اضطره للاحتماء بقبيلة عبيدة في وادي مأرب، ولكن بعد إحياء البنى والعلاقات القبلية في المحافظات الجنوبية وتراجع قوة الدولة، وفرت قبيلة العوالق في المحافظة نفسها الحماية للداعية الإسلامي المتشدد أنور العولقي. بل امتد نشاط تنظيم القاعدة في العامين 2009 و2010 من محافظة مأرب إلى محافظتي شبوة وأبين القبليتين في الجنوب، وبات نشاطه شبه علني في هاتين المحافظتين، ففي 9 سبتمبر/أيلول 2010 وزع تنظيم القاعدة بشكل علني قائمة تضم أسماء عدد من الكوادر الأمنية والاستخبارية في مدينة زنجبار في محافظة أبين، متوعدا هذه العناصر بالقتل، فضلا عن أن عملياته في هاتين المحافظتين لم تعد تقتصر على العمليات الانتحارية والفردية أو العمليات التي تنفذها المجموعات الصغيرة، بل بات ينفذ أحيانا عمليات مواجهة مباشرة، كما حدث في مديرية لودر بمحافظة أبين في الأسبوع الثالث من أغسطس/آب 2010.

جماعة الحوثي

بدأ التمرد الحوثي تمردا لنخبة محدودة في محافظة صعدة، غير أن الطابع القبلي لمحافظة صعدة والمحافظات المجاورة لها ساعد النخبة الحوثية على تعبئة الجماهير القبلية للانخراط في الصراع، وبالتالي اتساع نطاقه اجتماعيا وجغرافيا، ليمتد إلى بعض مناطق محافظات عمران وحجة والجوف وصنعاء، واستغل الحوثيون الصراع بين قبيلة صبارة التي تتبع قبيلة سفيان البكيلية وقبيلة ذو محمد التي تنتمي لقبيلة العصيمات الحاشدية، الذي ترجع جذوره إلى ما يزيد عن 100 عام.

فبعد الانتخابات المحلية في ديسمبر/كانون الأول 2006 استغل الحوثيون الصراع بين قبيلتي ذو معقل وبني عزيز اللتين تنتميان لقبيلة سفيان، على خلفية مقتل الشيخ أحمد يحيى القعود، المرشح لمقعد تمثيل المديرية في مجلس المحافظة، لذلك اتسع نطاق الحرب الرابعة ليشمل مديرية سفيان، حيث شارك الشيخ صغير حمود عزيز عضو مجلس النواب عن الحزب الحاكم والمسلحون التابعون له في هذه الحرب إلى جانب الجيش، وشارك الشيخ عبد الله يحيى القعود والمسلحون التابعون له إلى جانب المقاتلين الحوثيين.

يرى أبناء بكيل الذين دعموا الحوثي أنهم ينتقمون بهذا من السلطة ومن المملكة العربية السعودية اللتين تدعمان قبيلة حاشد، واستطاع الحوثيون تعبئة أفراد من قبيلة وائلة (الشيعية الإسماعيلية) انتقاما من المملكة العربية السعودية "المتهمة بأنها تمارس القمع" ضد هذه القبيلة وضد قبائل نجران الإسماعيلية، واستطاعوا استغلال الخلاف –الذي يمتد لأكثر من ثلاثين عاما- بين قبيلتي الشولان وهمدان اللتين تشكلان فرعين من قبيلة دهم البكيلية في الجوف، واستطاعوا التواجد في قبيلة أرحب وتأسيس مركز فكري في قرية بيت أبو نشطان على خلفية ما يشعر به شيوخها من إقصاء يمارسه عليهم النظام.

الحراك الجنوبي

تحالف النظام مع القيادات القبلية جعله دائما بحاجة إلى إرضائها بالتحويلات المالية والعقارية، وفي مقدمها الأراضي، وقد جاءت معظم الأراضي في الجنوب، أما في الشمال فإن الدولة لا تمتلك أراضي، بل على العكس تقوم بشراء أراض من شيوخ القبائل بمبالغ مبالغ فيها، لقد أدى ذلك إلى غضب أبناء المناطق الجنوبية، وبالتالي تشكل الحراك.

في ظل إحياء النظام للبنى والعلاقات القبلية في الجنوب وتحالفه مع شيوخ القبائل، وما اتبعه من سياسات موالية للنخب القبلية، أخضع السكان المحليون في المحافظات الجنوبية لقمع مركب، قمع سياسي يمارسه النظام، وقمع اجتماعي تمارسه النخب القبلية، وجرد المواطنين من حماية الدولة لهم، وهو ما أثار استياءهم.

النخب الأولى التي شكلت الحراك الجنوبي وقادته في العامين 2007 و2008 هي نخب حديثة، تتكون من الضباط وخريجي الجامعات العاطلين، لذلك كان الحراك الجنوبي يبحث عن حلول جماعية في إطار دولة الوحدة للمشكلات الاجتماعية، وفي مقدمها مشكلة البطالة وتسييس الوظيفة العامة، وأطلق على نفسه الحراك الجنوبي السلمي، وقد شكل التحاق بعض النخب القبلية بالحراك الجنوبي مثل طارق الفضلي والشيخ عبد الرب النقيب عام 2009 نقطة تحول في مسيرة الحراك الجنوبي، فبدأ التحول نحو استخدام العنف، وبدأ يطرح المطالبة بفك الارتباط.

مستقبل دور القبيلة

بسبب الطريقة التي اتبعها النظام في التعامل مع القبائل، فإن معظم موارد البلاد تخصص على شكل تحويلات للنخب القبلية، على حساب الإنفاق الاجتماعي، فضلا عن ذلك الأمر الذي أثر سلبا على قدرة الدولة على أداء وظائفها في مجال التنمية.

إن مراعاة التوازنات القبلية في شغل الوظائف العليا في الدولة، وإدارة الأجهزة الحكومية وفقا لأساليب إدارة البنى القبلية أدى إلى فشل هذه المؤسسات، وعدم قدرتها على أداء أهدافها، فالجيش لم يستطع أداء وظيفته في حماية البلاد، فاستطاعت القاعدة أن تتواجد في اليمن، وكذا الحوثيون، ولم تستطع المؤسسات الرياضية ولا التعليمية، حيث معظم مدراء المدارس الريفية والوحدات الصحية والمشروعات التنموية هم من أبناء شيوخ القبائل، سواء توافرت فيهم شروط شغل الوظائف أم لا، وبالتالي تردى التعليم والصحة وكل الخدمات الاجتماعية.

لم تعد الدولة قادرة على أداء وظائفها في مجال توزيع ثمار التنمية، وبالتالي تتحيز برامج التنمية لصالح النخب على حساب الجماهير، ولصالح الأقاليم القوية التي تتسم بقوة البنى القبلية على حساب المناطق والأقاليم الضعيفة التي لا تتمتع بقوة قبلية، وهو ما أدى إلى تململ اجتماعي في هذه المناطق، فقد بدأ هذا التململ في المحافظات الجنوبية منذ العام 2004، وبات منذ العام 2007 يطلق عليه الحراك الجنوبي، ومنذ العام 2009 بدأت بعض فصائله في طرح فكرة الانفصال أو فك الارتباط، ومنذ 11 فبراير/شباط 2011 بدأت تشكل ثورة شعبية تطالب

بتغيير النظام، وقد بدأت هذه الاحتجاجات طلاب جامعة صنعاء، والشباب في محافظات تعز والحديدة وإب وعدن ولحج والضالع والبيضاء وحضرموت، وقد التحق بها بعد ذلك بقية محافظات الجمهورية، وشارك فيها نخب قبلية.

في حال نجاح الجماهير في تغيير النظام، فإن المتوقع تراجع القبيلة مستقبلا، وذلك رغم أن هناك نخبا قبلية مشاركة في الثورة الشعبية، ذلك أن أبناء القبائل والنخب القبلية باتوا مرهقين من استمرار القبلية، وباتوا يعانون من الثارات ومن المشكلات، فبعض شيوخ القبائل هربوا إلى السعودية، وبعضهم الأخر قتل، وهكذا فإن التوجهات القبلية من المحتمل أن تتراجع بسبب ترشيد مصالح النخب القبلية، فالذي يسعى إلى الحفاظ على البنية القبلية هو النظام، أما النخب القبلية فقد بات كثير منها راغبا في تغيير النظام، واستبدال نظام يقوم على المواطنة المتساوية منه، ويتيح التنافس على السلطة على أساس تكافؤ الفرص.

أما في حال فشل الثورة الشعبية في تغيير النظام، فإن استمراره في الاعتماد على إستراتيجيته التقليدية التي تقوم على التحالف مع الفاعلين القبليين وتنظيم الفوضى القبلية، من شأنه أن يؤدي إلى تعزيز أزمات الدولة، بل قد يؤدي إلى انهيارها أو وقوعها في حالة من الفوضى غير المسيطر عليها، لاسيما إذا استمر إسناد مهام عسكرية للفاعلين القبليين في مواجهة الفاعلين غير الرسميين الآخرين كالحوثيين أو ضد القاعدة أو ضد الحراك الجنوبي، فمن شأن ذلك أن يؤدي إلى حرب أهلية، أو إلى سقوط الدولة وتفككها من خلال انفصال الجنوب، أو فصل الحوثيين لمحافظة صعدة وتكوين دولة شيعية فيها، وبالتالي فإن النظام سوف يسعى إلى تعزيز البنية القبلية.

خاتمة

سواء تغير النظام أم لم يتغير يجب تنفيذ إصلاحات جذرية تقوم على إعادة بناء الدولة بما يخلق منها جهازا رسميا لممارسة القوة السياسية، وإصلاح النظام الانتخابي، بحيث تغدو الانتخابات عملية تنافسية بين أحزاب سياسية لا عملية للتنافس بين القيادات القبلية، وإصلاح التشريعات المنظمة للوصول إلى مواقع السلطة في الجهاز الإداري للدولة، بما يجعلها منظمة وفقا لمعايير موضوعية، لا بما يجعلها خاضعة للعلاقات الشخصية، وإصلاح التشريعات المنظمة لبنى وعمليات صناعة القرار بما يضفي عليها طابعا مؤسسيا ويجردها من الطابع الشخصي، وإلغاء المؤسسات والأجهزة غير الدستورية، وفي مقدمها مصلحة شؤون القبائل، وبناء أجهزة الدولة وفي مقدمها بناء جيش مؤسسي بما يغني الدولة عن الاستعانة بالجيش الشعبي، وبما يخلص الجيش من الطابع

العائلي، ويضمن عدم تدخله في السياسة، ويؤهله لأداء دوره في حماية سيادة الدولة، وبناء أجهزة شرطة قوية وقادرة على حفظ الأمن.

يجب إعادة النظر في التقسيم الإداري الحالي القائم على مراعاة البنى والعلاقات القبلية، ووضع تقسيم إداري يراعي أهداف التنمية البشرية، وتقليص عدد المحافظات والمديريات، بما يمكن الدولة من فرض سيادتها على كامل إقليمها، ويسهل تغلغلها في المجتمع، ويؤسس لعلاقة بين الدولة والمواطن تقوم على التعامل المباشر عبر أجهزتها الرسمية، التي ينبغي تأسيسها في كل المحافظات والمديريات، ويقلص النفقات الإدارية والتشغيلية، وبما يساعد في عملية الدمج الاجتماعي ليس فقط بين الشمال والجنوب، بل أيضا بين سكان كل شطر، من خلال تقسيم يستند على روابط مدنية تقوم على المصالح المشتركة، ولا يستند على الروابط الاجتماعية التقليدية والأهلية التي تقوم على القرابة والانتماءات القبلية، ويجب أن تؤخذ بعين الاعتبار متطلبات النظام الانتخابي الجديد عند وضع التقسيم الإداري، بحيث تشكل المديرية دائرة انتخابية محلية، والمحافظة دائرة انتخابية تشريعية.

ويجب فرض سيطرة الدولة الاجتماعية المباشرة، من خلال إخضاعها سلوك الأفراد الاجتماعي وتوجهات سلوكهم لقواعد القانون والإجراءات الرسمية التي تحددها، وإضعاف هيمنة قواعد التنظيمات القبلية على الأفراد، وتنظيم علاقة الدولة بالمواطنين بما يكفل تعاملها معهم بشكل مباشر ودون وساطة من النخب القبلية، وتأسيس هيئة مستقلة للخدمة المدنية، بما يضمن فصل الإدارة عن السياسة وحياد الوظيفة العامة وخضوعها للمنافسة وفقا لمبدأ المواطنة المتساوية وتكافؤ الفرص.

الحركة الحوثية فاعل غير رسمي في اليمن

عبد الكريم محمد الخيواني*

- نشأة الحركة الحوثية
-أهداف الحوثي المؤسس
- الحوثية وبقية الفاعلين غير الرسميين
- موقف السلطة من الحوثية
- حدود الفعل الحوثي غير الرسمي
- الحرب مع السلطة
- مستقبل الحوثية
- خاتمة

إن مفتاح الفهم للفاعلين غير الرسميين يكمن في عملية إعادة إنتاج القوى اللاعبة ضمن عملية صراع لا تحتكم للدستور والأطر القانونية ضمن مؤسسات الدولة، بل من خلال محددات القوة والعلاقات خارج بنية

الحركة الحوثية اسم ينسب إلى لقب مؤسسها السيد حسين نجل السيد بدر الدين الحوثي أحد كبار علماء المذهب الزيدي الذي يقطن بمحافظة صعدة في أقصى شمال اليمن.

نشأة الحركة الحوثية

لم تتأسس الحركة الحوثية في أول أمرها حركة سياسية منظمة لها أهداف ونظم ولوائح كسواها من الحركات السياسية، إنما بدأ إطارها الفكري يتشكل من خلال ملازم "منشورات" وتسجيلات للسيد حسين الحوثي على مجموعة من الأفكار الإسلامية التي تستهدف التجديد الديني في إطار المذهب الزيدي.

وتبلورت الحركة لتأخذ شكلها الخاص أثناء الحرب، حتى إن الاسم "الحركة الحوثية" لم يطلق عليها إلا أثناء الحرب، وأطلقته السلطات بعد اندلاع المواجهات بين الطرفين، فهي لم تتأسس حركة منجزة لها أهداف وطموحات سياسية، وإلا لكانت اختارت لنفسها اسما مختلفا عن الذي اشتهرت به.

فالحوثية تأسست كحالة فكرية ودينية منذ العام 2000 على يد السيد حسين الحوثي، وكان يطلق على مؤيديها وصف "جماعة الشعار" نسبة إلى تبنيهم "الشعار" أداة ووسيلة رئيسة لنشر أفكارهم ورؤاهم الفكرية والدينية، مع غياب تام لأي رؤية أو برنامج سياسي محدد.

* صحفي مختص بالحركة الحوثية

ولكن الطبيعة الحركية للجماعة وظروف المواجهة مع النظام أحدثت نقلة نوعية في طبيعة الحركة، وتحديدا منذ العام 2005، حيث اتسعت مساحة انتشارها، وازدادت فاعليتها، وأخذت تفرض نفسها فاعلا غير رسمي باليمن، مستفيدة من استمرار الحروب الخمس التي شنتها السلطة ضدها، حتى إنها دخلت في مواجهة مباشرة مع المملكة العربية السعودية، وذلك بعد خوضها خمس حروب في مواجهة السلطات السعودية وتقول الحركة إن كل حروبها كانت دفاعا عن النفس.

أهداف الحوثي المؤسس

كان السيد حسين الحوثي حريصا على تقديم نفسه شخصية إسلامية مجددة في المذهب الزيدي، وأصدر لهذه الغاية مجموعة من الملازم تحتوي على أفكار ومراجعات فقهيه دينية تنطلق من المذهب الزيدي بشكل أساسي مع استيعاب آراء المذاهب الأخرى والواقع المعاصر، وقدمها في قالب عصري بعيد عن الطابع التقليدي متجاوزا الواقع المحلي السياسي وتفاصيله، وضمّن أفكاره بعدا قوميا وإسلاميا يقول أتباعه إنه لا يتصادم مع السياسة الرسمية لليمن.

والحوثي كما يصفه مؤيدوه يرفض العنف حتى ضد الأطراف التي يهتف ضدها ويعتمد على التوعية والتدريس، ولا يريد المواجهة مع النظام الحاكم وهدفه تحصين البلد من الغزو الأمريكي الإسرائيلي، كما يقول، وليس هناك -برأيه- من شيء جامع كالقضية الفلسطينية ورفض الهيمنة الأمريكية، وعليه فقد تبنى الحوثي شعار "الله أكبر، الموت لأمريكا، الموت لإسرائيل، النصر للإسلام"، وبدأ ترديد هذا الشعار في بعض المساجد عقب الصلاة، حتى وصل إلى مسجد الهادي بعاصمة المحافظة صعدة في العام 2001، وكانت الملازم والتدريس بالمراكز التي يشرف عليها وسيلته للوصول إلى الناس ومخاطبتهم، حتى كان يلتف الآلاف منهم بنهاية الفصل الدراسي حوله في مران فيما يشبه تظاهره سنوية، وكانوا يأتون من صعدة والمناطق المجاورة، ما لفت نظر السلطة إلى تعاظم شعبيته ودوره.

لم تكن السلطات اليمنية في البداية منزعجة من الشعار، بل كان الانزعاج لدى علماء الزيدية بصعدة الذين لم يجدوا من المناسب ترديد هذا الشعار عقب الصلاة في بيوت الله، ولكن كانت ملازم الحوثي تنتشر بسرعة وتستقطب الكثير من الشباب في مناطق تواجد المذهب الزيدي خاصة، وامتدت الهتافات بالشعار للجامع الكبير بصنعاء، وأصبح أنصار الجماعة هدفا للاعتقال عقب كل صلاة جمعة، ما جعلهم يعتقدون بأهمية ما يقومون به، وأن السلطات اليمنية تعتقلهم بضغط أمريكي، بل كان مرددو الشعار، رغم تكرار عمليات الاعتقال أسبوعيا ضدهم، واثقين من أن السلطة لا تستهدفهم وأنها موافقة ضمنا على هذا "الشعار".

الحوثية وبقية الفاعلين غير الرسميين

تختلف الحركة الحوثية عموما عن غيرها من القوى الفاعلة غير الرسمية باليمن، لكنها قد تتشابه معها في جوانب أخرى، وتحديدا القبيلة والحراك السلمي الجنوبي.

ولعل التشابه الأهم بين الحوثية والحراك الجنوبي أنهما جاءا معبرين عن معاناة ومطالب الشرائح التي يمثلونها، وذلك بغض النظر عن اختلاف هذه المطالب. كما أن تكوين الطرفين جاء من خارج إطار من يملكون "زمام الفعل ورد الفعل"، أي السلطة والمعارضة، إضافة إلى تساويهما كهدف لقمع السلطات نتيجة للسياسة الرسمية الخاطئة تجاههما، مع الإشارة إلى أنهما وجدا عند تأسيسهما حاضنة جغرافية لكل منهما. ولكن يتميز الحراك بأنه يطرح قضية سياسية ويذكر بنموذج كان لوقت قريب يشكل دولة معترفا بها.

أما التكتلات القبلية فبقدر ما تختلف مع الحوثية بالنشأة ثمة مشترك اجتماعي يجمعها بالحوثية، وهو الانتماء للأعراف والتقاليد القبلية، لكن تتميز الحوثية عن القبيلة بامتلاكها لرؤية دينية وفكرية محددة وبسعيها لتحقيق أهداف تتجاوز الاهتمامات المحلية والقبلية، كالشعار الذي يصر الحوثيون على ترديده، كما أن الفرد في الحركة الحوثية ليس خاضعا لوصاية الشيخ كما في القبيلة.

موقف السلطة من الحوثية

شنت السلطة منذ بداية الحرب الأولى في منتصف العام 2004 حربا إعلامية موازية ضد الحوثي، واتهمته تارة بادعاء النبوة وتارة أخرى بالمهدوية وصولا إلى الإمامة، وقالت بانتمائه للمذهب الشيعي الاثني عشري ووصمته بالعمالة لإيران، وذلك للدلالة على خروجه عن النظام قانونيا ودينيا بل وأخلاقيا.

ولكن فقدت معظم هذه الاتهامات جدواها، لأنها جاءت في سياق الحروب التي شنت ضد جماعة الحوثي بصعدة، ورأى فيها الكثير من المحللين بغض النظر عن فحواها مجرد عمل دعائي لتبرر السلطة حروبها شعبيا وسياسيا ضد هذه الجماعة.

وتقوم الحركة الحوثية بالفعل على فكرة الإمامة كمرجعية لفكرها السياسي، باعتبار أن الإمامة هي من أصول المذهب الزيدي الخمسة، وتفصيل ذلك أن الإمامة عند الزيدية محصورة بالبطنين (الحسن والحسين) من أولاد علي بن أبي طالب وفاطمة الزهراء بنت الرسول الكريم صلى الله عليه وسلم. غير أن الزيدية ليست بدعا في هذا الأمر، ولا يبرر ذلك شن الحروب ضدها، وإلا فإن هناك نصا في كتب السنة يعين الخلافة في قريش، فهل نجد أثرا لهذا الحكم في واقع السنة ليحكم واقع الزيدية ما يقابله مما لديهم من نصوص؟

والواقع أن الزيدية وعلماءها متعايشون مع النظام الجمهوري منذ قيام الثورة التي فجرها ضباط ينتمي كثير منهم للمذهب الزيدي، بل ومن سلالة الهاشميين، أي البطنين، وهذا معناه أنهم تجاوزوا هذه النقطة.

وقد أفتى عدد من أكبر علماء الزيدية(1) عام 1990 بأن الحكم يكون بالقوي الأمين أي ليس حكرا على البطنين، والقسم المعروف والمنشور الذي أصدره إمام الزيدية العلامة مجد الدين المؤيدي(2)، والذي أكد فيه أنه لا يمانع أن يحكم حتى حبشي بكتاب الله وسنة نبيه.

بل إن السيد حسين الحوثي كان قد صرح لصحيفة الشورى في يوليو/تموز 2004 قائلا "إنه لو خرج الإمام زيد بن علي من غير مجلس النواب المنتخب ما قبلنا به"، في إشارة واضحة إلى الإيمان والتسليم بدولة

المؤسسات وأن الإمام أو الرئيس أو القائد يجب أن يأتي من البرلمان وبالانتخاب، وهذا يوضح بطلان تهمة الإمامة وأنها ليست السبب الحقيقي للحرب.

ولكن هذا لا ينفي وجود طموح سياسي لدى الحركة الحوثية، والمهم أن يكون في إطار الشرعية والقوانين والدستور والنظام الجمهوري القائم وعن طريق الانتخابات والبرلمان، وهم لا يحتاجون لتغيير اسمهم كي يمارسوا حقهم في الترشح والانتخاب مثل غيرهم من المواطنين.

حدود الفعل الحوثي غير الرسمي

بدأ الحوثي نشاطه في منطقة صعدة التي تقع على الحدود اليمنية السعودية، البالغ عدد سكانها حوالي 700 ألف نسمة أغلبهم ينتمون للمذهب الزيدي الذي يخاف عليه بعض أبنائه من أن يتعرض للطمس تراثا وفكرا، وتعاني المنطقة من سوء الخدمات وغياب البنية التحتية، ويعتمد سكانها على الزراعة وفيها أكبر سوق للسلاح ربما على مستوى الشرق الأوسط (سوق الطلح)، حتى إنه تباع فيها الأسلحة الثقيلة ما عدا الدبابات والطائرات، وذلك بعلم السلطة وموافقتها.

إن مؤسس الحركة الحوثية السيد حسين الحوثي كان نائبا في البرلمان عن حزب الحق بين العامين 1993 و1997، وهو نجل السيد بدر الدين الحوثي أحد كبار علماء المذهب الزيدي الذي عرف إلى جانب قيامه بالتدريس بحل الخلافات والصلح بين القبائل. وامتدادا لدور الأب -خاصة مع غياب السلطة- مارس الابن المؤسس وحركته هذا الدور وعلى نطاق واسع، فعملت الأخيرة على حل خلافات الناس في مناطق وجودها بالشرع والأعراف والمصالحات، كما قامت بتشغيل وإصلاح مولدات الكهرباء وتأمين الطرق إلى جانب عنايتها بالتدريس وإحياء المناسبات الدينية ومتابعة قضايا المعتقلين من أبنائها والتعويض عنهم.

وبقدر ما مثل هذا الدور سدا لفراغ نتج عن غياب الدولة في بعض الأماكن، أعطى للحركة دورا بديلا أو مزاحما لدور السلطة في مناطق نفوذ الحوثيين، خاصة أن سلطة الحركة تكرست على بعض المناطق بالاستناد إلى الأمرالواقع الذي فرضته نتائج الحرب. أضف إلى ذلك أن غياب وجود بنية تحتية ومشاريع

تنموية في تلك المناطق جعل ساكنيها يرون في السلطة مجرد جابي ضرائب، وأن لا فرق بين غياب الدولة وحضورها، وهو ما انعكس إيجابا على شعبية الحوثيين وزاد من نفوذهم.

وهكذا فإن غياب السلطة وخدماتها وعدم حرصها على إثبات وجودها في تلك المناطق تسبب بتآكل وظائف الدولة وتخلي الناس عن التطلع إليها في أكثر من مكان لصالح الحركة الحوثية، ولن يكون من السهل في المستقبل منع الحركة من مزاحمة السلطة في الحكم المحلي والانتخابات والأوقاف والتعليم، حيث باتت الحركة قادرة على فرض نفسها في مقابل ضعف تواجد القطاعات الرسمية وتآكلها.

كما أن النظام الرسمي باليمن عموما يعاني من التحلل لصالح أطراف ومكونات أخرى، مراكز قوى أو قبيلة أو الحوثيين، ما يزيد من دور الفاعلين غير الرسميين، والحوثيون في صعدة في مقدمتهم بطبيعة الحال. مع العلم أن السلطة في الفترة الأخيرة تخلت عن بعض وظائفها طوعا لصالح الآخرين ونأت بنفسها عن معالجة المشاكل وحل الخلافات، بل إن تعنتها لست سنوات وإدخالها مفردات الصراع الإقليمي لليمن والإصرار على الحسم بالقوة وإخفاقها المتكرر في تحقيق ذلك أدى إلى تقليص دورها كسلطة وأطاح بهيبتها، وعزز من نفوذ وانتشار الحركة الحوثية، وشجع الحراك الجنوبي على رفع سقف مطالبه وتصعيد احتجاجاته.

ولم يبدر من الحركة الحوثية حتى الآن أي نزوع للاستقلال أو اتجاه نحو إلغاء أي من مظاهر وجود الدولة شكلا -من علم أو نشيد- أو مضمونا مثل رفض وجود السلطة المحلية. ولم تنف الحركة خضوعها للدوله اليمنية، ويؤكد ذلك أنها لم تقم أثناء الحرب بالسيطرة على مركز المحافظة (صعدة) وهي قادرة على ذلك، ولم تستهدف مقرات الحكومة بمدينة صعدة. وإذا عدنا إلى طبيعة نشأة الحركة وتأسيسها فسنجد أنها اختزلت برنامجها بشعار تحدد فيه أنها ضد أميركا ومع فلسطين، لكنها في المقابل لم تطرح مشروعا أو برنامجا سياسيا ولم تقدم رؤية وطنية للقضايا التي تهم اليمنيين.

وفي الوقت الراهن، ولأن الحركة الحوثية تعد نفسها جزءا من الشعب اليمني ولديها نفس المطالب والقضايا، وقعت اتفاقات مع لجنة الحوار الوطني التي أنشأها اللقاء المشترك الذي يضم عدة أحزاب يسارية وقومية وإسلامية، ولا يعقل أن هذه الأحزاب ستوقع اتفاقا وطنيا مع حركة لديها نزوع نحو الاستقلال أو لا تعترف بالجمهورية والدولة. بل إن الحركة تضع نفسها بهذا الاتفاق في الموضع الجيوسياسي والظرف الإقليمي والدولي الذي لن يساعدها على النزوع نحو الاستقلال أو الطموح لممارسة أي دور إقليمي.

ولا ننسى أن محافظة صعدة جغرافيا تقع بين اليمن والسعودية حيث لا يمكن الوصول إليها إلا من خلالهما فقط، وتفتقر للبنى التحتية والخدمات والإمكانات ولا تطل على أي بحر، وتاريخيا لم تكن الا جزءا من الدولة اليمنية أو عاصمة لها، ولا يوجد لديها أهداف يمكن القول إنها تنبئ بالنزوع نحو الاستقلال عن سلطة الدولة أو السعي لامتلاك دور إقليمي، كما أنه ليس هناك ما يمكن أن تضيفه لامتلاك مثل هذا الدورعلى الأقل في الوقت الراهن.

لكن من المؤكد أن هناك تصنيفا لحركة الحوثيين في إطار التجاذبات بالمنطقة بين مشاريع الاعتدال والممانعة، ويمكن تصنيفها مؤيدا لقوى الممانعة، وهذا هو حدود الدور الذي يمكن أن تلعبه إقليميا.

الحرب مع السلطة

كانت السلطة قادرة على تسوية الأزمة مع الحركة الحوثية إن أرادت ودون اللجوء للحرب التي استمرت ست سنوات، لكنها فضلت الحرب التي سيقت كل المبررات لشنها واستمرارها، ولإخفاء السبب الحقيقي لها، وهو ما ذكره رئيس الجمهورية عند اجتماعه بعلماء المذهب الزيدي في أغسطس/آب 2004، حيث قال "أنتم فتحتم ملف التوريث وأنا فتحت الحرب بصعدة".

وكانت صحيفة "الشورى" اليمنية قد فتحت ملف توريث الحكم والوظيفة العامة باليمن، وهي قضيه حساسة عدّ الرئيس نقاشها رسالة من العدنانيين باليمن الذين كانوا يحكمون استنادا إلى الشرعية الدينية قبل الثورة، ويعدهم الرئيس الطرف الأخطر على مشروع توريث نجله أحمد، فالشرعية الدينية أقوى حجة من الشرعية القبلية والعسكرية ما دام أمر الجمهورية قد آل إلى التوريث، وقد نشر وكتب حول مسألة التوريث أكثر من مرة في عدة صحف ومقابلات ولم ينف الرئيس التوريث حينها رسميا.

واستمرت الحرب ست جولات بمبررات متجددة تتجاوز العقل والمصلحة الوطنية والمنطق دون الوقوف على هذا السبب الذي دخلت تحته عدة أهداف أخرى تخدمه بطريقة أو بأخرى.

في حين كان الحوثي يرى أن السلطة لن تختلف معه بسبب الشعار (الله أكبر، الموت لأمريكا، الموت لإسرائيل، النصر للإسلام) الذي برأيه يحمي اليمن من أي تدخل أو غزو خارجي ولا يكلف السلطة إحراجا سياسيا، لأنه لا يعدو كونه نشاطا شعبيا محليا. وبناء على هذه القناعة كان الحوثي الأكثر تفاجؤا من إعلان الحكومة الحرب ضده في يوليو/تموز 2004، وأظهر الحوثيون استماتة في مواجهة السلطة بسبب الظروف الصعبة للمنطقة التي لا تتوافر فيها أدنى الخدمات، والرفض الرسمي لكل الحلول، والإصرار على استضعافهم وانتهاج سياسة العقاب الجماعي ضدهم، فضلا عما كان يستشعره بعض أبناء المذهب الزيدي في تلك المنطقة من وجود جهود لطمس مذهبهم.

وبعد صمود الحوثيين في الحروب التي خاضوها والانتصارات التي حققوها ضد الجيش اليمني في أكثر من معركة، زادت شعبية الحوثي وتجاوزت محيطه، وصار محل أعجاب أبناء المنطقة التي تعاني الحرمان والظلم وغياب التنمية. ولم يفلح لجوء السلطة إلى وسائل العقاب الجماعية، كالفصل من الوظائف، وإغلاق المدارس، ومنع الخدمات الطبية والكهرباء عن عموم مديريات محافظة صعدة، في إضعاف الحركة أو الحد من شعبيتها، بل واجه الحوثيون ذلك بسد الفراغ المعيشي والإنمائي الذي تسببت به السلطة، ما جعل الحوثي وجماعته يحظون بشرعية شعبية ذات وظيفة منافسة للسلطة والدولة الغائبة.

وهكذا فإن الظروف المحيطة وطبيعة النشأة والدور الذي لعبه الحوثيون، وشخصية المؤسس حسين الحوثي، والأخطاء الرسمية في التعامل معه، واعتماد السلطة منهج القوة لحسم المعركة مع جماعته، وعدم القبول بأي خيارات أو حلول أخرى، ودخول السعودية في مواجهة مع هذه الجماعة، كل ذلك عزز من وجود الحوثيين فاعلا غير رسمي، وما كان يستطيع أن يكون كذلك دون كل تلك السياسات الرسمية الخاطئة.

مستقبل الحوثية

توقف البعض كثيرا عند هذه النقطة وحدود الطموح السياسي للحوثية، وإذا عدنا لطبيعة نشأة الحوثية فسنجد أن شعارها ذو بعد يتجاوز حدود اليمن، لكنه من الناحية الواقعية لم يكن سوى شعار لا مضمون سياسيا له، وهذا بالطبع لا يعني أن الحركة الحوثية كفكرة لن تتحرك أو تلتقي مع غيرها من الأفكار على المستوى الوطني أو العربي والإسلامي، خاصة أن تعاليمها تتجاوز حدود الانغلاق المذهبي والطائفي، وقد تجد نفسها متفقة مع فكر

أو توجه إسلامي آخر في محيطها، وقد يعدها طرف إقليمي ممهدة لتوجه أو تفكير أو تراث أو نظرة ما ويلتقي معها فتلعب دورا يتجاوز اليمن ضمن هذه الحدود، إنما المؤكد أن الحركة الحوثية لا تسعى للتوسع في محيطها الإقليمي بأي شكل.

ولكن من المؤكد أن الحركة الحوثية فاعل فرض نفسه، ومن الصعب تجاوزها في المستقبل على المستوى الوطني. ودور الحوثيين مرشح للتعاظم في اليمن وليس الانكماش، لأنهم من ناحية أحيوا تراث المذهب الزيدي، حتى إن الراحل حسين الحوثي المؤسس سيحسب من مجددي هذا الفكر، وبالتالي فهذا سيعود بمردود إيجابي على الحركة الحوثية في محيطها، كما أنهم وطنيا ليسوا على صدام مع مكونات الهوية للشخصية اليمنية ومنفتحون على كل القوى السياسية، وزوال التهم الموجهة إليهم سيعطي بقية الأطراف فرصة تعرّفهم بالحركة الحوثية عن كثب بعيدا عن الصورة المشوهة التي قدمتها السلطة عنهم، وهم في الوقت نفسه يحظون بإعجاب غير قليل في محيطهم المذهبي والقبلي، وهذا كله لصالحهم وسيمنحهم هامش حركة أوسع.

خاتمة

الحوثية ليس نبتا غريبا عن اليمن، وهي اليوم واقع ملموس ومؤثر، والتفكير بالحيلولة دون ازدهارها ينطوي على رفض الاعتراف بحقوقها الفكرية والشرعية التي يكفلها الدستور والقانون، وإن كان أتباعها أقلية فلهم الحق بحرية الفكر والمعتقد والتعبير وممارسته، ومنعهم من ذلك معناه العودة لمنطق الحرب.

وسياسيا ينطوي الواقع القائم على الكثير من التشابكات وتقاطعات المصالح، فهناك قوى معارضة مستفيدة من بقاء الأوضاع على ما هي عليه، وكانت بعض قيادات أكبر حزب يمني الذي هو الإصلاح مستفيدة من الحرب في صعدة بشكل أو بآخر، وحرضت على الحرب ولم تسع لإيجاد حل لها، وكانت تعتقد أن الحسم العسكري يصب في مصلحتها، وإن كانت مواقف الإصلاح في إطار اللقاء المشترك مختلفة إلى حد ما.

وهناك مراكز قوى بالسلطة لديها ارتباطات خارجية ومصالح خاصة مع المملكة العربية السعودية التى تسعى لأن تكون اللاعب الوحيد والأقوى باليمن، مستفيدة من خريطة علاقاتها مع القبائل ومع رجال السلطة ومع النظام عموما.

لهذا لا يمكن التفاؤل بالمستقبل كثيرا مع استمرار الوضع القائم، ويمكن أن ينمو دور الفاعلين غير الرسميين ويزداد فعالية أكثر من ذي قبل، بل قد يزيد عدد الفاعلين غير الرسميين، خاصة عندما تشهد الدولة تحللا ما، حيث لم يتبلور الشارع اليوم إلى شكل قوة تغييرية تريد أن تتجاوز أخطاء السلطة والرئيس وعائلته، وأن تحقق تغييرا جذريا في الواقع اليمني، وأن تعمل على صناعة واقع آخر تسوده العدالة والديمقراطية والمساواة والقانون، والمأمول من حركة الشارع والشباب اليوم أن يبنوا دولة مدنية تحقق آمال وطموحات اليمنيين، يذوب فيها الفاعلون غير الرسميين وتكون فيه الدولة هي الفاعل الوحيد.

هوامش:

1- الفتوى صدرت بتوقيع العلماء محمد محمد المنصور، حمود عباس المؤيد، أحمد محمد الشامي، قاسم محمد الكبسي.

2- مجد الدين المؤيدي (1905 - 2007) عالم دين يمني يعد من أبرز علماء الزيدية في القرن الأخير.

الحراك الجنوبي، فاعل غير رسمي في اليمن

محمد علي أبو بكر السقاف*

- تجاهل الوحدة للموروث وللاتفاقيات السابقة
- الحرب ومطلب فك الارتباط
- القضية الجنوبية والحراك في مواجهة السلطة والدولة
- الحراك الجنوبي وبقية الفاعلين غير الرسميين
- خاتمة

يؤشر ظهور القضية الجنوبية في شكل الحراك الجنوبي كحامل شرعي للقضية إلى أمرين، أولهما في اختيار التسمية بالجنوبية كقضية وكحراك دون الإفصاح عن يمنيتها أم لا.

والأمر الثاني يتعلق بتغييب الحزب الاشتراكي اليمني الحزب الحاكم سابقا للجنوب، وهو من وقع باسمه الأمين العام للحزب اتفاقيات الوحدة الأخيرة مع دولة الشمال، ويؤخذ على هذا الحزب فترة حكمه الشمولي وعدم تأمينه لحقوق ومصالح أبناء دولة الجنوب عند إبرامه لاتفاقيات الوحدة.

وقد حرص الحراك منذ قيامه، وبمختلف فصائله، على إيجاد مسافة تفصل بينه وبين الحزب الاشتراكي ليكون قوة فاعلة جنوبية غير رسمية تختلف بأهدافها وتكوينها عن الحزب الاشتراكي. فمن أهم أهداف الحراك التي تميزه عن الاشتراكي أنه يدعو لفك الارتباط بالشمال واستعادة استقلال وسيادة دولة الجنوب. بينما الحزب الاشتراكي، كبقية الأحزاب السياسية المعارضة المنتمية إلى كتلة اللقاء المشترك، يسعى للوصول إلى السلطة في إطار دولة الوحدة.

والاختلاف الآخر بينهما يتمثل في أن الحراك يحتضن جميع فئات أبناء الجنوب من مستقلين وحزبيين منتمين إلى جميع الأحزاب السياسية القائمة في اليمن، بمن فيهم أعضاء في الحزب الحاكم، المؤتمر الشعبي العام. كما أن جميع أعضاء الحراك وقياداته مقتصرة فقط على أبناء الجنوب، ولا يوجد بينهم أحد من أبناء المحافظات الشمالية، في حين أن غالبية قواعد الحزب الاشتراكي وبقية الأحزاب الأخرى هي من الشمال بحكم فارق الكثافة السكانية بين الشمال والجنوب التي تصل إلى ما نسبته 80% في الشمال، مقابل 20% في الجنوب.

* دكتوراه الدولة في القانون الدولي السوربون، وناشط حقوقي

تجاهل الوحدة للموروث وللاتفاقيات السابقة

أدت الحرب الأولى في سبتمبر/أيلول 1972 بين الشمال والجنوب إلى توقيع أول اتفاقية دولية للوحدة في القاهرة في أكتوبر من نفس العام، تلتها حرب ثانية بين البلدين في فبراير 1979 ولم تنل من دولة الجنوب. ثم كانت الحرب الداخلية في الجنوب والمسماة بمذابح 13 يناير/كانون الثاني 1986 لتترك أثرا كبيرا كان من أهم نتائجها إضعاف القوة العسكرية وقدراتها القتالية لدولة الجنوب، فقد راح ضحية هذه الحرب الأهلية الآلاف من الجنوبيين في الصراع بين أنصار الرئيس علي ناصر محمد وجماعته الذين أطلق عليهم اسم (الزمرة)، ومعارضيه الذين انتصروا في المواجهة المسلحة وتولوا السلطة بعدها بقيادة علي سالم البيض كأمين عام للحزب الاشتراكي وكانوا يسمون (بالطغمة).

وأدى هذا الصراع بين الجماعتين إلى نزوح ما بين20 ألفا و30 ألفا من أفضل ألوية الجيش الجنوبي وكوادره مع أسرهم إلى اليمن الشمالي، واستخدمت صنعاء هذه القوة لاحقا لتحقق نصرها العسكري في حرب 1994.

فقد كانت مذابح 13 يناير/كانون الثاني 1986 من العناصر الرئيسة التي تسببت بإضعاف القوة التفاوضية الجنوبية في طريقها إلى الوحدة مع الشمال، لا بل تحرص السلطة اليمنية الحالية على إذكاء الصراعات التي أفرزتها تلك الحرب التاريخية لتحرض أطرافا ضد أطراف أخرى، وذلك في سياق مواجهتها للحراك الجنوبي.

وبالإشارة إلى ضعف القوة التفاوضية للجنوب، فإن أهم مظاهرها قد تمثلت في اثنتين:

1- إقرار القادة الجنوبيين لوحدة ارتجالية تحت الضغوط لم تأخذ بعين الاعتبار الاختلاف في الموروث التاريخي والسياسي الذي عاشه الجنوبيون إبان فترة الاستعمار البريطاني أو في المرحلة التالية له في دولتهم المستقلة.

2- عدم إدراك القادة الجنوبيين لمكامن القوة والضعف في دولتهم مقارنة مع الشمال، هذا فضلا عن تفريطهم باتفاقيات الوحدة السابقة بقبولهم التوقيع على اتفاقية صنعاء في 22 أبريل/نيسان 1994 التي تناقض في آلياتها الاتفاقيات المعقودة.

1- اختلاف الموروث التاريخي والسياسي

تمت الوحدة بين الدولتين اليمن الشمالي والجنوبي دون أن تأخذ بالاعتبار الاختلاف بينهما في الموروث التاريخي والسياسي، ويمكن تمييزه وفق الآتي:

جنوب اليمن

عرف جنوب اليمن في عهد الاحتلال البريطاني مفهوم الدولة والإدارة وسيادة القانون والمجتمع المدني والتعددية الحزبية والسياسية والحياة البرلمانية. ونشأت في ظل دولة الاستقلال دولة مركزية مدنية يحكمها نظام الحزب الواحد ممثلا بالحزب الاشتراكي.

أما النظام السياسي فقد كان ذا طابع أيديولوجي علماني، وكان الاقتصاد موجها ومعتمدا على ملكية القطاع العام والمختلط لأدوات الإنتاج والصناعات الخدمية التي كانت بعض مكوناتها قد أممت أصلا، ولم يتم بعد الوحدة إعادتها لأصحابها وتركت على ما هي عليه ليسهل استيلاء دولة الوحدة عليها، وهو ما حصل حيث وزعت مع أراضي وعقارات الدولة الأخرى على المتنفذين والمقربين من السلطة بعد حرب 1994.

وكانت دولة الجنوب تقوم على محاصرة القبيلة دستوريا وتشريعيا وعدم الاعتراف بها، وكانت تحتكر وحدها أدوات العنف وممارسته.

اليمن الشمالي

عاش اليمن الشمالي ظروفا مختلفة عن تلك التي في الجنوبي من ذلك:

- تعايشت الدولة والإدارة مع نظام الأعراف القبلية الذي أثبت في بعض الأحيان أنه السائد فوق سيادة القانون.

- حظرت فيه الحياة الحزبية دستوريا، وتم تأسيس المؤتمر الشعبي العام في عهد الرئيس علي عبد الله صالح وكانت تسميته بالمؤتمر بسبب هذا الحظر.

- النظام السياسي يقوم على تحالف المؤسستين العسكرية والقبلية خاصة في ظل حكم الرئيس علي عبد الله صالح، والاقتصاد يجمع بين حرية السوق والاقتصاد الموجه.

- الدولة والمؤسسة القبلية بيدهما أدوات العنف، لذا فإن تسليح القبيلة كان ولا يزال من أهم روافد ديمومة وفاعلية دور القبيلة السياسي.

2- الوحدة والاتفاقيات السابقة

أقرت كل الاتفاقيات، من اتفاقية الوحدة الأولى الموقعة في القاهرة في أكتوبر/تشرين الأول 1972 حتى اتفاق عدن في نوفمبر/تشرين الثاني 1989، خطوات تسبق إعلان قيام دولة الوحدة، أهمها تنظيم استفتاء على دستور الوحدة وإقراره، وانتخاب أعضاء البرلمان الجديد الموحد في إطار من التعددية الحزبية، على أن يتم أيضا انتخاب أعضاء مجلس الرئاسة وتشكيل الحكومة الموحدة.

ولكن ما حدث في اتفاقية صنعاء في 22 أبريل/نيسان 1990 جاء بعكس ذلك، فقد اتفق الطرفان على إعلان قيام الجمهورية اليمنية في 22 مايو/أيار 1990، وتشكيل مجلس النواب الموحد بدمج أعضاء مجلس الشورى للشمال وعددهم 159 عضوا مع أعضاء مجلس الشعب الأعلى للجنوب وعددهم 111 عضوا، يضاف إليهم 31 عضوا يختارون بقرار من مجلس الرئاسة.

واللافت أن قانون الانتخابات العامة الذي صدر عام 1992 اعتمد تقسيم الدوائر الانتخابية وفق المعيار السكاني، وعليه خصص للجنوب 56 مقعدا بدلا من الرقم السابق 126 مقعدا. وبذلك أصبح الجنوب الذي تبلغ مساحته الجغرافية 336 ألف كلم مربع (يعادل ثلثي مساحة اليمن الموحد الإجمالية البالغة 555 ألف كلم مربعا)، وينتج ما يقارب 80% من نفط دولة الوحدة ممثلا في مجلس النواب بـ56 مقعدا نيابيا فقط، أي بفارق مقعدين فقط عن المقاعد المخصصة لمحافظة صنعاء وأمانة العاصمة البالغة 54 مقعدا.

وابتكرت اتفاقية صنعاء منصب نائب رئيس مجلس الرئاسة الذي شغله ممثلا للجنوب السيد علي سالم البيض، وهو منصب لم ينص عليه دستور الوحدة الذي فرغت اللجنة الدستورية من إعداده في نهاية العام 1981، وتسبب ذلك بغياب اختصاصات نائب الرئيس الدستورية.

كما أن الدستور نفسه الذي كان من المفترض الاستفتاء عليه قبل 30 نوفمبر/تشرين الثاني 1990 لم يستفت عليه إلا في مايو/أيار 1991، أي بعد عام من قيام دولة الوحدة، بل ذهبت السلطة أبعد من ذلك واعتبرت الاستفتاء على الدستور كأنه استفتاء على الوحدة، وأنه لا حاجة لاستفتاء الشعب على الوحدة بذاتها.

الحرب ومطلب فك الارتباط

تركت حرب صيف 1994 آثارا سيئة على الحياة في الجنوب، أدت إلى ميلاد القضية الجنوبية والحراك الجنوبي المطالب بفك الارتباط مع الشمال.

وباشتداد الأزمة السياسية بين شريكي دولة الوحدة تشكلت لجنة حوار من القوى السياسية لحل الأزمة وتوصلت إلى صياغة ما سمي بوثيقة العهد والاتفاق، وتم التوقيع عليها في عمان بتاريخ 1994/2/20 تحت إشراف الملك حسين، وهي الاتفاقية التي تنصلت منها السلطة بعد انتصارها في حرب 1994.

فقد اعتبر خطاب الرئيس علي عبد الله صالح في ميدان السبعين في العاصمة صنعاء في 1994/4/27 بمنزلة إعلان حرب على الجنوب تلاه مباشرة صدور عدة قرارات جمهورية، منها إعلان حالة الطوارئ في 1994/5/5، وإسقاط الشرعية الدستورية عن علي سالم البيض ثم عن حيدر العطاس بقرار من مجلس الرئاسة اتخذه انفراديا أعضاؤه الثلاثة الشماليون وفي غياب ممثلي الجنوب الاثنين، وردا على ذلك أعلن علي سالم البيض في 1994/5/21 فك الارتباط بالشمال. وصدر قراران عن مجلس الأمن الدولي رقم (924) و(931) في يونيو 1994، دعا الطرفين لحل مشاكلهما بالحوار وليس من خلال استعمال القوة، ونوه إلى إبقاء هذه المسألة "قيد النظر الفعلي". ولكن انتهت الحرب في 1994/7/7 بهزيمة الجنوب عسكريا.

واعتبرت بعض النخب والقيادات الجنوبية أن الحرب حولت الوحدة إلى احتلال، وأنها أسقطت اتفاقيات الوحدة واستبدلت بدستور الوحدة دستورا جديدا للعام 1994.

التشريع أداة انقلابية

يرى الحراك الجنوبي أن الحرب ألغت الوحدة التوافقية بالوسائل العسكرية، وأن التشريع استخدم كأداة انقلابية لإلغاء الأسس القانونية لدولة الوحدة وللاستيلاء على ثروات الجنوب وإلغاء مقومات دولته، ومن ذلك:

- أقر مجلس النواب اليمني الموحد في أكتوبر/تشرين الأول 1994 تعديل 80 مادة من أصل 131 مادة من دستور الوحدة المستفتى عليه في مايو/أيار 1991، وخلافا لاتفاقية الوحدة التي ألغت دستوري الدولتين السابقتين أعيدت -تحت مسمى التعديل- مجموعة من مواد دستور الشمال للعام 1970 إلى الدستور الجديد، كما ألغيت من هذا الأخير بعض المواد كالمادة المتعلقة بحقوق المواطن المنصوص عليها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان القاضية "بأنه لا تمييز بين المواطنين بسب الجنس أو اللون ... أو العقيدة". وكذلك استبدل من مجلس الرئاسة كهيئة تمثيل للشمال والجنوب هيئة فردية ممثلة برئيس الجمهورية.

- أصدر الرئيس في أكتوبر/تشرين الأول 1994 قرارات بقانون تتعلق بالجرائم والعقوبات وبالإجراءات الجزائية، وبالعقوبات والإجراءات العسكرية، واستخدمت للتعجيل بمحاكمة قادة الجنوب.

- أصدر الرئيس قرارا جمهوريا بقانون لسنة 1995 يتعلق بأراضي وعقارات الدولة، سمح بموجبه لرئيس الجمهورية بتوزيع أراضي وعقارات الدولة بشكل رئيسي في الجنوب، على أفراد من أسرته ومن العسكريين والتجار والشيوخ الذين شاركوا في حرب 1994 مكافأة لهم.

- شكلت اللجنة العليا للخصخصة بموجب قانون الخصخصة للعام 1999، بطريقة أتاحت لمجموعة من المتنفذين تملك المؤسسات الصناعية والتجارية والفندقية والخدمية للقطاع العام والمختلط إضافة إلى تملك المنشآت والمباني والعقارات الحكومية.

- وزعت السلطة السياسية بعد العام 1994 امتيازات نفطية في أراضي الجنوب لعدد من الشخصيات القبلية والعسكرية الشمالية ولبعض أقارب الرئيس، إضافة إلى أن معظم شركات الخدمات للعمليات البترولية هي بيد شخصيات غير جنوبية، بل إن غالبية العمال فيها يستقدمون من خارج أبناء المحافظات المنتجة للنفط في الجنوب، مع العلم أن أغلب القطاعات النفطية تقع في الجنوب، فقد أظهرت دراسات قام بها الأستاذ في جامعة عدن حسين مثنى العاقل أن من بين 100 قطاع يقع 92 قطاعا نفطيا في المحافظات الجنوبية. أما القطاعات المنتجة للنفط فهناك 13 قطاعا إنتاجيا منها 12 في محافظات الجنوب، مقابل قطاع واحد في الشمال.

تداعيات أخرى للحرب

وهناك تداعيات أخرى للحرب يمكن استخلاصها من المطالب والأهداف التي تستظل بها أبرز الجهات المكونة للحراك، ومنها:

- أدخلت السلطة بعد حرب 1994 ثقافة القبيلة السائدة في الشمال إلى الجنوب بتعميم مصلحة شؤون القبائل على الجنوب، وعينت "مشايخ وعقال حارات"، وهو ما لم تعرفه عدن وبقية المحافظات الجنوبية طيلة تاريخها.

- عسكرة المدن في الجنوب، بعد أن كان المجتمع المدني قد ترسخ في الجنوب منذ فترة الاستعمار البريطاني وأثناء فترة دولة الاستقلال.

- تغيير التركيبة السكانية في الجنوب، بتشجيع نزوح المواطنين من الشمال إلى الجنوب، وتوزيع الأراضي عليهم بالمجان ليستوطنوها بكثافة.

- تغيير التقسيمات الإدارية للدولة بذريعة مسح آثار التشطير بين البلدين، من ذلك ضم مديريات ذات كثافة سكانية من محافظات تعز وإب والبيضاء إلى محافظة الضالع بقانون العام 1998، كما ضمت بنفس القانون مديريتان أخريان من محافظة تعز إلى محافظة لحج. وأضيفت أيضا مديرية من محافظة البيضاء إلى محافظة شبوة بقانون العام 1999. ومن الملاحظ أيضا أنه تم فصل مديرية باب المندب الإستراتيجي الهام من محافظة عدن في الجنوب إلى محافظة تعز الشمالية التي لا تطل على بحر.

- حل جيش وقوات أمن الجنوب بعد حرب 1994، بتسريح غالبية قادة وأفراد الجيش والأمن وإحالتهم إلى التقاعد البالغ إجمالي عددهم (82200) فرد، ومن جهة أخرى بلغ عدد المحالين إلى التقاعد الإجباري (566616) من أصل (680000) من إجمالي الموظفين والعاملين في القطاع المدني في الجنوب.

القضية الجنوبية والحراك في مواجهة السلطة والدولة

هناك عاملان رئيسان فجرا القضية الجنوبية والحراك الجنوبي، وهما:

1) النخبة الجنوبية من مفكرين وكتاب وصحفيين وفنانين في استشعارهم بقضيتهم والمظالم التي لحقت بهم نتيجة السياسات الخاطئة التي ارتكبت في مرحلة الإعداد وتحقيق الوحدة من قبل قيادة الجنوب.

2) جمعيات المتعاقدين العسكريين والأمنيين التي أنشئت في 2007، وطالبت لأول مرة في الداخل الجنوبي بحق الجنوبيين في تقرير المصير، واستطاعت تحريك الشارع في فعاليات شعبية شارك فيها الآلاف من الجنوبيين. وتتكون تلك الجمعيات من قيادات عسكرية وأمنية عليا وضباط وجنود أحيلوا للتقاعد أو فصلوا من الخدمة بعد حرب 1994 وجمعيهم جنوبيون.

وهناك عوامل أخرى ساهمت في صناعة قضية الجنوب، قامت بها بعض الكيانات والهيئات الجنوبية غير الرسمية، وجاءت قبل تشكيل جمعيات المتقاعدين والعسكريين وتلك التي تشكلت بعدها في 2007.

بدايات هيئات وكيانات القضية الجنوبية

سعت أطراف جنوبية في الداخل والخارج بعد حرب 1994 مباشرة إلى إعلان رفضها لتداعيات الحرب على الجنوب وتبنت مطالبه.

في الداخل

- ظهرت قيادات بارزة في الحزب الاشتراكي بنهاية حرب 1994، تمثلت بشخصين هما محمد حيدر مسدوس وحسن باعوم، طالبا من داخل وخارج حزبهما الاشتراكي بضرورة إصلاح مسار الوحدة وإزالة آثار حرب 1994.

- تشكلت لجان شعبية في عدد من المحافظات الجنوبية والشرقية في أغسطس/آب 1998 واستمرت حتى 2001 في نشاطها الرافض لتداعيات حرب 1994 بوصفها ناتجة عن عملية "احتلال لدولة جنوب اليمن"، وذلك في سياق الدفاع عن حق أبناء محافظات الجنوب "بالأفضلية" في التوظيف والسكن وتوزيع الأراضي، ثم تأسس بعد ذلك ما عرف باسم "ملتقى أبناء المحافظات الجنوبية والشرقية" في نوفمبر/تشرين الثاني 2001.

- جرى تنظيم "ملتقيات التصالح والتسامح" بين الجنوبيين أنفسهم، وذلك في 13 يناير/كانون الثاني 2006، وعقدت اجتماعاتها في جمعية ردفان بعدن لطي صفحة الصراعات الدموية على السلطة بين القيادات الجنوبية، خاصة تلك التي وقعت في 13 يناير/كانون الثاني 1986 ووصفت بالمذابح.

في الخارج

بعد حرب 1994 ولجوء بعض القيادات الجنوبية إلى الخارج، تأسست في العاصمة لندن الجبهة الوطنية للمعارضة الجنوبية (موج)، ثم تلتها حركة تقرير المصير (حتم) إلى أن تأسس التجمع الديمقراطي الجنوبي (تاج) في أغسطس 2004 وفي لندن أيضا، وأعلن بشكل صريح خلافا للآخرين المطالبة بحق تقرير المصير و"تحرير الجنوب العربي" وليس جنوب اليمن.

الحراك الجنوبي.. مكوناته وأهدافه ووسائل التغيير

أدت تداعيات حرب 1994 وما أعقبها، من ولادة حركات احتجاجية حقوقية وسياسية وما رافق ذلك أو تبعه من انحسار لسلطة الدولة، إلى ولادة الحراك الجنوبي عام 2007. وتميز الحراك عن سواه بتغير مكوناته وأهدافه ابتداء من العام 2008 وبوصفه مظلة لعدة كيانات سياسية وحقوقية جنوبية.

مكونات الحراك:

المرحلة الأولى: كانت المطالب في هذه المرحلة حقوقية ولم ترق للمطالبة بالاستقلال أو الانفصال:

- جمعيات المتقاعدين العسكريين والأمنيين والمدنيين، وتشكلت في مارس/آذار 2007، وتوجت بتشكيل مجلس التنسيق الأعلى للرئاسة برئاسة العميد الركن ناصر النوبة، وانتشرت تشكيلاتها على مستوى جميع محافظات ومديريات الجنوب.

- جمعية العاطلين عن العمل، ولها وجود تنظيمي في جميع المحافظات الجنوبية.

- جمعيات شباب بلا عمل، وتضم العاطلين من خريجي الجامعات والمعاهد الفنية.

- منظمة ولجان "مناضلي ثورة 14 أكتوبر/تشرين الأول وحرب التحرير".

- جمعيات المزارعين التي توحدت تحت تسمية مجلس تنسيق الجمعيات الزراعية.

- جمعية الدبلوماسيين المسرحين.

المرحلة الثانية: بدأت في هذه المرحلة الكيانات بالمطالبة بالاستقلال ولم تقتصر على الحقوقية، حيث تشكلت كيانات أخرى بهياكل تنظيمية جديدة وبمسميات تدل على أهدافها الرئيسية التي لم تجرؤ تلك التي كانت في العام 2007 على الإفصاح عنها كاستقلال الجنوب، ومن هذه الكيانات: المجلس الوطني الأعلى للنضال السلمي لتحرير واستعادة دولة الجنوب وتأسست في 10/13/ 2008 برئاسة حسن باعوم، وحركة النضال السلمي الجنوبي (نجاح) في مارس 2009.

وفي هذه المرحلة أنشأ ناصر النوبة رئيس مجلس التنسيق الأعلى لجمعية المتقاعدين العسكريين والأمنيين في 1/19/ 2008 كيانا آخر لا يقتصر على العسكريين ومطالبهم الحقوقية سماه الهيئة الوطنية العليا لاستقلال الجنوب. ثم تأسس في مايو/أيار 2009 مجلس قيادة الثورة السلمية، بدمج أغلب الكيانات التي تأسست ابتداء من العام 2008، باستثناء الهيئة الوطنية العليا لاستقلال الجنوب المشار إليها آنفا، واختيرت قيادته من رؤساء تلك المكونات، كما اختير الرئيس السابق علي سالم البيض رئيسا لها. وفي 30 نوفمبر/تشرين الثاني 2009 تم

التراجع عن التسمية باسم "مجلس قيادة الثورة" واستبدل منها اسم "المجلس الأعلى للحراك السلمي لتحرير الجنوب" واختير حسن باعوم رئيسا له.

أهداف الحراك

انطلقت الجمعيات والهيئات التي تشكلت في مطلع العام 2007 كياناتٍ حقوقية مطلبية، ثم تحولت إلى سياسية بسبب عدم تجاوب السلطة مع مطالبها، وذهب بعضها إلى المطالبة بإنهاء ما تسميه "احتلال الجنوب" وفك الارتباط مع دولة الشمال، مع الإشارة إلى أنها لا تعده انفصالا، لمراعاة الفرق بين المصطلحين وفق القانون الدولي.

ففك الارتباط يعني بمفهوم القانون الدولي أن الوحدة قد تمت بين دولتين ذاتي سيادة، وهما عضوان في الأمم المتحدة والمنظمات الدولية، وتريد إحداهما أو الطرفان معا فك رابطة الوحدة واستعادة كل منهما لسيادته واستقلاله، كما حدث في الوحدة المصرية السورية في العام 1961، وتشيكوسلوفاكيا في1992... إلخ .

بينما الانفصال يعني اقتطاع جزء من أراضي دولة قائمة وإعلان نفسها دولة مستقلة مثلما حدث مع كاتنغا في أزمة الكونغو عام 1960، وبيافرا مع نيجيريا عام 1970.

لذلك فالحراك يرى أن إعلان الحرب عام 1994 من اليمن الشمالي على الجنوب أنهى الوحدة التوافقية، وأن إصرار السلطة على تسمية مطالب الحراك بالانفصالية يكرس المفاهيم السائدة في الشمال، من أن الجنوب هو الفرع والشمال هو الأصل، ويكرس تزييف التاريخ بالقول بأن اليمن كان دولة واحدة وهذا لم يحدث منذ قرون(1) والتوحد الذي تحقق فعلا هو ما حدث في 22/ مايو- أيار /1990.

صياغة برامج المستقبل

قامت بعض مكونات الحراك الجنوبي خاصة في الفترة بين العامين 2009 و2010 بصياغة برامج سياسية للمستقبل، وتتعلق بمرحلة استعادة دولة الجنوب المستقلة وفك ارتباطها مع الشمال، وذلك بهدف سد الفراغ الذي كان يعاني منه الحراك بعدم توفيره رؤية سياسية للمستقبل. وهنا طرح مشروعان سياسيان من قبل بعض قياديي الجنوب في الخارج، أحدهما تقدم به علي سالم البيض وآخر قدمه حيدر أبوبكر العطاس، وصيغ كل مشروع منهما على حدة بتعاون وتنسيق مع قيادة الحراك في الداخل وبمساندة مجموعة من النخب الأكاديمية الجنوبية، وفيما يلي أهم البنود التي توافق المشروعان عليها كعناوين رئيسة:

1- تحديد فترة انتقالية مدتها سنتان يعاد فيها بناء هياكل الدولة ومؤسساتها.

2- تشكيل جمعية وطنية مؤقتة ومجلس رئاسة ومجلس وزراء.

3- تحديد أسس بناء الدولة بنهاية الفترة الانتقالية، وإعداد دستور جديد يؤكد على مبادئ الفصل بين السلطات وشكل النظام السياسي كنظام برلماني وشكل الدولة الفدرالي.

وبصياغة برنامج للمستقبل يكون الحراك قد غطى الفراغ الذي كان يعانيه من غياب رؤيته السياسية للمستقبل الذي انتقد عليه بشدة.

وسائل الحراك في التغيير

يرى الحراك أن قضية الجنوب هي قضيته، وأنها قضية شعب وأرض وثروة وهوية يجب استعادتها بالنضال السلمي، وتجسيدا لهذا المبدأ يتجنب الحراك الانجرار إلى العمل المسلح لتحقيق أهدافه، مع العلم أن من بين مكوناته جمعيات المتقاعدين العسكريين والأمنيين وهم من أفراد القوات المسلحة والأمنية الجنوبية، ومن أبرز الأساليب التي اتبعوها حتى الآن في أنشطتهم إقامة المهرجانات والاعتصامات والمسيرات والمظاهرات، إضافة إلى الإضراب والعصيان المدني.

وفي الوقت نفسه، تبذل بعض القوى في الحراك الجنوبي جهودا حثيثة لتوحيد جميع مكونات جنوب اليمن تحت مظلة واحدة مع احتفاظ كل منها بشخصيته المستقلة، ليكون الحراك هو الحامل الشرعي للقضية الجنوبية والمعبر السياسي عنها، محليا وإقليميا ودوليا.

إجراءات السلطة ضد الحراك

قامت السلطة بإجراءات عدة في مواجهة تظاهرات ونشاطات الحراك الجنوبي المتواصلة، من ذلك:

- عالجت السلطة أوضاع مجموعة قليلة من المتقاعدين العسكريين والأمنيين الجنوبيين فقط وبررت ذلك بقلة موارد الدولة المالية، وعدم توفر معلومات وإحصائيات دقيقة عن عدد المتقاعدين والمسرحين ورتبهم الوظيفية ورواتبهم المستحقة، وأن أزمة المتقاعدين لا تقتصر على الجنوبيين بل تشمل أيضا آخرين من الشمال.

- تتبع السلطة اليمنية في مواجهة الحراك الجنوبي سياسات تنفذها في العادة "سلطات احتلال" لا سلطات وطنية كما يرى مؤيدو الحراك، مؤكدة بذلك ما ترددده بعض قيادات الحراك من أن الجنوب بعد حرب 1994 أصبح "أرضا محتلة".

- واجهت السلطة الحراك بتكثيف تواجدها العسكري في أغلب مدن الجنوب خاصة في مدن محافظة الضالع ولحج وأبين، ونشرت نقاط عسكرية وأمنية تفصل بينها مسافات متقاربة، وهي مظاهر تخلو منها مدن المحافظات الشمالية باستثناء محافظة صعدة.

- أغلب مدراء الأمن والقيادات العسكرية ليسوا من أبناء الجنوب، وكذلك محافظو المحافظات الجنوبية إلى منتصف 2008 كانوا جميعهم من الشمال ثم جرى تعويضهم بمحافظين جنوبيين، وفرض حصار مطبق على المناطق الساخنة في ردفان ومحافظات الضالع ويافع ولحج مرتين، أولهما في مايو/أيار 2010، وثانيتهما في يناير 2011 لمدة لا تقل عن ثلاثة أسابيع. وكان أحد أهداف سياسة "الحصار" إثارة تذمر شعبي ضد ناشطي الحراك، وهو ما لم يتحقق، ولكن على صعيد آخر حققت السلطة نجاحا نسبيا في زرع ثقافة الكراهية بين مواطني الجنوب والشمال من خلال نسبة عمليات قتل وتشويه إلى ناشطي الحراك الجنوبي، وهو ما تنفيه قياداتهم بشدة.

- سعت السلطة إلى حجب أخبار الحراك ومنع نقل صورة سياسة اليد الحديدية التي تعتمدها السلطة ضدهم، فصادرت سبع صحف مستقلة لفترة قصيرة كتغطية على إيقاف صحيفة "الأيام" العدنية (الجنوبية) لأكثر من عامين حتى الآن، وسجن رئيس تحريرها وولداه لعدة أشهر.

- استخدمت السلطة العنف المفرط في قمع فعاليات الحراك حتى بالذخيرة الحية وصولا إلى الأسلحة الثقيلة في ضرب مدن الجنوب(2)، وهناك ازدياد مستمر في عدد المعتقلين وصدرت أحكام مغلظة ضدهم، هذا فضلا عما وجهت من اتهامات للسلطة بأنها حاولت اغتيال بعض القيادات من الحراك الجنوبي وفشلت.

- اتهام السلطة للحراك الجنوبي تارة بتحالفه مع القاعدة وتارة أخرى بتحالفه مع الحوثيين، ولم توفر السلطة جهدا لتأكيد التهمة الأولى بأن الجنوب أصبح مرتعا للإرهاب القاعدي بينما تراجعت عملياته في المحافظات الشمالية بعد أن طالت هجمات متتالية مبنى الأمن السياسي في عدن إضافة إلى ما تبعه من هجمات مسلحة استهدفت الأمن العام والأمن السياسي في أبين في منتصف العام الماضي.

الحراك وتأكل سلطات الدولة

أثبت الحراك قدرته على الحد من سلطة الدولة في كثير من المواجهات:

- فقد أحكمت مجموعة من المسلحين من أبناء ردفان ويافع والضالع سيطرتها على مدينة الحبيلين بردفان سيطرة شبة مطلقة لأكثر من عامين، منذ مطلع العام 2009 حتى يناير/كانون الثاني 2011 مستفيدة من انشغال الجيش اليمني بحرب صعدة السادسة.

- لم يعد بوسع الرئيس اليمني التنقل في الجنوب بحرية، ومن الأمثلة على ذلك أنه بات يكتفي بمقابلة أعضاء المجالس المحلية الجنوبية في قصر الرئاسة بصنعاء بدلا من الالتقاء بهم في مجالسهم. وبهذا، فمن الواضح أن الحراك أصبح يمثل تحديا لسلطة الدولة ورموزها وللرئيس نفسه.

- حث الحراك الجنوبيين على العصيان المدني ودعا بعض قادته إلى تفعيل ما أسماه بالمحاربة الاقتصادية للنظام من خلال نقل الإضرابات الشاملة إلى قطاعات النفط والموانئ والمطارات والكهرباء والمياه، ودعوا أبناء الجنوب إلى الامتناع عن دفع الضرائب وفواتير المياه والكهرباء.

- نجح الحراك في مقاطعة مرحلة الإعداد للانتخابات النيابية التي كان من المقرر إجراؤها في 27 أبريل/نيسان 2009 وأجلت لعامين، وكرر موقفه من جديد بأنه سيقاطع الإعداد للانتخابات النيابية فيما إذا أجريت في أبريل القادم من هذا العام.

من الواضح أن تنامي قدرة الحراك واتساع قاعدته الشعبية في الجنوب يقابلها تآكل في سلطات الدولة ووظائفها وانفلات سيطرتها على أجزاء من محافظات الجنوب التي يعدها الحراك مناطق محررة، وستزداد رقعتها تدريجيا في المستقبل القريب.

الحراك الجنوبي وبقية الفاعلين غير الرسميين

يتميز الحراك الجنوبي عن بقية الفاعلين غير الرسميين في اليمن، ولا سيما الحركة الحوثية وتنظيم القاعدة إضافة إلى التكتلات القبلية، بمميزات عدة.

الحراك والحركة الحوثية

يمثل الحراك فئة تقول أنها كانت تنتسب لدولة مستقلة لها هويتها الخاصة بها، وتريد استعادة هذه الدولة من خلال العمل السلمي. بينما اعتمد الحوثيون المواجهة المسلحة ضد السلطة. ومن الناحية الرسمية يتميز الحراك عن الحركة الحوثية باعتبار أن الأخير يهدد نظام الرئيس علي عبدالله صالح، والحراك الانفصالي يهدد وحدة اليمن.

وعلى صعيد الصراع مع السلطة، لم تسمح الأخيرة لأي وساطة إقليمية أو دولية بالتدخل، بينما وافقت ورحبت بالوساطة القطرية وأشركت السعودية في حربها ضد الحوثيين، وخضعت لمطالب الولايات المتحدة بإيقاف حربها ضد الحوثيين لتتفرغ أي السلطة لمكافحة الإرهاب والقاعدة.

الحراك والتكتلات القبلية

توجد قبائل في الجنوب لكنها ليست تكتلات قبلية مثل الشمال، فقد تم تطويق القبائل في نهاية فترة الاستعمار البريطاني ونزعت أسلحتها. كما حلت معظم قضايا الثأر بين قبائل الجنوب في إطار دولة الاستقلال، ويشارك

أعضاء من القبائل الجنوبية في الحراك، ويقفون مع بقية شرائح المجتمع المدني في نشاطاته السلمية لاستعادة الجنوب.

الحراك والقاعدة

يعتمد الحراك الجنوبي في وجوده وأعضائه وأنشطته على أبناء الجنوب، وساحة عمله هي الجنوب حصرا، ويريد دولته الخاصة عبر العمل السلمي. أما القاعدة فهي تنظيم أممي لا تقتصر في أنشطتها أو في وجودها على اليمن، فهي موجودة في الشمال بمأرب والجوف، وفي الجنوب بأبين وشبوة وحضرموت، وتعتمد العنف لتحقيق أهدافها.

ويعتقد غالبية قيادات الحراك أن القاعدة هي صناعة السلطة، خرج أعضاؤها من القصر الرئاسي للدولة وتتبع قيادة الدولة ومؤسساتها الأمنية، وأن الرئيس يستخدمها لتشويه صورة الحراك إقليميا ودوليا، ليبرر ضرب قواعد الحراك بحجة مكافحة الإرهاب، كما حدث في شبوة في سبتمبر/أيلول 2010، ما أدى إلى تهجير ما بين 15000 و20000 شخص من مدينة الحوطة.

خاتمة

لم يهتز النظام السياسي اليمني القائم إلا بظهور جمعيات المتقاعدين العسكريين والأمنيين ندا قويا موازيا له، خاصة بعد أن أصبحت هذه الجمعيات جزءا من ائتلاف نزل إلى الشارع يطالب بحق الجنوب في تقرير مصيره، وهو ما لم تنجح فيه الأحزاب السياسية منذ نهاية حرب 1994.

ويثبت المشهد العربي الذي تجلى فيه سقوط الرئيسين التونسي زين العابدين بن علي والمصري حسني مبارك، أن النضال السلمي كخيار إستراتيجي للحراك لم يستنفد غرضه بعد، خاصة أن الحراك الجنوبي هو الأول في العالم العربي الذي تبنى النضال السلمي يوميا ومنذ سنوات لتحقيق مطالبه.

ومشاركة الحراك في الثورة الحالية في الشمال والجنوب دليل على نضجه السياسي والحضاري، لأن الحراك لو رفع مطالبه بفك الارتباط:

- سيعطى الرئيس صالح ذريعة للقول بتغير طبيعة الاحتجاجات ضده من الإصلاح إلى الانفصال، وسيساعده ذلك على إجهاض الثورة، ومع ذلك لا يزال صالح يرفع في خطبه فزاعتي "انفصال الجنوب وعودة الإمامة".

- سيقف مئات الألوف في الشمال ضد مطلب الحراك بفك الارتباط، ولكن يؤمل برد جميل شمالي نحو الحراك، بأن يعطى الجنوبيون حق تقرير المصير. كما أنه من المعروف تاريخيا أن الأنظمة الديمقراطية لا تشن حربا بعضها ضد بعض.

أما المستقبل ومرحلة ما بعد الثورة، فليس من المتوقع أن يتخلى الحراك الجنوبي عن هدفه بفك الارتباط المستوحى من تجربة عقدين من الوحدة، ولوجود اختلاف جذري بين هوية الشعبين في الجنوب والشمال وتطلعاتهما.

هوامش

(1) أشار عبدالله أحمد غانم وزير العدل السابق ورئيس الدائرة السياسية للمؤتمر الشعبي العام (الحزب الحاكم) إلى أن "انقسام اليمن إلى شطرين شمالي وجنوبي قد تم قبل أكثر من قرنين". وذلك في مقالة له بعنوان: "مقاربة أولية لأوجه الشبه والاختلاف بين الوحدة اليمنية والوحدة الألمانية". انظر: صحيفة 26 سبتمبر، العدد 1525، تاريخ 8 يوليو/تموز 2010.

(2) انظر تقرير هيومن رايتس عن "إطلاق قذائف للدبابات والمدافع" من إحدى مواقع الجيش اليمني على قرية في الحبيلين (محافظة لحج) في 28 أبريل/ نيسان 2009. تقرير هيومن رايتس وتش: "باسم الوحدة رد الحكومة اليمنية القاسي على احتجاجات الحراك الجنوبي" الصادر في ديسمبر / كانون الأول 2009. الرابط الإلكتروني:
http://www.hrw.org/node/87091

ونقلت صحيفة الصحوة اليمنية أن القصف العشوائي بمختلف أنواع الأسلحة الثقيلة والمتوسطة الذي تعرضت له مدينة الضالع في 7 يونيو /حزيران 2010 من قبل قوات اللواء (35) مدرع، نتج عنه 6 قتلى مدنيين وأصيب 18 جريحا من المواطنين إضافة إلى تضرر حوالي 30 منزلا . انظر الصحيفة المذكورة العدد 1229 بتاريخ 6/10/ 2010 الرابط الإلكتروني
http://www.alsahwa-yemen.net/arabic/pdf/201006101229/21D_4.pdf

القاعدة، فاعل غير رسمي في اليمن

محمد سيف حيدر*

- الخلفية وسياقات الظهور
- القاعدة وبقية الفاعلين غير الرسميين
- حدود القدرة على التكيف والعمل
- البنية التنظيمية ودوائر الحركة والتأثير
- تهديد القاعدة لسلطة الدولة اليمنية
- خاتمة

حتى زمن قريب لم يكن الحديث عن تنظيم القاعدة في اليمن فاعلا غير رسمي يعتد بدوره ويتخذ له موقعا متقدما ضمن خريطة الفاعلين الكبار في هذا البلد واردا أو ممكنا، غير أن السنوات القليلة الأخيرة شهدت حضورا غير مسبوق للقاعدة بعد فترة من الهدوء أعادت خلالها بناء نفسها، معززة قدراتها العملياتية، ومحدثة هياكلها التنظيمية، وموسعة شبكة تحالفاتها محليا وإقليميا.

ومع اتساع طموحات هذا التنظيم الذي تمكن من جعل الأراضي اليمنية ساحة لنشاطاته العنيفة و"قاعدة انطلاق" لعملياته الخارجية، بدأ الملف اليمني يشق طريقه إلى طاولة النقاشات الإقليمية والدولية في ظل تنامي المخاوف من إمكانية تحول اليمن إلى بؤرة اضطرابات مشابهة لأفغانستان وباكستان.

وفي الوقت نفسه، فإن الظهور المتعاظم للتنظيم وما يقوم به من دور ضمن ديناميات المشهد اليمني الراهن أخذ يلقي بظلاله على طبيعة التفاعلات الجارية في هذا المشهد المعقد الذي بات مفتوحا على كل الاحتمالات، بحيث لم يعد من الممكن اليوم تجاهل ما يؤديه هذا الفصيل وما يطرحه من تصورات ورؤى عند الحديث عن مستقبل هذا البلد الذي يبدو للكثيرين اليوم على حافة الهاوية.

الخلفية وسياقات الظهور

منذ البداية ارتبط تطور تنظيم القاعدة في اليمن في تحولاته المختلفة بسياق تاريخي وتنظيمي وفكري أوسع يتجاوز الإطار المحلي الذي تتموضع فيه قياداته وعناصره وتمارس في ساحاته أنشطتها الرئيسية.
وحتى نفهم السياق الذي انبثق فيه دور القاعدة في اليمن، بوصفها فاعلا غير رسمي يسهم في تشكيل ديناميات المشهد اليمني على أكثر من صعيد ومستوى، لا بد من إلقاء نظرة على أبرز المحطات في تحولات التنظيم

* باحث في الشؤون اليمنية

التاريخية والعملانية منذ ظهوره في الساحة اليمنية حتى انخراطه المباشر في السياسات الداخلية، بالتوازي مع تبلور طموحاته وأجندته المحلية، فضلا عن طموحاته الإقليمية والعالمية.

الخلفية التاريخية

تاريخيا لم يبدأ الفرع اليمني لتنظيم القاعدة في التشكل فاعلا ذا بنية وهوية واضحتي المعالم والأطر الهيكلية والتنظيمية إلا في أواخر عقد التسعينيات من القرن الماضي وتحديدا في سنة 1998، عندما عينت القيادة المركزية للقاعدة في أفغانستان اليمني محمد عمير العولقي زعيما لفرع التنظيم في اليمن، والذي شرع حينها مباشرة في تدبير المأوى، واستقطاب الأعضاء والمناصرين، ومحاولة تمكين التنظيم من الانتشار في مناطق عدة من البلاد.

والملاحظ أن ما أعقب هذه الخطوات التأسيسية للفرع اليمني للقاعدة من تحركات على الأرض اليمنية كان ينسجم مع تعريف التنظيم المركزي بقيادة أسامة بن لادن وأيمن الظواهري، ورؤيته لنفسه ودوره بوصفه "جبهة جهادية عالمية لمقاتلة اليهود والصليبيين، بغية تطبيق حكم الله في الأرض، وتخليص المستضعفين في كل مكان من الظلم".

ولهذا لم يكن من قبيل المصادفة أن المحاولة العملية الأولى لإيجاد موطئ قدم للقاعدة في اليمن -ككيان تنظيمي- قد تزامنت مع (وتلت) عملية الإعداد لتفجير المدمرة الأميركية (كول) في ميناء عدن سنة 2000، إذ سعى التنظيم إلى تنشيط وجوده بشكل أكبر من خلال عناصره المحلية بالإضافة إلى العناصر الأجنبية، ولا سيما المصرية التي سبق لها الاستقرار في اليمن، فضلا عن أولئك الذين توجهوا حديثا إلى هناك بأوامر من القيادة المركزية للتنظيم.

لكن هذه المحاولة لم يقيض لها النجاح بفعل الحملة الأمنية اليمنية-الأميركية المشتركة التي استهدفت عناصر التنظيم وخلاياه عقب هجمات 11 سبتمبر/أيلول 2001، وانتهت فعليا بمقتل القيادي أبو علي الحارثي وعدد من مرافقيه، بواسطة صاروخ أطلقته طائرة أميركية من دون طيار استهدف سيارتهم بصحراء مأرب في نوفمبر/تشرين الثاني 2002. وكان الفرع اليمني للقاعدة قد حاول قبلها إثبات وجوده وفاعليته وقدرته على المبادرة عبر توجيه ضربات مؤثرة لخصومه، رغم الضغوط الأمنية الشديدة التي واجهها، من خلال تدبير هجوم على سفينة حربية أميركية في ميناء الشحر المطل على بحر العرب، لكن السفينة تمكنت من الإفلات بعد

تلقيها تحذيرا من المخابرات الأميركية، ولجأ عناصر القاعدة إلى تعويض ذلك من خلال استهداف ناقلة النفط الفرنسية (ليمبورغ) قرب سواحل المكلا في 6 أكتوبر/تشرين الأول من السنة نفسها.

غير أن هذه العملية -في الواقع- آذنت بقرب نهاية التنظيم في اليمن ولما يكتمل بنيانه تماما بعد، إذ زادت إثرها وتيرة الملاحقات الأمنية لعناصر القاعدة وخلاياها الموجودة في البلد التي لم تجد، بفعل الضغوط التي تعرضت لها، فسحة مواتية من الوقت لتثبيت وجودها ونشر عناصرها في الأوساط المجتمعية المحلية، ولم تنته سنة 2003 إلا وكان التنظيم قد تهاوى بشكل شبه تام.

التشكل الثاني لقاعدة اليمن

بعد حوالي ثلاث سنوات من الكمون بفعل الملاحقات الأمنية، وتحديدا في فبراير/شباط 2006، تمكن 23 معتقلا من قيادات وأعضاء تنظيم القاعدة من الفرار من سجن الأمن السياسي المحصن، الذي يقع في قلب العاصمة اليمنية صنعاء. وكما تبين لاحقا، آذنت عملية الهروب الكبير هذه بحدوث تحول كبير في مسار تنظيم القاعدة في اليمن وآلية عمله، كما في طبيعة العلاقة الهشة والمتذبذبة أصلا بين القاعدة والسلطات اليمنية. وتاليا أخذت أجندة التنظيم المحلية في التشكل والتبلور شيئا فشيئا، بالتوازي مع تمكن جيل "قاعدي" جديد فتي من أخذ زمام المبادرة وفق أسس أكثر راديكالية، تنكر شرعية المنظومة الحاكمة القائمة وترفض الدخول في أي تسويات معها.

وهكذا شرع "أبو بصير" ناصر الوحيشي السكرتير السابق لأسامة بن لادن ورفيقه قاسم الريمي المكنى بـ"أبو هريرة الصنعاني"، في قيادة عملية إعادة بناء التنظيم من نقطة الصفر تقريبا، ولم تمض سوى فترة وجيزة حتى تمكن فصيلهما من استقطاب عشرات الأعضاء والمناصرين المنحدرين من أماكن مختلفة تكاد تشمل معظم مناطق البلاد وقبائلها، وأبدى التنظيم، الذي أطلق على نفسه مسمى "تنظيم قاعدة الجهاد في جنوب جزيرة العرب"، تشديدا واضحا على نواياه من خلال شن حملة منخفضة المستوى (وفاشلة في معظمها) طالت مصالح غربية، ومنشآت نفطية، ومقار أمنية.

غير أن عملية بناء الفرع اليمني للقاعدة لم تأخذ مداها وزخمها في الواقع إلا بعد أن انضم إليها عدد من الجهاديين السعوديين الذين لجؤوا إلى اليمن إثر تمكن السلطات السعودية من تدمير فرع التنظيم في المملكة. وبحلول سنة 2009، أعلن عن اندماج خلايا القاعدة في كل من اليمن والسعودية في كيان إقليمي واحد أطلق عليه اسم "تنظيم قاعدة الجهاد في جزيرة العرب". وتبعا لذلك، طرأ تغير واضح في بنية التنظيم وتوجهاته

العملانية، إذ تزايد ثقل المكون السعودي في هياكله القيادية والميدانية، وشرع يفرض هيمنته تدريجيا على عقله العملياتي والأيديولوجي، كما قنواته المالية وأدواته الدعائية.

ويمكن القول في هذا السياق، إنه بمجرد الإعلان عن الاندماج بين فرعي القاعدة في اليمن والسعودية، اتخذت اليمن موقعها الجديد لدى التنظيم بوصفها "حاضنة مثالية" للعمل الحركي والتعبوي تشابِه في بعض الأوجه "الحاضنة الأم" للقاعدة، أي أفغانستان، وتقع على مرمى حجر من غايته الأسمى "بلاد الحرمين"، أي العربية السعودية.

القاعدة وبقية الفاعلين غير الرسميين

باتساع الفجوة بين النظام السياسي اليمني الذي يبدو اليوم محاصرا بين فكي الأزمات الداخلية والضغوط الخارجية وبين المجتمع، انضمت "القاعدة في جزيرة العرب" إلى قوى رفض مجتمعية وحركات احتجاجية أخرى تشكلت خارج الأطر السياسية التقليدية، وبرزت في السنوات القليلة الماضية في قلب المشهد اليمني وتفاعلاته الصراعية، كالحركة الحوثية والحراك الجنوبي وبعض التكتلات القبلية (كمجلس التضامن الوطني الذي أسسه حسين بن عبد الله الأحمر).

وإذ يلتقي هؤلاء جميعا في معارضتهم للدولة ولسياسات نظام الحكم القائم، ويشتركون بدرجات متفاوتة في مزاحمة الدولة وتهديد سلطتها وشرعيتها، هم فيما عدا ذلك يتباينون في إستراتيجياتهم وتصوراتهم للواقع وما ينبغي أن يكون، كما في وسائل التعبير عن رفضهم، ويعمل كل واحد منهم على أن يميز نفسه عن الآخرين من خلال القيام (أو عدم القيام) بعدد من الأمور الرئيسية، مثل: جغرافية التمركز والنشاط، والمشاركة في السياسات الحزبية، والمواجهة المسلحة مع الدولة، والتشويه العلني للهويات الدينية والسياسية والجهوية الأخرى (انظر الجدول التالي).

جدول يلخص خصائص وإستراتيجيات القاعدة مقارنة بأهم الفاعلين غير الرسميين الناشطين في اليمن حاليا

	جغرافية التمركز والنشاط	المشاركة المباشرة والعلنية في السياسات الحزبية والديمقراطية	المواجهة المسلحة مع الدولة	المشاركة في أعمال العنف والتشويه الطائفية أو

				الجهوية
القاعدة في جزيرة العرب	كل الأراضي اليمنية والسعودية وساحات عالمية أخرى كأوروبا والولايات المتحدة وباكستان	لا	نعم	نعم
الحركة الحوثية	شمال اليمن (تحديدا صعدة والجوف وعمران)	نعم	نعم	نعم
الحراك الجنوبي	محافظات جنوب اليمن حصرا	لا	لا (فيما عدا بعض المواجهات المتفرقة)	نعم
التكتلات القبلية	شمال اليمن وشرقها	نعم	لا	نعم

فالقاعدة في اليمن، وإن بادرت لإظهار دورها فاعلا نشطا يحاول التأثير في السياسات المحلية، تظل محكومة برؤيتها الأيديولوجية المتشددة وتصوراتها السياسية الجامدة التي ترفض بشدة الانخراط والمشاركة في السياسات الحزبية والديمقراطية، من منطلق أن الدولة اليمنية بكل مكوناتها بعيدة عن الإسلام "بسبب وقوعها في نواقض وقواصم تلحقها بركب دول الكفر والردة،... وهي موغلة في الكفر لا يأتي زمان إلا وهي منه في ازدياد"، حسب تعبير أبي ذر السمهري اليماني في كتابه "معالم الوثنية في الدولة اليمنية".

وإلى جانب الطابع السري وغير المعلن والعنيف لتحركات قيادات القاعدة وعناصرها، من بين أكثر ما يميز التنظيم عن الفاعلين الآخرين في اليمن قدرته الفائقة على المزج بين ما هو محلي وما هو عالمي في إستراتيجيته وما تحمله من طموحات إزاء طبيعة دوره وأهدافه على حد سواء. فمثلا لم تعد القاعدة تخفي نواياها أو طموحاتها العالمية ورغبتها في مواصلة استهداف من تصفه بـ"العدو البعيد"، كاشفةً النقاب عن إستراتيجية جديدة لمقاتلة أميركا وحلفائها وإنهاكهم أمنيا واقتصاديا، تدعى "إستراتيجية الألف جرح". وفي نفس الوقت،

تؤكد أنها ماضية في مساعيها لهدم نظم الحكم في الإقليم، كونها تجسد "العدو القريب" الذي مكن الولايات المتحدة ودول الغرب من الهيمنة على شبه الجزيرة العربية، و"تدنيس بلاد الحرمين" بالقواعد العسكرية والقوات التي تنطلق لغزو "ديار الإسلام" كما حصل مع العراق.

حدود القدرة على التكيف والعمل

مع أن ما تواجهه اليمن حاليا من مخاطر يتجاوز كثيرا ما تمثله القاعدة، فإن قدرة الأخيرة على تهديد الاستقرار الداخلي وشرعية الدولة القائمة ما فتئت تتنامى باطراد، وبصفة خاصة بعد أن تخلى التنظيم عن إستراتيجية الاختفاء عن الأنظار وتبنيه إستراتيجية العداء العلني والسافر ضد نظام الحكم. والمؤكد أن ما يقف وراء قدرة القاعدة على التأثير والتدخل في السياسة المحلية هو امتلاكها ذراعا عسكريا فاعلا، زادته الخبرات السعودية الناتجة عن اندماج فرعيها اليمني والسعودي، فضلا عن خبرة المقاتلين اليمنيين العائدين من العراق والخبرات الأجنبية الأخرى قوة وفاعلية وتأثيرا.

في اتجاه مواز، تبدو أعداد أفراد التنظيم ومناصريه في تزايد مستمر، خصوصا من فئة الشباب وصغار السن الأكثر تحمسا للعمل "الجهادي" في وسط مجتمعي فقير وراكد تسوده مشاعر الإحباط واليأس. وبينما تذهب التقديرات الحكومية إلى أن عدد عناصر القاعدة حاليا يتراوح بين 600 و700 عنصر، يرفع بعض المراقبين الرقم إلى نحو 3000 شخص. وأيا كان الأمر، فقد بدا واضحا أن مساحات انتشار القاعدة قد توسعت داخل اليمن وعبر الحدود، وأنها تمكنت من استقطاب عدد لا يستهان به من اليمنيين والعرب والأجانب للانخراط في صفوفها (فإضافة إلى السعوديين، رصد وجود مصريين وصوماليين وسوريين وجزائريين وليبيين وباكستانيين وأفغان وأميركيين وغيرهم).

وبما أن تنظيم القاعدة في جزيرة العرب ليس لاعبا مجتمعيا قويا، كالحوثيين أو الناشطين الجنوبيين مثلا، فهو يحتاج من أجل الحفاظ على ثباته وتماسكه، وتأمين كوادره وقياداته، إلى وجود تحالفات دائمة ودعم لاعبين آخرين، تأتي القبائل والمجتمعات المحلية في مقدمتهم. ولذا عمل التنظيم في السنوات الأخيرة على توثيق صلاته القبلية، خصوصا في مناطق طرفية يقل فيها حضور الدولة، وتنعدم فيها سلطة القانون.

فعلى سبيل المثال، يوفر بعض أفراد قبيلة عبيدة في مأرب الحماية لعناصر التنظيم، وبهذا عززت القاعدة من حضورها في وادي عبيدة. أما في شبوة، التي تبعد حوالي 300 ميل جنوب شرق العاصمة صنعاء فيقوم عناصر من قبيلة العوالق وفرعها باكازم بتوفير المأوى لعناصر التنظيم. والمعسكر التدريبي الذي استهدفته الغارات الأميركية في 17 ديسمبر/كانون الأول 2009 كان يقع في مديرية المحفد الواقعة جنوب أبين وتهيمن عليها قبيلة باكازم. وفي الجوف، الواقعة على بعد 90 ميلا شمال شرق صنعاء، يؤوي بعض أفراد قبيلة الحريدان عددا من مقاتلي تنظيم القاعدة في جزيرة العرب ... وهكذا.

واللافت أن الأمر في حالات عدة قد تعدى مسألة اللجوء إلى حماية القبائل هربا من القمع الحكومي، إلى محاولة منافسة الدولة نفسها أو الحلول محلها عبر القيام ببعض وظائفها التوزيعية، من قبيل بناء المدارس وتوفير المعلمين، مثلما حصل في وادي رفض بشبوة، عندما قام القيادي فهد القصع بتوفير 16 معلما لمدرسة قريته هناك، رغم أن الأسر المحلية كانت تعلم أنه ينتمي للقاعدة أو تجاهل وجود الدولة كلية كسلطة مرجعية، عبر أداء بعض كوادر القاعدة مَهامٍ محايثة كالتحكيم في النزاعات القبلية والفصل فيها طبقا لأحكام الشريعة الإسلامية كما في حالة القيادي عبد الله المحضار، فالرجل -حتى لحظة مقتله في غارة أمنية استهدفت منزله بمنطقة الحوطة مطلع سنة 2010- عمل على المزاوجة بين دوره كأحد مشايخ ميفعة القبليين في شبوة وانتمائه الحركي لتنظيم "القاعدة في جزيرة العرب"، من خلال تحكيمه بين أفراد القبائل المتخاصمين وفق تصوره العقائدي لأحكام الشريعة، وتقديمها -إطارا مرجعيا- على التقاليد والأعراف القبلية المهيمنة، وهو أمر لا يتفق مع ما يقوم به الكثير من المشايخ القبليين في اليمن.

وقد ارتفعت وتيرة مساعي القاعدة هذه بعد أن نجحت بعض خلايا التنظيم في إيجاد ما يشبه "المعاقل والملاذات الجهوية الآمنة" في مناطق عدة تحاذي العاصمة صنعاء، الساحة الرئيسة لنشاط القاعدة والأهم، وتحديدا في بعض نواحي مأرب والجوف والبيضاء وإلى حد ما صعدة، وهي مناطق كثيرا ما يتحرك فيها أعضاء التنظيم وقياداته بِحرية ودون خوف مستغلين الطابع القبلي الغالب عليها وحالة النفور السائدة في مجتمعاتها المحلية إزاء سلطة المركز، وهي إلى ذلك تعد معبرا مثاليا سواء للقادمين من السعودية أو الذاهبين إليها بغرض التهريب أو ممارسة العنف المنظم أو التجارة غير المشروعة بشتى أشكالها. ومع تعقد الوضع السياسي والأمني والاقتصادي في جنوب اليمن، بدأ التنظيم يكثف وجوده ونشاطه في محافظات كأبين وشبوة، وتحديدا في أوساط مجتمعات المناطق النائية التي تفتقر للبنية التحتية ولا تستفيد من مشاريع الدولة التنموية كما سبقت الإشارة.

البنية التنظيمية ودوائر الحركة والتأثير

يعول تنظيم "قاعدة الجهاد في جزيرة العرب" في إدارة نشاطاته المختلفة في أرجاء اليمن وعبر الحدود على بنية وهيكل تنظيمي شبكي تديره قيادة مستقرة تعطيه الهيكلية والإلهام والتوجيه، وتشير الشواهد إلى أن التنظيم يتخذ قراراته ويعمل بطريقة لا مركزية تضمن له المرونة والفاعلية.

فعلى سبيل المثال، تقوم السلطات اليمنية بشكل متكرر باعتقال وقتل أعضاء في التنظيم تعدهم من العناصر الرئيسة داخله، ففي يونيو/حزيران 2009 مثلا أعلنت عن اعتقال السعودي حسن بن علوان، مدعية أنه الممول الرئيس للجماعة و"واحد من أخطر عناصر القاعدة". وفي وقت سابق من العام نفسه (تحديدا في فبراير/شباط)، قام القائد الميداني محمد العوفي بتسليم نفسه مبديا استعداده للتعاون مع السلطات السعودية واليمنية. وفي أغسطس/آب 2010، أعلن أن القيادي حزام مجلي سلم نفسه إلى الأجهزة الأمنية اليمنية. ولكن المعلومات التي قدمها هؤلاء الأشخاص وغيرهم لم تؤد إلى اعتقال قادة القاعدة الكبار، كما أنها لم توقف وتيرة الهجمات التي يقوم بها التنظيم. وهذا يدل على أن زعماء القاعدة لا يعطون قادتهم الميدانيين حرية كبيرة في التصرف فحسب، بل ويكون التواصل معهم في أدنى مستوياته حالما يصبح أولئك القادة كوادر رسمية ولديهم مهام لتنفيذ هجمات أو ما شابه. والتواصل المستمر مع من قبض عليهم كان سيؤدي إلى اعتقال مسؤولين كبار في التنظيم.

ويتكون تنظيم "قاعدة الجهاد في جزيرة العرب"، في صورته الحالية، من عدد من اللجان والأقسام والفروع المستقلة والهرمية، التي يحتفظ كل منها بعمله الخاص، فهناك القيادة التي تقوم بإصدار التوجيهات الشاملة والممثلة في مجلس شورى التنظيم، الذي يعد أعلى هيئة فيه ويرأسه الأمير ناصر الوحيشي، ويضم في عضويته نائب الأمير، السعودي سعيد الشهري المكنى "أبا سفيان الأزدي"، بالإضافة إلى مسؤولي اللجان العسكرية والأمنية والإعلامية والهيئات الدعوية والشرعية وأمراء الولايات ومسؤولي المعسكرات، وقيادات وكوادر وشخصيات أخرى يمنية وسعودية بشكل أساسي.

لقد مثلت هذه البنية التنظيمية والقدرات المرافقة لها مصدر قوة أكبر للقاعدة في اليمن، وعززت بصورة واضحة طموحاتها المتزايدة للانخراط في السياسة المحلية، مع ما يتبع ذلك من إمكانية تشكيلها تهديدا فعليا ومباشرا للدولة اليمنية وفرض نفسها فاعلا ذا شأن أو رقما هاما في المعادلة الداخلية، بعد أن ظل ذلك أمرا ممتنعا إلى حد كبير في المرحلة التي سبقت عملية الاندماج بين فرعي التنظيم في اليمن والسعودية.

على أن السمة الأكثر أهمية والتي أخذت تميز "القاعدة في جزيرة العرب" عن غيرها من أذرع القاعدة العالمية، وتعطي أقوالها وأفعالها تأثيرا يتخطى في أحيان كثيرة حدود إمكاناتها الفعلية، تظل مرتبطة بمدى تمكنها من تكييف أطرها المرجعية والميدانية وتوظيفها لتتلاءم مع التوترات القائمة والمظالم المنتشرة في أوساط المجتمعات المحلية، سواء في اليمن أو في المملكة العربية السعودية، فالتنظيم لم يتوان عن استخدام خليط من القضايا الدينية والاجتماعية والاقتصادية بغرض جذب أعضاء جدد، ودمِجت دعواته العامة للمجتمع المسلم من أجل الانضمام إليه لتحقيق أهدافه "الجهادية" بمناشدات خاصة موجهة للشعبين اليمني والسعودي.

وبالتركيز على اليمن (بما أن الحديث عنها)، نجد أن القاعدة تحاول تقديم رواية متماسكة للتظلمات المجتمعية تتوافق والمبادئ الأساسية لأيديولوجية التنظيم، فعلى سبيل المثال لا الحصر، ثمة تشديد في مختلف أدبيات التنظيم وأطره المرجعية والإعلامية وخطابات قادته على أن الدولة اليمنية بعيدة كل البعد عن تطبيق الشريعة الإسلامية، وأن القائمين على النظام الحاكم "مرتدون" و"عملاء لأميركا ولحكام السعودية". وتتهم القاعدة البطانة التي تحيط بالرئيس بأنها تحتكر وتمتص خيرات البلاد، مؤكدة أن تلك البطانة مسؤولة عن الفساد الذي يجتاح البلاد وكذلك استنزاف ثروتها النفطية.

كما تعزف القاعدة أيضا على وتر الفقر المنتشر بين اليمنيين، وتبدي تذمرها من ارتفاع أسعار المواد الغذائية الأساسية. ومن ثم تحاول استثارة سخط الشعب اليمني بشرائحه كافة على الدولة، بتشديدها على أنهم "أصبحوا مظلومين ومغلوبين على أمرهم في ظل هذا النظام الذي تحكمه مجموعة لا يهمها مصلحة البلاد وإنما البقاء في السلطة"، وتحثهم على الانضمام إليها وتبني قضيتها بمناشدتهم مباشرة.

كما سعت القاعدة، ولا تزال، إلى الاستفادة من حالة الاحتقان السائدة في عدد من مدن وأقاليم جنوب البلاد. ففي مايو/أيار 2009 نشر زعيم التنظيم ناصر الوحيشي تسجيلا صوتيا أكد فيه مناصرته أبناء الجنوب ضد نظام الحكم، ما داموا سيعملون على تطبيق الشريعة في تلك الأرجاء، لكن قادة الحراك الانفصالي في الجنوب رفضوا مناصرة القاعدة لهم، خشية أن تعتم على معارضتهم المدنية، وأن تصم حراكهم الاحتجاجي بالإرهاب.

ومن الناحية العملانية، فإن القاعدة ما انفكت تظهِر نشاطا محموما على مسارين متوازيين، تضمهما ساحتان متباينتان، فهي، من جهة أولى، تتخذ من الجغرافيا اليمنية ميدانا لنشاطاتها وعملياتها المحلية التي أخذت في التمدد لتشمل مساحات واسعة من البلاد شمالا وجنوبا، مركّزة خلالها على ثلاثة أهداف رئيسية، هي: المنشآت النفطية، والسياح والخبراء الأجانب، ومسؤولو الأمن والاستخبارات والمؤسسة العسكرية. ولا يتم التركيز على

الهدفين الأولين بغرض ضرب الأجانب فحسب، بل وبهدف تدمير الاقتصاد أيضا من خلال شل حركة وفعالية موارد العملة الصعبة الرئيسية التي تمول الخزينة العامة(**).

أما الهجمات التي تستهدف قوات الأمن والجيش فهي من أجل ردعهم من ملاحقة عناصر التنظيم، ومعظم الذين استهدفتهم هجمات القاعدة في اليمن هم من مسؤولي المخابرات الذين كانوا يحققون في قضايا متعلقة بالتنظيم. وعبر استخدام أسلوب "قوائم الموت السوداء"، مضت القاعدة في تصفية حساباتها القديمة/الجديدة مع القادة والمسؤولين الأمنيين اليمنيين الذين تولوا مهام ملاحقتها منذ انخراط اليمن في الحرب العالمية على الإرهاب، واحدا تلو الآخر، محققة نجاحا لافتا باعتراف السلطات اليمنية نفسها التي أقرت بأن القاعدة تمكنت من اغتيال العشرات من المسؤولين الأمنيين الذين خططت قيادة التنظيم لتصفيتهم.

وقد شهدت المرحلة الأخيرة تحولا جديدا ومثيرا في نشاط القاعدة على الساحة اليمنية الداخلية، بإعلانها أن جماعة الحوثيين أضحت "هدفا مشروعا" لهجماتها، تحت دعاوى قيام هؤلاء بـ"سفك دماء إخواننا من أهل السنة في مناطق شمال اليمن، وتهجيرهم من أراضيهم، وهدم بيوتهم على رؤوسهم، وأخذ مساجدهم السنية بالقوة وتحويلها إلى مساجد وحسينيات رافضية وثنية يستغيثون فيها بغير الله"، حسب ما جاء في كلمة صوتية لنائب زعيم التنظيم، السعودي سعيد الشهري في 28 يناير/كانون الثاني 2011. وكان التنظيم قد أعلن قبلها تبنيه لهجومين انتحاريين في كل من محافظتي صعدة والجوف، استهدفا في أواخر نوفمبر/تشرين الثاني 2010 تجمعات للحوثيين وقبائل مؤيدة لهم، وأسفرت عن مصرع وجرح العشرات.

من جهة ثانية، تخوض "القاعدة في جزيرة العرب" انطلاقا من مكامنها في اليمن حربا شرسة مع الولايات المتحدة وبقية دول الغرب، وكذلك مع المملكة العربية السعودية، التي لا تزال -بفعل ثقل المكون السعودي فيها- محط اهتمامها المركزي. والقاعدة في خضم هذا التركيز وتلك الحرب تواجه إشكالات وتعقيدات عدة تكتنف محاولتها المواءمة بين أجندتها وطموحاتها المحلية، التي تؤسس دورها الوظيفي فاعلا غير رسمي ضمن المجال الجيوسياسي لليمن ودولته، وبين أجندتها وطموحاتها المعولمة التي تتجاوز حدود هذا البلد قاصدة إلحاق الأذى والدمار بخصومها العتيدين، سواء في المحيط الإقليمي (وتحديدا في شبه الجزيرة العربية والقرن الأفريقي) أو تعدتها إلى المنظومة الغربية وقائدتها الولايات المتحدة الأميركية.

فبقدر ما تضفي هذه الازدواجية العملانية على "القاعدة في جزيرة العرب" صورتها المفترضة كقوة متغولة تصعب هزيمتها أو النيل منها، غير أنها تمثل معضلة حقيقية للتنظيم سيتحتم عليه مواجهتها عاجلا أم آجلا، إذ إن

هذه الازدواجية ببساطة تستنزف طاقاته وتكتيكاته وتشتتها في جبهات عدة، وربما تودي به -حال الإمعان في اتباعها- إلى التهلكة في نهاية المطاف.

وبالمثل فإن الازدواجية هذه تلقي بظلالها على الطريقة التي يتعاطى بها نظام الحكم في اليمن مع خطر "القاعدة في جزيرة العرب"، فبفعل تزايد الضغوط التي يتعرض لها من التنظيم، سواء تحت وطأة ما يقوم به من أعمال عنف تطول الدولة وأجهزتها ومسؤوليها في موازاة محاولات لا تكل لضرب واستنزاف بلدان حليفة كالسعودية وأميركا انطلاقا من الأراضي اليمنية، أو في ظل ما يمارس عليه (أي النظام) من ضغوط هائلة من جانب الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وكذلك من قبل دول الجوار الخليجي وفي مقدمتها السعودية، لإنهاء ملف القاعدة بصورة تامة، والتخلي عن سياسات الدمج والاحتواء التي انتهجها في تعامله مع خطر التنظيم، يلجأ النظام إلى إضفاء صبغة أمنية متزايدة على سياساته الداخلية وتوجهاته إزاء الفاعلين المحليين على اختلافهم، وهو ما يفقده القدرة على توليد مبادرات ذات معنى تلقى قبولا وإجماعا عاما، ويرشح الأزمات المختلفة التي تعاني منها البلاد للتفاقم، خاصة أن النظام السياسي اليمني لم يعد في إمكانه تحمل التكاليف الباهظة لسياسات الرعاية التي انتهجها في العقود الثلاثة الماضية بهدف توسيع نفوذه وترسيخ سلطته، والأهم من ذلك كبح المخاطر التي تستهدف بقاءه.

وليس أدل على الطابع الأمني المتزايد لسياسات النظام من تبني الحكومة اليمنية لمفهوم وإستراتيجية "الضربات الاستباقية" في سياق المواجهة الشاملة الراهنة مع القاعدة، رغم ما تثيره مثل هذه الإستراتيجية من جدل قانوني وسياسي صاخب لا يكاد يهدأ حتى يعود من جديد، ناهيك عن الآثار الجانبية الكارثية التي ترتبت عنها وأثارت استياء العديد من اليمنيين، لاسيما من أبناء القبائل، كما حصل في الضربات التي استهدفت أواخر 2009 عناصر القاعدة في منطقة المعجلة بأبين ووادي رفض بشبوة، والغارة التي أدت إلى مقتل نائب محافظ مأرب، جابر الشبواني في أواخر مايو/أيار 2010.

وإذا كان لهذه المقاربة الأمنية المتشددة عيوبها وإشكالاتها، فإن لها أيضا بالنسبة للنظام الحاكم في اليمن بعض الفوائد التي لا يمكن إنكارها، فالحرب على القاعدة، خصوصا في السنوات القليلة الأخيرة، ساهمت في حقن شرعية النظام المتآكلة بشرعية إقليمية ودولية هو في أشد الحاجة إليها، وبذلك فإنها ساندته -من حيث لم يتوقع كثيرون- في مقاومة الضغوط المتزايدة عليه سواء من الداخل أو من الخارج.

وعلى عكس ما كان ينتظره خصوم النظام، فقد حصل على دعم مالي ما انفك يتزايد شيئا فشيئا، كما حظي بتأييد سياسي ودبلوماسي (وربما عسكري) غير معهود في تصديه لأهم خطرين يواجههما، وهما التمرد الحوثي المسلح في الشمال والحراك الجنوبي المتصاعد في الجنوب، ناهيك عن الفرص "المتحققة" في ملفات أخرى قد يراهن النظام اليوم على حسمها أو تمريرها بعد أن استعصى عليه ذلك سابقا.

تهديد القاعدة لسلطة الدولة اليمنية

بينما لا يمكن النظر إلى القاعدة حاليا منافسا طبيعيا على السلطة أو تهديدا وجوديا لها، على اعتبار أن احتمالات نجاحها في الإطاحة بنظام الحكم ضئيلة جدا، فإن من النجاحات الهامة للقاعدة التي تجدر الإشارة إليها هنا أنها تمكنت أخيرا، قصدت ذلك أم لم تقصد، من النفاذ إلى قلب السجال المحتدم بين السلطة الحاكمة ومعارضيها في اليمن، وهو ما زاد من حدة الاستقطاب السياسي في البلد، فنظام الحكم لم يألُ جهدا في اتهام المعارضة، خاصة أحزاب اللقاء المشترك وناشطي الحراك الجنوبي، بتشجيع أعمال القاعدة و"أنشطتها الإرهابية التي تستهدف أمن الوطن واستقراره"، فيما جادلت قوى المعارضة -من جهتها- بأن القاعدة من منتجات النظام الحاكم نفسه، وأنها مختفية في عباءته، وتعمل تحت سمعه وبصره.

ومهما يكن الأمر، فما من شك في أن استمرار الظروف المعقدة التي تمر بها اليمن، وتبدو فيها المخاطر محيقة بوحدتها الترابية وتماسك دولتها، تقدم للتنظيم فرصة مواتية لمزيد من الانتشار، واستقطاب المجندين، وتطوير القدرات العسكرية والمهارات القتالية، ومقاومة الضغوط الأمنية والحكومية المتزايدة، خاصة في ظل حالة الاستياء المجتمعية السائدة من تنامي مظاهر التدخل الأميركي في اليمن تحت يافطة "محاربة الإرهاب".
كما أن رغبة القاعدة الواضحة والملموسة في استغلال الصدمة الاجتماعية الناجمة عن الظلم والاستبعاد تعطيها مزايا معينة في ظل المناخ السائد والذي يلفه كثير من الاحتقان والتوتر، ولا سيما في عدد من مناطق شمال اليمن وجنوبها وشرقها. فمثلا، تعيش محافظات جنوبية كأبين وشبوة منذ سنوات خلت في حالة "فراغ قوة" بفعل ضعف وجود الدولة في المراكز الحضرية أو غيابها التام في الأطراف والمناطق النائية، ولذلك تحاول القاعدة ملء هذا الفراغ مستفيدة من سيطرة مشاعر الإحباط والغضب في أوساط المواطنين المستبعدين والمحرومين تجاه السلطة المركزية في صنعاء. وبالفعل، تمكنت القاعدة من فرض سيطرتها في أوقات متقطعة على مناطق ومديريات جنوبية عدة في السنتين الأخيرتين، كما حصل مع مدينة لودر في أبين التي سيطرت عليها مجاميع

تابعة للقاعدة لعدة أيام في أغسطس/آب 2010 قبل أن يتمكن الجيش اليمني من بسط سلطة الدولة عليها مجددا بعد قتال عنيف مع عناصر التنظيم.

ولم يقتصر تهديد القاعدة لسلطة الدولة ووحدتها على ذلك، أو على عملياتها الانتقامية التي لم تنقطع واستهدفت مقار أمنية وعسكرية ومسؤولين أمنيين وعسكريين، فضلا عن تكرار هجماتها على المنشآت النفطية وأنابيب نقل النفط والغاز في مناطق مختلفة من البلاد شمالا وجنوبا، بل تعدتها إلى ضرب السلم المجتمعي -الهش أصلا- عبر محاولة إشعال فتيل الصراع الطائفي في اليمن، من خلال إعلانها الحرب على الحوثيين بذريعة أنهم يشكلون امتدادا لجماعات "الروافض" الشيعية المعادية "لأهل السنة"، ومن ثم الشروع في استهداف بعض تجمعاتهم في صعدة والجوف بهجمات انتحارية كما حصل في نوفمبر/تشرين الثاني 2010.

ورغم أن هجمات القاعدة أخفقت حتى الآن في استثارة صدامات طائفية ملموسة وواسعة النطاق، لاسيما في مناطق الصدع القبلي والمذهبي في شمال اليمن، فإنها قد تزرع بذورا لصراعات مجتمعية على خلفيات دينية ومذهبية لا يمكن توقع حدودها وحجم انعكاسها على وحدة المجتمع اليمني وتماسك عراه في قادم الأيام.

ومع أن "القاعدة في جزيرة العرب" تحاول تقديم نفسها بديلا أفضل من منظومة الحكم القائمة عبر تبنيها للمظالم المجتمعية والتشديد على أولوية تحكيم الشريعة وتأسيس دولة الخلافة الإسلامية، هي في الواقع لا توفر أكثر من التنفيس عن التظلمات المستحكمة، والتي ثمة الكثير منها. بالإضافة إلى ذلك، ورغم تمكن القاعدة من إقامة روابط بينها وبين بعض الهياكل القبلية في شمال اليمن وجنوبها وشرقها، ليس واضحا أنها سوف تكون قادرة على استغلال الاستياء القبلي وحشد المجتمعات المحلية، التي تتحرك في أوساطها، لدعم قضيتها "الجهادية" العنيفة وجهودها الدؤوب لاستهداف عرى النظام ومؤسساته الأمنية والعسكرية.

والحقيقة أن العلاقة بين القاعدة وبعض المجتمعات القبلية، رغم ما تشهده من تقارب ودمج يوحيان لعناصر التنظيم وقياداته بمشاعر الاطمئنان والثقة، تبقى عرضة للانفراط في أي لحظة نظرا لتضارب أجندة القاعدة السياسية وأطرها المرجعية مع الأعراف والتقاليد القبلية الأكثر تجذرا وثباتا، ناهيك عن أن التنظيم، فيما عدا مشروعه الأساسي المرتكز على العنف والمزيد من العنف، لا يملك الكثير مما يمكن تقديمه لتحسين أوضاع المجتمعات المحلية التي يتحرك في أوساطها وتتطلع للدولة غالبا -وليس لأي قوى أخرى- لتلبية متطلباتها الحياتية وتحسين ظروفها الاقتصادية، كما أن رؤية التنظيم المتشددة دينيا وتدخله المحتمل في السياسات القبلية قد لا يحظيان بجاذبية أو بقبول بين أبناء القبائل على المدى البعيد.

علاوة على ذلك كله، من المرجح أن تبادر القبائل إلى "فك ارتباطها" مع القاعدة إذا وجدت نفسها في لحظة ما مجبرة على الاختيار بين التخلي عن حماية عناصر التنظيم وتوفير الملاذ لهم فيما هم يواصلون تسديد ضرباتهم للنظام وأبنيته المختلفة، أو الدخول في مواجهات غير متكافئة مع الدولة ومن ورائها حلفاؤها الإقليميون والدوليون، مع ما قد يتخلل ذلك من ضغوط وأعباء أمنية واجتماعية واقتصادية هائلة.

وإذا أدركنا أن ولاء القبائل اليمنية ليس ثابتا، بل يتغير وفقا للمعطيات السياسية والاقتصادية، وأن ثمة شكوكا كبيرة في قدرة القاعدة على التعاطي الأمثل والمستدام مع تطلعات القبائل واحتياجاتها الاقتصادية والتنموية الضرورية فإن كفة الحفاظ على مصالح القبائل وتأمينها ستكون الأرجح على ما عداها بكل تأكيد.

خاتمة

إن أي سعي للحيلولة دون ازدهار القاعدة في اليمن لا يمكنه أن يتجاهل حقيقة أن نجاحها -كما سبق للخبير الأميركي أليستير هاريس أن لاحظ بتبصر- يكاد يعتمد "اعتمادا كليا على المدى الذي تلقى فيه أطرها ودعاواها صدى لدى السكان اليمنيين. وأنه في مواجهة النشاط الضعيف لتطبيق القانون في اليمن، تواجه "القاعدة في اليمن" وفي جزيرة العرب مشكلة تجديد نفسها باستمرار من خلال تجنيد أعضاء جدد، وإذا ما فشلت في ذلك فسيطويها النسيان. وبالتالي السؤال عما إذا كانت "القاعدة في جزيرة العرب" ستصمد وتشكل تهديدا أمنيا متزايدا، يعتمد على مدى تأثير رسالتها في المجتمعات المحلية".

ولمواجهة تحدي القاعدة في هذا المجال، ينبغي على الحكومة اليمنية -الحالية أو ما سيعقبها من حكومات قد يتمخض عنها الحراك الثوري المتصاعد في البلاد، مستقبلا- اتخاذ التدابير والإجراءات اللازمة التي تفضي إلى تعطيل قدرة القاعدة على التواصل، المباشر وغير المباشر، مع القبائل والمجتمعات المحلية في عموم مناطق اليمن خاصة الطرفية منها، ومن بين تلك الإجراءات والتدابير مثلا: تبني سياسة طويلة الأجل للارتباط القبلي ترتكز على الاستجابة لاحتياجات القبائل والمجتمعات المحلية ومتطلباتها الأساسية، وتوفير المرافق والخدمات الضرورية في المناطق الطرفية والنائية، وتعزيز سلطة شيوخ القبائل المعتدلين وذوي الوجاهات المتعاونين من أجل مجابهة دعاية التنظيم، واستخدام نهج أيديولوجي مضاد لأيديولوجية القاعدة يضع حدا لانجذاب أبناء القبائل والسكان المحليين إلى خطابات القاعدة ورسائلها.

فضلا عن ذلك، ينبغي خلق بيئة محلية مواتية تعيد الروح لشرعية النظام السياسي المتآكلة، وذلك من خلال اتخاذ سلسلة من السياسات العملية وإجراءات بناء الثقة بحيث تفضي إلى تطبيع الوضع في البلاد وحلحلة الأزمات التي تعصف بالساحة الداخلية، بدءا من معضلة صعدة والتوترات في الجنوب وليس انتهاء بانسداد أفق الحوار أو تعثره بين فرقاء اللعبة السياسية (السلطة والمعارضة)، وعلى نحو يجعل لجوء القاعدة وغيرها إلى استخدام العنف أو التهديد به أمرا مرفوضا ومدانا من كل فئات المجتمع وتنظيماته السياسية، وتتضمن: تحسين جودة الحكم، والحد من الفساد المستشري بتفعيل آليات المسائلة والنزاهة، وتوفير بيئة سياسية أكثر انفتاحا وتسامحا إزاء المعارضين السياسيين وأصحاب الرأي.

والحال أن تضاؤل الشرعية يصعب من جهود النظام لمكافحة "التطرف" المستعر، وما لم تكسب الحكومة اليمنية تأييد الجماهير لسياساتها المتعلقة بمكافحة "العنف والتطرف"، فإن مواجهة القاعدة ستظل صعبة ومتعثرة. وقد خلص تقرير صادر عن مؤسسة راند البحثية إلى أن "عدم الشرعية النابع من تدابير الإصلاح المتخلفة والحقوق ذات الصلة أو -كما في كثير من الأحيان- إبطال المكاسب المحدودة يزيد من جاذبية الجماعات المتطرفة".

وفي ظل الإرهاصات الثورية التي تموج بها اليمن هذه الأيام، ومع تبلور صيغة جديدة للشرعية السياسية تتوافق فئات كثيرة من اليمنيين على ضرورة بنائها وصوغها على نحو يستجيب مع تطلعاتهم وتوقهم للحرية والديمقراطية والعدالة الاجتماعية، تبرز القاعدة تحديا فعليا يختبر بناة اليمن "الجديد" كما شرعيتهم الثورية البازغة، ففي حال نجح هؤلاء في تحقيق هدفهم، وتمكنوا من صياغة منظومة سياسية واجتماعية على أسس مغايرة كليا تتمحور حول القيم المدنية والديمقراطية وحقوق الإنسان، فإن ملف القاعدة سيتم حسمه شيئا فشيئا عبر خلق بيئة مجتمعية طاردة لا تتيح لهذا التنظيم العمل والانتشار، وتحد من جاذبية أيديولوجيته القائمة على مبدأ "التغيير الانقلابي"، بفعل نجاح منطق "التغيير السلمي" وغَلَبته على ما سواه.

أما إذا أخفق اليمنيون في مسعاهم الثوري، سواء ببقاء منظومة الحكم الأوتوقراطية الحالية كما هي دون تغيير يذكَر أو من خلال إعادة إنتاج المنظومات السياسية والاجتماعية البالية نفسها في المستقبل المنظور بالتوازي مع عدم حصول تحول سياسي ومجتمعي جوهري وذي مغزى، فإن الفوضى ربما تكون سيدة الموقف وصاحبة اليد العليا، ومن خلالها سيجد "القاعديون" الفرصة سانحة للتمدد في طول البلاد وعرضها.

هوامش

** كشف تقرير رسمي، أفصح عنه في أكتوبر/تشرين الأول 2010، أن هجمات عناصر القاعدة في العام 2009 وحدها تسببت بخسائر لليمن بلغت نحو مليار دولار. وأوضح تقرير الأداء الحكومي عن سنة 2009، أن عمليات التنظيم أدت إلى الحد من السياحة الوافدة والداخلية، وأخرت تحقيق معدل النمو المستهدف، إضافة إلى زيادة الإنفاق العسكري والأمني لمواجهة نشاط القاعدة، الأمر الذي ساهم في ارتفاع نسبة عجز الموازنة من 8% إلى 9% من الناتج المحلي. كما أشار التقرير إلى آثار اقتصادية واجتماعية أخرى، من بينها إحجام الدول والمنظمات المانحة عن تنفيذ بعض التزامات القروض والمساعدات الخارجية لليمن، إذ بلغت أدنى مستوياتها، ولم تتجاوز 87 مليار ريال.

استنتاجات وخلاصات المحرر

يحمل اليمن الموحد بذور بقائه دولة قوية إذا لاح الأمل بالتغيير، مثلما يحمل بذور استمراره دولة ضعيفة هشة أو ربما انقسامه على نفسه إلى كيانات متعددة إذا استمر الوضع القائم على ما هو عليه.

فالنظام اليمني الحالي يقوم في جانبه السياسي على العائلة والقرابة والولاء وتبادل المنافع، ويقوم أمنه على التوافق والصفقات، بحكم أن ملكية السلاح متاحة بأيدي الناس وليست حكرا على الدولة، ويقوم اقتصاده على الريع واحتكار الثروة وتوزيعها وفق الخريطة السياسية التي يزكيها النظام أو تتلاءم مع حاجاته للبقاء والاستمرار، ويتسم اجتماعه على التقابل بين القبلي والمدني (أي غير القبلي) وبين الشمالي والجنوبي.

ويشهد اليمن أيضا فوارق طبيعية ومفتعلة بين الشمال والجنوب حتى باتت تمثل خطرا شديدا على وحدة البلاد، ولا يمكن إغفالها بغض النظر عن الموقف من دعاة "فك الارتباط" أو "الانفصال"، وهناك "الحروب الداخلية" المتوالية مع الحوثيين التي يشير مجرد وصفها "بالحروب" إلى أن الدولة هي في أوهن حالاتها،

إضافة إلى استثمار النظام لصورة القاعدة لحشد الدعم الدولي وتأييده لاستمرار النظام القائم.

وهناك تغيير يلوح في الأفق، حيث يشهد اليمن بأحزابه ومعظم شرائحه وفئاته حراكا شعبيا جامعا، كان من نتائجه تقلص الحواجز الاجتماعية وتراجع المطالب الخاصة لتتقدم بدلا من ذلك المطالب الموحدة التي رفعت في الساحات تحت عنوان "ثورة شعبية" لا زالت مستمرة إلى اللحظة. وبغض النظر عن النتيجة التي ستنتهي إليها الثورة فإن ما بعدها لن يكون مثل ما قبلها من حيث المبدأ، ولكن حتما يتوقف المشهد المستقبلي للبلد وإلى حد بعيد على السلوك الذي سيتبعه الفاعلون غير الرسميين في المرحلة الجديدة، خاصة أن جل برامجهم وتجاربهم وتوجهاتهم تنتمي إلى المرحلة السابقة على الثورة.

وهذه الأخيرة عالج التقرير المعمق غالبها، ويمكن الخروج منها بخلاصات واستنتاجات أساسية من المرشح أن يكون بعضها محل اختبار في المرحلة المقبلة التي لا تزال في طور التشكل، من أبرزها:

1- يظهر الفاعلون غير الرسميين في المشهد السياسي ويتعزز حضورهم كلما ضعفت الدولة عن فرض وجودها الرمزي والمادي في آن واحد، وكلما اقتربت من نموذج "الدولة الفاشلة" حيث تكون الدولة ضعيفة وهشة وغير قادرة على السيطرة على كامل أراضيها أو الدفاع عن تمام سيادتها، وهذا ما ينطبق على اليمن إلى حد بعيد.

2- ساهم الاقتصاد الريعي -الذي يعتمد على العائدات النفطية والمساعدات الخارجية والتحويلات المالية من المغتربين- والفساد المستشري في الطبقة الحاكمة وأجهزة الاقتصاد اليمني، في إنتاج شرائح اجتماعية غاضبة تحمل السلاح في وجه الدولة، وهو ما عزز من فرص ولادة قوى فاعلة غير رسمية، وأي تغيير في اليمن لا يلحظ تغيير البنية الاقتصادية للدولة من "اقتصاد الريع" إلى اقتصاد "الإنتاج" فإنه سيكرر أخطاء المرحلة السابقة.

3- تتشارك معظم القوى الفاعلة غير الرسمية في اليمن بقدرتها على تهديد أمن الدولة ونظامها السياسي، وبالقدرة على السيطرة على الأرض وحتى إدارة الحياة العامة أحيانا كما هو الحال مع القبيلة في بعض المناطق الشمالية، والحراك الجنوبي أحيانا في بعض المناطق الجنوبية، والحركة الحوثية في صعدة.

4- يتميز أكثر الفاعلين غير الرسميين في اليمن بدعم شعبي فائق، ويقومون في المقابل برعاية جمهورهم وتأمين مصالحهم المحلية وحتى الإقليمية أحيانا، مستعينين بقدرتهم على السيطرة على الأرض أو على التحكم بأجهزة الدولة التي تدخل تحت نطاق نفوذهم.

5- يتمتع جميع الفاعلين غير الرسميين في اليمن (أو يتهمون) بإقامة علاقات أو عقد تحالفات إقليمية قد تتجاوز أحيانا الحدود الوطنية للدولة كعلاقة بعض القبائل اليمنية مع السعودية، وعلاقة الحركة الحوثية مع إيران، وكنسج بعض رموز الحراك الجنوبي لعلاقات إقليمية ودولية من منطلق استمرار الدولة في جنوب اليمن، إضافة إلى طبيعة جماعة القاعدة العابرة للحدود وعدم اعترافها بوجود الدولة أصلا.

6- تعد القبيلة الفاعل الأبرز لما تملكه من جذور تاريخية وقيم اجتماعية يهرع إليها المجتمع عند غياب السلطة وعند الملمات الكبرى، وعظم دور القبيلة سياسيا بسبب شراكتها الطويلة مع النظام بدءا من مرحلة تأسيس اليمن الموحد وانتهاء بإدارة النظام القائم وتقاسم المنافع معه.

7- إن علاقة القبيلة مع النظام لم تكن علاقة ولاء تام بقدر ما كانت علاقة مصالح لم تخل من بعض التناقضات في بعض المراحل، ما يعني أن الانفكاك بينهما أمر ممكن وهو ما يحصل مؤخرا. وبالمقابل فقد اعتادت القبيلة

أن تكون الشريك غير الرسمي للحكم وتأقلمت مع هذا الدور، ما يعني أن إعادة تحالف القبيلة مع النظام السياسي أمر ممكن نظريا، لكنه من المستحيل أن يكون على نفس الأسس السابقة.

8- لم تستطع الحركة الحوثية أن تفرض نفسها حركة إسلامية أو إصلاحية أو وطنية في المشهد اليمني، رغم وجاهة بعض المطالب الحقوقية التي تطرحها، وغلب التصنيف المذهبي الانفصالي لمجمل نشاطاتها بسبب الحروب الداخلية التي خاضتها، وبسبب الشعارات التي تطرحها وتلبي أحيانا كثيرة طموحات جهات إقليمية أكثر مما تستجيب أو تنسجم مع مطالب وطموحات اليمنيين.

9- أعطت الأبعاد المطلبية المقرونة بالشعور بالخوف من اندثار المذهب الزيدي للحركة الحوثية انتشارا جغرافيا واسعا على أساس مذهبي، لكن في المقابل حكم عليها بالجمود سياسيا، وربما على مستويات أخرى، وهو ما يفسر وقوعها أسيرة حروب متوالية، وأسيرة الدفاع عن أيديولوجيتها وتحسين صورتها في منطقة تعج بالمتغيرات والحراك.

10- أذكت السلطة اليمنية مطالب الحراك الجنوبي "بالانفصال" أو فك الارتباط، كما يصفه الحراك، نتيجة سوء إدارتها للجنوب وعدم تلبية مطالبه الحقوقية الملحة. وإذا استمرت المعادلة القائمة حاليا في إدارة الأزمة الجنوبية، فإن مقولات التميز التاريخي والقيمي والاجتماعي بين الجنوب والشمال ستتعزز، وإن مطلب "فك الارتباط" سيزداد على حساب المطالب الحقوقية التي يسهل التعامل معها.

11- لم يحسم الحراك الجنوبي أمره بشكل نهائي حتى الساعة، في ما إذا كان حركة مطلبية أم حركة تحرر من احتلال على ما يقول قادته، وهو ما كشفت عنه مواقف بعض الأطراف في الحراك بتأييدها للثورة الشعبية. وليس من المتوقع أن يحسم أمره بسهولة إلا إذا حصل تغيير جذري لصالح الثورة الشعبية، فعندها قد تحسم الغالبية في الحراك أمرها باتجاه الوحدة مع استمرار كيانات أخرى متمسكة بصيغة التحرر من "الاحتلال".

12- إن قوة انتشار القاعدة في اليمن وازدياد فاعليتها ليس متعلقا في معظمه بقوتها الأيديولوجية كما هو شأنها في أماكن أخرى، إنما يتأتى ذلك من قدرتها على الاستفادة من الواقع القبلي والمذهبي المتفلت من سلطة الدولة، إضافة إلى وجود مبررات جهوية ومطلبية كثيرة تساعد على ذلك.

13- أدخلت السلطة تنظيم القاعدة في الصراع اليمني طرفا داخليا بمحاولتها عقد تحالفات دولية أو استجلاب مساعدات متعددة الوجوه تحت عنوان مواجهة خطر القاعدة، ويقول البعض إن السلطة تعمدت ذلك لتؤكد تعاطف أو تحالف بعض الأطراف المحلية مع القاعدة، وهو ما يبرر استعمال السلطة العنف المفرط في مواجهة المعارضة اليمنية المحلية.

14- تتوالد الجماعات الفاعلة غير الرسمية عادة في الدول الفاشلة أو تلك التي تتجه نحو الفشل، مما يجعل استمرار هذه الجماعات كقوى فاعلة غير رسمية أو الحد من توالدها مرهونا بإعادة بناء الدولة اليمنية. وفي هذه الحالة فإن هذه القوى قد تستمر وتزدهر كأي جماعة "رسمية" تمارس دورها تحت مظلة الدولة، مع استثناء فيما يتعلق بالقاعدة.

15- أخيرا، بوجود الدولة القوية سيفقد على الأرجح تنظيم القاعدة في اليمن شروط استمراره "فاعلا غير رسمي"، لكن من المحتمل أن يستمر وجوده التقليدي لأسباب لا تتصل بفشل الدولة، وذلك "كجماعة عنف" مناوئة للدولة اليمنية غير المشروعة دينيا برأيه، كما هو حال بقية فروعه في الدول الأخرى المستقرة.

- انتهى -